



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الآداب
قسم التاريخ

العلاقات السياسية المصرية- القطرية

(١٩٧٠-١٩٨١)

رسالة تقدمت بها

حنان عبد العظيم نوفل الحلفي

جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ
المعاصر

إشراف

أ.د. حيدر عبد الرضا حسن التميمي

٢٠٢٥م

١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



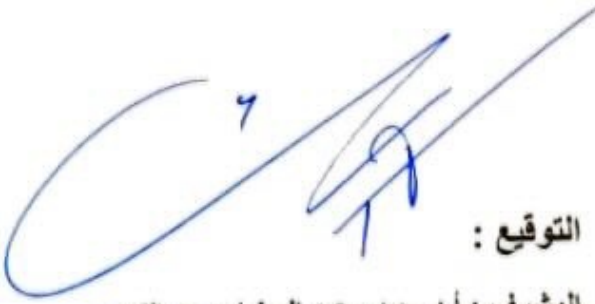
﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(سورة المجادلة: الآية ١١)

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (العلاقات السياسية المصرية-القطرية ١٩٧٠-١٩٨١) المقدمة من قبل الطالبة حنان عبد العظيم نوفل الحلفي، قد جرت تحت إشرافي في كلية الآداب /جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر.



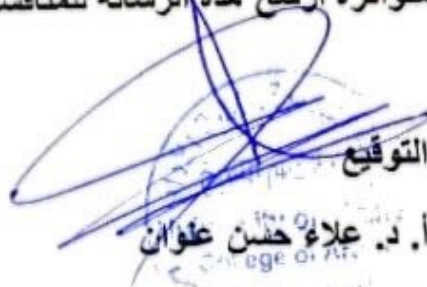
التوقيع :

المشرف : أ.د. حيدر عبد الرضا حسن التميمي

التاريخ : ٢٠٢٥ / ٥ / ٢١

توصيات رئيس قسم التاريخ

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة



التوقيع

أ.د. علاء حسن علوان

رئيس قسم التاريخ

٢٠٢٥ / ٥ / ٢١

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، أننا أطلعنا على الرسالة التي قدمتها الطالبة (حنان عبد العظيم نوفل الحلفي) والموسومة بـ (العلاقات السياسية المصرية- القطرية ١٩٧٠-١٩٨١) ، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر بتقدير (


التوقيع:

أ.د. زمن حسن كريدي


التوقيع:

أ. د. حيدر لازم عزيز

عضواً


التوقيع:

أ.د. حيدر عبد الرضا حسن

عضواً ومشرفاً

رئيساً


التوقيع:

أ. م. د. محمد نجاح محمد

عضواً

مصادقة مجلس كلية الآداب \ جامعة البصرة على قرار لجنة المناقشة

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا نصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة أعلاه.



أ. د. ماجد عبد الحميد عبد الكبي

عميد كلية الآداب \ جامعة البصرة

٢٠٢٥ / ١٩ / ١٠

الاهداء

إلى صاحب العصر والزمان، الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)
يا من تنتظر إشراقة عدلك لتملأ الأرض قسطاً ونوراً كما ملئت ظلمًا وجورًا، إليك
أرفع جهدي المتواضع، مارجيًا أن يكون في ميزان خدمة الحق والعدل الذي تمثله.
وإلى والدي الراحل، الذي ترك في قلبي نبض الوفاء وفي روحي ظلال الحنان، إليك
أهدي هذا العمل، عرفانًا لما غمرتني به من محبة وتضحيات لا تُنسى، طيب الله ثراك
وجعل مثواك الجنة.

وإلى ابنتي الحبيبة ملاك، زهرة عمري ونبض قلبي، التي أراها أمل المستقبل ونور
الدرب، لك أهدي كل حرف كتبته، علّه يكون لبنة في عالم أكثر إشراقًا
يليق ببراءتك.

شكر وامتنان

قال رسول الله ﷺ :

﴿من صنع لكم معروفاً فكافئوه ، فمن لم يجد فبكلمة طيبة ...﴾
إن الواجب يقتضي شكر الخالق قبل المخلوق .. فله الحمد في الأولى والآخرة على فضائل نعمائه التي لا يحصيها العادون ولا يبلغ مدحتها الواصفون .. ومن ثم يوجب عليّ العرفان بالجميل أن أسدي الشكر الجزيل، لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حيدر عبد الرضا حسن التميمي، لقبوله الإشراف على رسالتي ومتابعته وسعة صدره فله الفضل الكبير في توجيهي وارشادي لتلافي الهفوات العلمية، وكان لتوجيهاته وآرائه السديدة الأثر الكبير في اخراج الرسالة إلى حيز النور، فله مني كل الدعاء والتوفيق، وعافاه الله تعالى ومنحه القوة في البصر والبصيرة .

ويزيدني اعتزازاً أن أتوجه بفائق الشكر والعرفان لأصحاب الفضل أساتذتي الأجلاء في السنة التحضيرية الذين كان لتوجيهاتهم العلمية الأثر في نجاحي وهم: الأستاذ الدكتور فاروق صالح العمر والأستاذ الدكتور انور جاسب شنته والأستاذ الدكتور مشعل مفرح ظاهر والأستاذ الدكتور ناظم رشم والأستاذ الدكتور حسين عبد القادر والأستاذ الدكتور عمار خالد والأستاذ الدكتور نجاة عبد الكريم والأستاذ الدكتور رغد فيصل والأستاذ الدكتور خولة طالب لفته والأستاذ الدكتور هاني عبيد والأستاذ الدكتور سبله طلال ياسين، وإلى رئاسة قسم التاريخ لهم مني جميعاً خالص الشكر والامتنان.

وبكل امتنان أسجل شكري وتقديري لتعاون كوادرك مكتبة نازك الملائكة في كلية التربية للعلوم الإنسانية، والمكتبة المركزية في جامعة البصرة، لما قدموه لي من تسهيلات في البحث عن مصادر الدراسة.

أخيراً أتقدم بفائق شكري وامتناني إلى كلّ من قدم لي يد المساعدة، ممن لا يتسع المجال لذكرهم فالتمسهم العذر، داعياً المولى تعالى أن يوفق الجميع أنه سميع عليم .

وحباً وعرفاناً أقدم شكري وامتناني واحترامي إلى زملائي واخوتي من طلبة الدراسات العليا في قسم التاريخ لتعاونهم وتعاطفهم الجميل طوال مدة الدراسة.

وختاماً أسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي العون والمساعدة، وإلى كل من وقف معي وقفة صادقة بالنصح أو الإرشاد ولم يحضرنى اسمه لهم مني جميعاً خالص الشكر والثناء والامتنان، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً . الباحثة

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
	الإهداء
	شكر وتقدير
	قائمة المختصرات
	المحتويات
٧ - ١	المقدمة .. نطاق البحث وتحليل المصادر
٤٨ - ٨	الفصل الأول : العلاقات السياسية المصرية- القطرية حتى عام ١٩٧٤
١٢ - ٨	المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لدولة قطر في السياسة الخارجية المصرية
٩ - ٨	أولاً: أهمية الخليج العربي ودولة قطر في الاستراتيجية المصرية
١٢ - ٩	ثانياً: الأهمية الاقتصادية
٣٤ - ١٣	المبحث الثاني: العلاقات المصرية- القطرية حتى عام ١٩٧١
٣٥ - ١٣	أولاً : بدايات العلاقات السياسية المصرية -القطرية
٣٠ - ٢٥	ثانياً: تأثير الفكر الناصري على قطر
٣٤ - ٣٠	ثالثاً: موقف مصر من مشروع تشكيل الاتحاد بين إمارات الخليج العربية
٤٨ - ٣٥	المبحث الثالث: تطور العلاقات السياسية المصرية- القطرية ١٩٧١ - ١٩٧٤
٤٢ - ٣٥	أولاً : موقف مصر من استقلال قطر وانضمامها لجامعات الدول العربية
٤٨ - ٤٢	ثانياً: موقف دولة قطر من الحروب تشرين الأول ١٩٧٣ واثر ذلك على علاقاتها مع مصر

٨٥-٤٩	الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية- القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥
٧٥-٤٩	المبحث الأول: أثر القضايا العربية المشتركة في العلاقات بين البلدين
٥٨-٤٩	أولاً: موقف قطر من اتفاقية سيناء ١٩٧٥
٧٧-٥٨	ثانياً: القضايا الفلسطينية وأثرها في العلاقات بين البلدين ١٩٧٧-١٩٧٥
٨٧-٧٨	المبحث الثاني: الحرب الأهلية اللبنانية وأثرها في العلاقات المصرية القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥
١٢١-٨٨	الفصل الثالث : العلاقات السياسية المصرية- القطرية في ظل الخلافات العربية - العربية ١٩٧٨ - ١٩٨١
٩٨-٨٨	المبحث الأول : الموقف القطري من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني ١٩٧٨
٩٤-٨٨	أولاً : توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد
٩٨-٩٥	ثانياً: الموقف القطري من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨
١١٢-٩٩	المبحث الثاني: موقف دولة قطر من المعاهدة المصرية - الصهيونية ١٩٧٩
١١٧-١١٣	المبحث الثالث: القضية الفلسطينية في ظل الخلافات المصرية- القطرية ١٩٨٠ - ١٩٨١
١٢٢-١١٩	الخاتمة
١٣٧-١٢٣	قائمة المصادر
A-C	Abstract

المقدمة

وتحليل المصادر



المقدمة:

تعد العلاقات السياسية بين الدول أحد أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في استقرار منطقة الشرق الأوسط وتوازنها الاستراتيجية، تحتل العلاقات المصرية-القطرية (١٩٧٠-١٩٨١) مكانة مؤثرة ضمن التفاعلات السياسية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، نظراً لموقع البلدين ودورهما في القضايا الإقليمية، أذ شهدت مدة الدراسة تحولات كبيرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث تأثرت بعوامل داخلية وأخرى خارجية، ومن أبرزها استقلال قطر عام ١٩٧١ من بريطانيا، وكذلك كان لحرب تشرين الأول (١٩٧٣)، واتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية عام (١٩٧٩)، وما تبعها من تداعيات على الموقف العربي الذي كان يسير على اتباع النهج المعارض لأي تسوية لا تحقق للعرب حلاً عادلاً للقضايا العربية المشتركة، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي كانت وما زالت قضية العرب المركزية ولها الصدارة في كل القضايا.

كانت العلاقات السياسية المصرية. القطرية من تلك العلاقات التي تأثرت بالأحداث الدولية التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط، ومن تدخلات ومشاريع أطلقتها الدول الكبرى بسبب ظهور (الكيان الصهيوني) كدولة في قلب الوطن العربي أو لمقاومة الشيوعية الدولية، أو التخوف من الحركة القومية العربية التي نشطت بشكل كبير في تلك المرحلة، لذا جاء اختيارنا للمرحلة ١٩٧٢ - ١٩٨١، لإنها مرحلة تاريخية شهدت المراحل الأولى لاستقلال قطر من بريطانيا وتولي السادات الحكم في مصر الذي انتهج سياسة مختلفة تماماً عن سلفة السابق عبد الناصر، الذي شهد عهده أحداثاً سياسية وحروباً ومحاور وصراعات على الصعيد الإقليمي سعى خلالها للحفاظ على توازن القوى أمام (الكيان الصهيوني) المدعومة غربياً بذلك اعتمدت عبد الناصر على السوفيت لمواجهة التدخلات الغربية والمحافظه على موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، التي أثرت مباشرة على طبيعة العلاقات السياسية المصرية -القطرية .

وعلى هذا الأساس تأتي دراستنا المعنونة العلاقات السياسية المصرية- القطرية (١٩٧٠ - ١٩٨١) أنطلاً لاعتبارات ودوافع عديدة، من أبرزها عدم وجود دراسة علمية أكاديمية، حسب علمنا تؤرخ تلك المرحلة المهمة من تطور العلاقات السياسية بين



البلدين، كذلك حصول الباحثة على بعض الوثائق والمعلومات المهمة المتعلقة بطبيعة الدراسة ولا سيما الصحف والمجلات والحقائق الأخرى التي كان لها أثر كبير دفع الباحثة إلى الخوض في كتابة الموضوع، إذ أسهمت إلى حد كبير في نقل أرشفة المواد إلى حيز الكتابة التاريخية فعند البحث عن الحقيقة التاريخية تبقى شغل الباحثين الدائم ، فضلاً عن صدور كتب ودراسات وشهادات أشخاص كانوا قريبين من تلك المرحلة، لا سيما إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الذي أظهر في مذكرات التي تناولت حقبة مهمة من حقبة الصراع العربي- الصهيوني والسياسة المفاجئة للسادات لذلك فإن المصادر تحتاج إلى الدوام لتحصيلها وتنقيتها.

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات السياسية بين مصر وقطر خلال هذه المدة، من خلال استعراض العوامل المؤثرة في تطورها، ومدى تأثير الأحداث الإقليمية والدولية عليها، وكذلك إلى تقييم مواقف البلدين تجاه القضايا العربية المشتركة، واستكشاف مدى استمرار أو تراجع هذه العلاقات في ظل التغيرات السياسية.

وانطلاقاً من ذلك حاولت الباحثة ان تلتمس إجابات علمية موثقة لتلك الأسئلة في سياق الدراسة التي تكونت في طياتها من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول العلاقات السياسية المصرية القطرية حتى عام (١٩٧٤)، وتطرق المبحث الأول إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لدولة قطر في السياسة الخارجية المصرية، فقد كان للخليج العربي أهمية كبيرة ومؤثرة في السياسة المصرية في تلك المدة، في حين تطرق المبحث الثاني إلى الجذور التاريخية لنشأة العلاقات المصرية- القطرية حتى عام ١٩٧١ وأشرنا فيه إلى نشوء وتكوين دولة قطر وتضمن هذا المبحث من محاول أولها بدايات العلاقات السياسية المصرية -القطرية اوضحنا فيه إلى النشأة، وتناول المحور الثاني تأثير الفكر الناصري على قطر من خلال انتشار افكار عبد الناصري الداعية إلى التحرر من الاستعمار وتحقيق حقوق الشعب العربي، وكانت قطر قد تأثرت بتلك الأفكار ما ادى لظهور معارضة داخل فئات المجتمع القطري لا سيما طبقة العمال الذين رفضوا سوء المعاملة وقلة الأجور التي كانت تدفع لهم، وتطرق المحور الثالث إلى موقف مصر من مشروع تشكيل الاتحاد بين امارات دول الخليج العربية، حيث بين هذا المحور الدور المصري لتشكيل الاتحاد من أجل تحقيق عدة امور منها إعادة مكانتها الإقليمية والعربية



في المنطقة، ورأت في الاتحاد خطوة لتوحيد جهود امارات الخليج والقضاء على النفوذ الأجنبي لكن المساعي المصرية اخفقت نتيجة وجود الخلافات بين امارات الخليج على من يتولى قيادة الاتحاد وغيرها من الاسباب التي تم الاشارة لها داخل الدراسة. وتناول المبحث الثالث تطور العلاقات السياسية المصرية-القطرية (١٩٧١-١٩٧٤)، احتوى المبحث على جوانب عدة منها موقف مصر من استقلال قطر وانضمامها لجامعة الدول العربية، فقد كان لاستقلال قطر اهمية لدى مصر من حيث تخلص الأولى من الحماية البريطانية، وأصبحت هي من تقرر سياستها الخارجية فيما يخص القضايا العربية المشتركة، كذلك تناولنا في المبحث موقف دولة قطر من حرب تشرين الأول ١٩٧٣، من خلال استخدام قطر سلاح النفط كأداة للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من أجل إيقاف الحرب ضد العرب (مصر - سوريا - الأردن).

درس الفصل الثاني العلاقات السياسية المصرية- القطرية (١٩٧٥-١٩٧٧)، شمل الفصل على مبحثين تناول أولها أثر القضايا العربية المشتركة في العلاقات بين البلدين وكانت قضية اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٥ الموقعة بين مصر و(الكيان الصهيوني) وهي احدى القضايا التي ظهرت أثناء هذه المدة واثارت حفيظة قطر واعدها بأنها لا تقدم شيئاً يمكن من خلاله تحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما تلك الاتفاقية جاءت بخطوة منفردة من جانب مصر دون التفكير في مصالح الشعب الفلسطيني، كما احتوى هذا المبحث على تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات بين البلدين ١٩٧٥-١٩٧٧، وأوضحنا فيه اختلاف الرؤية بين البلدين في تسوية القضية الفلسطينية من حيث أن قطر رأت أن أي تحرك سياسي أحادي من مصر بدون جعل القضية الفلسطينية ضمن قضاياها المهمة والمركزية هو مفروض من قبل قطر، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرق إلى الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٧ - وأثرها في العلاقات المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧، شمل هذا المبحث على مواقف البلدين المتباينة من الأزمة اللبنانية التي لم تسبب أي خلافات بين البلدين لأن الجانبين المصري والقطري رويتهما كانت واحدة في منع توسع دائرة الصراع في لبنان ومنع تدخل الأطراف الخارجية وكذلك الحفاظ على وحدة لبنان وإيجاد حلٍ عادلٍ لتسوية الوضع في لبنان.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة: العلاقات السياسية المصرية -القطرية في



الخلافاً العربية - العربية (١٩٧٨-١٩٨١) وشمل ثلاثة مباحث، تناول الأول: الموقف القطري من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(الكيان الصهيوني) ١٩٧٨، فقد كانت قطر رافضة لتوقيع الاتفاقية وفسرتها بأنها خروج عن الاجماع العربي وخيانة للقضية الفلسطينية، وايضاً تمثل توقيع الاتفاقية إلى بداية ظهور الخلافات العربية- العربية آراء مصر وسير قطر على سياسة الاجماع العربي في رفض أي تسوية منفردة لا تحقق للعرب نتائج ايجابية، كما تطرق هذا المبحث على الاسباب التي دفعت السادات لتوقيع الاتفاقية وما تضمنت وغيرها من الخطوات الخاصة بها ضمن ما تم التفاوض عليه برعاية امريكية.

أما البحث الثاني: فيتناول موقف دولة قطر من المعاهدة المصرية- القطرية ١٩٧٩، حيث أن قطر كانت ضمن الدول العربية التي رفضت هذه المعاهدة، أذ ان قطر عارضت وبقوة المعاهدة المصرية- الصهيونية، انطلاقاً من اعتبارات عدة منها انسجاماً مع الموقف العربي الموحد، الذي رأى في الاتفاقية تهديداً للتضامن العربي ووحدة الصف وإهمالاً للحقوق الفلسطينية.

وتناول المبحث الثالث: القضية الفلسطينية في ظل الخلافات المصرية- القطرية ١٩٨٠-١٩٨١، أثناء هذه المدة توسع الخلاف بين الجانبين، أذ كانت النظرة المصرية ترى ان السلام مع (الكيان الصهيوني)، يمكن ان يحقق للعرب ما سعوا له من امكانية استعادة الأراضي العربية المحتلة من قبل (الكيان الصهيوني) عن طريق التفاوض وتوقيع المعاهدات معها، لكن الرؤية القطرية كانت ترى أي تحرك من قبل مصر دون التشاور مع العرب يعد خروجاً عن الاجماع العربي، وأن على مصر أن لا تنسى القضية الفلسطينية وتتخذ سياسة تخدم مصالحها فقط دون الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبهذا تعتقد قطر أن أي تسوية في المنطقة يجب ان تكون القضية الفلسطينية في مقدمتها لأنه لا حلاً في المنطقة بدون حل قضية الشعب الفلسطيني.

ضمت الخاتمة أهم ما توصلنا إليه من نتائج من خلال دراستنا للعلاقات السياسية المصرية -القطرية في المرحلة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ .

واعتمدت الرسالة على مصادر عديدة ومتنوعة كان أبرزها الوثائق العربية غير المنشورة، المتمثلة بملفات العالم العربي ودمشق وعمان وعواصم أخرى، والمحفوظة في



المقدمة: نطاق البحث وتحليل المصادر

دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية في بغداد وتكاد تشكل أهمية كبيرة ، في سد ثغرة انعدام الوثائق المصرية القطرية والوثائق العراقية.

اتبعت الباحثة المنهج التحليل التاريخي، مستندة إلى مصادر متنوعة تشمل الوثائق الرسمية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات البحثية. ومن خلال هذا البحث، سيتم تقديم رؤية متكاملة لطبيعة العلاقات المصرية-القطرية خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بما يسهم في فهم أعمق لديناميكيات السياسة العربية خلال تلك المدة .

الوثائق العراقية غير المنشورة والمحفوظة في المكتبة الوطنية بدار الكتب والوثائق ووثائق مجلس السيادة، التي تناولت العلاقات السياسية المصرية - القطرية منذ بداياتها والمتمثلة بتقارير السفارة العراقية العاملة في مصر، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها كانت مهمة في لتغطية مرحلة من مراحل الدراسة ، وساعدت على كشف العديد من جوانب الدراسة، وجاءت وثائق وزارة الخارجية البريطانية سواء كانت منشورة أم غير منشورة في سد النقص الحاصل في كتابة الموضوع.

فضلاً عن ذلك، فقد عززت الوثائق البريطانية موضوع الدراسة، بمادة مهمة اسهمت في كتابة الرسالة، إذ زودت الباحثة بكثير من المعلومات المفيدة والقيمة، لاسيما وأنها تصب في صلب الموضوع من حيث التقارير والبرقيات التي كان يرسلها المقيم البريطاني في الخليج العربي، إذ عممت فائدتها بعض فصول الدراسة لما ورد فيها من معلومات قيمة.

في حين كان للكتب الوثائقية أهمية كبيرة يأتي في مقدمتها كتاب (الوثائق العربية ١٩٦٧) للمؤلفة نوال مكداش وآخرين، أحتوى الكتاب على معلومات قيمة تضمنت مدة مهمة في العلاقات العربية عامة والمصرية- والقطرية خلال تلك المدة ، كما احتوت الكتاب على معلومات وبيانات لعبد الناصر وموقفه من طبيعة الانظمة الخليجية، كذلك كتاب(وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١) لمؤلفه رياض نجيب الريس، احتوى الكتاب على معلومات مهمة جداً تناولت أغلب الأحداث على الساحة العربية الخليجية، وكذلك شمل أهم القرارات والمرسلات بين حكام الخليج ومصر وكذلك تناول الكتاب طبيعة العلاقات بين بريطانيا وحكام الخليج وزعماء العرب، إذ كان مؤلف الكتاب صحفياً تابع بدقة نقل الأحداث بصورة حرفية ودون تغيير، لاسيما استخدامه الوثائق. كذلك واعتمدت على عدد من الرسائل





والإطاريح الجامعية غير المنشورة التي كان لها أثر في اضافة معلومات مهمة حول كتابة موضوع الدراسة، نظراً لما حوته من معلومات قيمة أبرزها، رسالة الماجستير (العلاقات المصرية - القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦)، للباحث إسماعيل محمد مصطفى، التي تطرق فيها لطبيعة بداية العلاقات السياسية بين البلدين قبل مرحلة الاستقلال وما بعدها، تضمنت سياسة قطر الخارجية اتجاه الازمات في المشرق العربي، لاسيما الحروب العربية - الصهيونية واتفاقية كامب ديفيد والموقف القطري منها، وكذلك احتوى الرسالة على مادة مهمة بشأن الرؤية المتبادلة بين البلدين فيما يخص مواقفهما آزاء القضية الفلسطينية، فضلاً ذلك أفادت الدراسة من الرسالة المعنونة، (السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١ - ١٩٩١) للباحث محمد بن عيد ال ثاني، كونها أشارت بشكل مفصل إلى السياسة الخارجية القطرية فيما يخص التقارب - المصري - الصهيوني ي الخاصة بمسألة السلام في الشرق الأوسط، فقد اوضحت الباحثة لموقف قطر الرفض لأي سلام منفرد في المنطقة لا يلبي مطالب العرب، ولا يحرر أراضيهم من (الكيان الصهيوني).

إلى جانب ذلك، فقد كان للصحف والمجلات المختلفة نصيب وافر في صفحات الدراسة كونها سجلاً حافلاً بالتفاصيل اليومية للأحداث، قد أغنت الموضوع بمعلومات على درجة كبيرة من الأهمية كان من الصعوبة الحصول عليها من بقية المصادر، وتركت بعض الصحف أثرها الواضح في الرسالة، ولعلها من أبرز الصحف المصرية (الاهرام)، في حين كان للصحف القطرية اهمية واضحة ولعل من ابرزها صحيفة (العرب) وأما الصحف العربية فكان أبرزها صحيفة (القبس)، والعروبة، والرأي العام، والاتحاد)، إذ احتوت تلك الصحف على مادة دراسية مهمة، تناولت مختلف جوانب العلاقات السياسية المصرية-القطرية، خلال مدة البحث، ولاسيما الازمات العربية والإقليمية، وكذلك جاء في تلك الصحف الاطلاع على مواقف البلدين آزاء المشكلات التي تعرضت لها المنطقة العربية، فضلاً عن المجالات التي لا تقل أهمية عن الصحف وأهمها مجلة السياسة الدولية (المصرية) ومجلة المصور (اللبنانية) ومجلة النائر العربي، أذ تضمنت تلك المجالات معلومات قيمة شملت بعض فصول الدراسة. وأفادت الدراسة من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من خلال الحصول على بعض المعلومات المهمة، التي لم يتم العثور عليها في الكتب والموسوعات وغيرها من المصادر



المقدمة: نطاق البحث وتحليل المصادر

المتنوعة الخاصة بالدراسة، أفادت في تعريف بعض المصطلحات والشخصيات وغيرها والتي جاءت على هيئة مقالات او بحوث منشورة.

ومع كل ما تم ذكره واجهت الباحثة بعض الصعوبات في الحصول على الوثائق الخاصة بالعلاقات السياسية المصرية- القطرية (١٩٧١-١٩٨١)، نتيجة لعدة أسباب منها ان الجانب القطري والمصري لم يقدم أية مساعدة تذكرو بشأن الحصول على الوثائق الخاصة بالدراسة على الرغم من كثرة الاتصالات التي اجرتها الباحثة مع عدة اساتذة ومؤسسات علمية ذات شأن، إلا أنه بفضل الله تعالى تمكنا من التغلب على الجزء الاكبر من هذه المشكلات بالاطلاع على بعض الوثائق العراقية المحفوظة بالمكتبة الوطنية، كذلك الاعتماد على الوثائق البريطانية المنشورة التي ساعدت على سد جزء من هذه الثغرة إلى جانب الوثائق العربية في ملفات العالم العربي.

وأخيراً أرجو أن تكون الدراسة قد غطت بعض الجوانب التي نراها جديرة بالاهتمام، مع التماس العذر إن أخطأت أو قصرت، ولا أدعي أنني أوفيت هذه الدراسة حقها، إذ أن الدراسات التاريخية، مهما ارتفعت وسمت تبقى عرضة للتقصير والنقص، وحسبنا اننا بدأنا الخطوة الأولى في طريق البحث الأكاديمي، بكل حماس وجدية وحياد للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإنني أضع هذا الجهد المتواضع أمام لجنة المناقشة الموقرة لاستمع إلى ملاحظاتهم القيمة و آرائهم السديدة وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً.

الباحثة

الفصل الأول

العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لدولة قطر في السياسة الخارجية المصرية

أولاً: أهمية الخليج العربي ودولة قطر في الاستراتيجية المصرية

ثانياً: الأهمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نشأة العلاقات المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧١

أولاً : نشأة العلاقات السياسية المصرية - القطرية

ثانياً: تأثير الفكر الناصري في قطر

ثالثاً: موقف مصر من مشروع تشكيل الاتحاد بين إمارات

الخليج العربية

المبحث الثالث: تطور العلاقات السياسية المصرية - القطرية

١٩٧١-١٩٧٤

أولاً : موقف مصر من استقلال قطر وانضمامها لجامعات الدول العربية

ثانياً: موقف دولة قطر من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وأثر ذلك في

علاقاتها مع مصر



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لدولة قطر في السياسة الخارجية المصرية

أولاً : أهمية منطقة الخليج العربي ودولة قطر في الاستراتيجية المصرية:

عدت منطقة الخليج، من الطرق البحرية المهمة ومثلت ملتقى حضارات الشرق القديم، فضلاً عن أهميتها الجغرافية والاستراتيجية فقد حظت بأهمية اقتصادية بالغة وثروات نفطية وغازية وتعد مصدراً رئيساً لتغذية الطاقة على مستوى العالم، ولذا كانت منطقة الخليج على الدوام مطمعاً لكثير من الدول العظمى، ارتبطت عموماً بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، وبتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها^(١).

انعكست تلك الأهمية، على موقع دولة قطر الجغرافي في اهتمام معظم دول المنطقة، فدخلت قطر في الحسابات الاستراتيجية المصرية؛ لأن قيمة موقعها مثل أحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي في المنطقة، وأهمية ذلك في الأمن القومي العربي وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية^(٢).

وعلى مدار التاريخ الممتد عبر آلاف السنين كان هناك صلات وعلاقات قوية بين دول الخليج العربي من جهة وبين مصر من جهة أخرى، وقد مثل ذلك في العديد من المستويات سواء على الجانب السياسي أم الجانب الاقتصادي أم الجانب الاجتماعي والثقافي، اذ مثلت العلاقات المصرية الخليجية نمطاً فريداً ونموذجاً للعلاقات التعاونية والتفاعلية على مستوى الوطن العربي، والتي تتسم بالنمو في الأبعاد كافة لاسيما السياسية^(٣)، لكن حينما يكون التوازن في

(١) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج ٢، دار أسامة، عمان - الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

(٢) محمد صادق اسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية معالم على الطريق، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

العلاقات بين مصر والخليج يتعلق بالعروبة والاسلام فإن تلك العلاقات تتعرض للاختلال والانحراف^(١).

مثلت العوامل الجغرافية إحدى المقومات الهامة لدراسة الأبعاد الجيوسياسية^(٢) لأي منطقة في العالم، وذلك كونها تمكن من معرفة الظروف الطبيعية والاستراتيجية للموقع، وتحديد المحيط الإقليمي وتداخلاته السياسية وتأثيراته في الأوضاع السياسية^(٣).

لذلك شكلت مجموعة العوامل من موقع جغرافي متميز لدولة قطر وموارد طبيعية متوافرة وظروف اقتصادية متميزة في تعزيز الأهمية الجيوستراتيجية بالغة لها في الحسابات المصرية^(٤).

ثانياً: الأهمية الاقتصادية

أدت العوامل الاقتصادية تأثيراً هاماً هامة في تحديد طبيعة العلاقات السياسية وتوجيهها، ومثل البعد الاقتصادي مدخلاً مشتركاً بين مختلف النظريات السياسية المفسرة للعلاقات الدولية، فلا تخلو نظرية منها من إشارات لأهمية الفواعل الاقتصادية وتأثيرها في بناء العلاقات الدولية، وإنَّ بعض هذه النظريات تضع العوامل الاقتصادية في طليعة العوامل المؤثرة في الحراك السياسي والسلوك

(١) نقلاً عن: أمين ساعاتي، العلاقات الحضارية والتاريخية المستمرة بين مصر والخليج العربي منذ العصور الفرعونية حتى العصر الحديث ، مسألة الوحدة الخليجية المصرية، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٦ .
(٢) الأبعاد الجيوسياسية: مصطلح يشير إلى دراسة العلاقة بين الموقع الجغرافي للدول ومواردها الطبيعية وتأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية. تشمل تحليل القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية في سياق الموقع الجغرافي. تهتم بفهم التحالفات والصراعات الإقليمية والدولية الناتجة عن الموقع والمصالح الجيوستراتيجية. وتدرس التوازنات الإقليمية والعالمية وكيفية تأثيرها على سياسات الدول. وتستخدم هذه الدراسة لتفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية واتخاذ القرارات الاستراتيجية للمزيد ينظر: كلاوس دودز، الجيوسياسية : مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: دار هنداي، القاهرة ، ٢٠٢٥ ، ص ٢٧ .

(٣) محمد شاكر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي ٢٠٠٤-٢٠٢١ ، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج ١٥، العدد ١٤، ٢٠٢٢، مصر، ص ٣٥٥ .

(٤) صلاح سالم ، سياسة مصر العسكرية ازاء حروب الشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٥ .



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

السياسي الدوليين، فالمصالح الاقتصادية للدول تؤثر بشكل كبير على تحركاتها السياسية والدبلوماسية تجاه المحيط والعالم، وتؤدي دوراً في بناء التحالفات السياسية ورسم السلوك السياسي بشكل عام^(١).

ومن خلال البحث في الأهمية الاقتصادية لكل من قطر والخليج العربي فإن المنطقة تعد من أهم مناطق العالم في إنتاج النفط، فهاتان الثروتان اللتان بدأ استخراجهما في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي كان لهما أثر كبير في تغيير الموازين الاقتصادية في الدول العربية والعالم، إذ باتت المنطقة بذلك مطمعاً للدول الراغبة في الهيمنة والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها، بدأ من بريطانيا وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(٢)، وساعد ذلك في زيادة فعالية العلاقات الدبلوماسية لدول المنطقة، فالعديد من دول العالم أبدت ومازالت تبدي إلى الآن الرغبة في علاقات إيجابية مع دول الخليج العربي^(٣).

وظهرت الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي بشكل واضح خلال حرب تشرين (١٩٧٣)^(٤) إذ عمدت هذه الدول حينها إلى وقف إمدادات النفط تجاه أوروبا والعالم كورقة ضغط، كان لها دور كبير في حسم المعركة ومنع بعض الدول من تقديم مساعدات إلى (الكيان الصهيوني) الأمر الذي انصب في النهاية في

(١) أميرة أحمد حرزلي، المكانة الجي واستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ط١، ٢٠٢٠، ص ١٢-١٣.

(٢) محمد شاكر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي ٢٠٠٤-٢٠٢١، مصدر سابق، ٣٦٢.

(٣) محمد هاشم سعيد محمد، التنظيم الإقليمي في العالم العربي مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، فلسطين، القدس، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القدس، ٢٠١١، ص ٧٩-٨٠.

(٤) حرب تشرين ١٩٧٣: حرب تشرين ١٩٧٣، أو حرب أكتوبر، هي نزاع عسكري اندلع في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى، بهدف استعادة أراضي احتلتها (إسرائيل) في حرب ١٩٦٧. بدأت الحرب بهجوم مفاجئ على الجبهتين المصرية والسورية، وحقت الدول العربية مكاسب ميدانية في البداية قبل تدخل القوى الكبرى ووقف إطلاق النار. تعد الحرب نقطة تحول في الصراع العربي الصهيوني ينظر : محمد فوزي ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة ودروس ، دار الكرامة ، القاهرة، ٢٠١٤.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

مصلحة الجيش المصري إذ استطاع تحرير سيناء وقناة السويس فضلاً عن جميع الأراضي المصرية المحتلة^(١).

وعدت منطقة الخليج العربي من المناطق الغنية بالثروات السمكية المتنوعة، الأمر الذي انصب في خانة أهميتها الاقتصادية، فضلاً عن حجم تبادلها الاقتصادي الكبير مع مختلف دول العالم، الذي حولها إلى أهم سوق تجاري للمبادلات الاقتصادية، وقد ساعد في ذلك السياسات الاقتصادية التي انتهجتها دول الخليج العربي، من خلال تسهيل التجارة والتسهيلات الضريبية ومستوى الأمن في التعامل الاقتصادي الذي تضمنه للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، أما فيما يخص أهمية دول الخليج، سيما قطر الاقتصادية بالنسبة لمصر، فظهرت من خلال حجم الاستثمار الخليجي فيها، والتعاون الاقتصادي القائم بينهم منذ استقلال دول المنطقة^(٢).

ومن خلال النقاط السابقة يتبين أن لقطر ودول الخليج العربي خصوصية استراتيجية لمصر كونها مثلت العمق العربي والإسلامي الذي تركز عليه مصر، فضلاً عن أهميتها الجيوسياسية التي يدركها السياسيون المصريون، وظهر ذلك من خلال سعيهم الدائم لبناء علاقات دبلوماسية مميزة مع دول هذه المنطقة.

ونستنتج ما سبق أن هناك عدة عوامل أسهمت في التواصل والترابط بين مصر وقطر، وأدت تلك العوامل دوراً مؤثراً وفاعلاً في التقارب والتعاون بينهما في مختلف المجالات، منذ مدة ليست بالقصيرة وقبل ظهور التكوينات الحديثة للدولتين الأمر الذي أدى فيما بعد إلى أن تبني العلاقات فيما بينهما على قاعدة صلبة لها

(١) شناز بن قانة، دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين ، ٢٠٢٠، ص ١٠٣.

(٢) محمد هاشم سعيد محمد، مصدر سابق، ص ٨١.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

جذورها التاريخية الممتدة لمئات السنين والتي أخذت تتطور بمرور الوقت لتصل إلى مرحلة الاستقلال ولتتهيئ لانطلاق العلاقات المنظمة بين البلدين.



المبحث الثاني : العلاقات المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧١.

أولاً: بدايات نشأة العلاقات السياسية المصرية - القطرية

إنَّ العلاقات الدبلوماسية بين الدول والكيانات السياسية تتأثر بجملة من المؤثرات والفواعل التي تترك بصمتها فيها، ومن بين هذه العوامل تأتي العوامل الجيوسياسية، والتي تشير إلى أهمية العمل الجغرافي لمنطقة الدراسة في تحديد الأولويات السياسية لدولها، فمن خلال تحديد الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي على وفق المنظور العام من جهة، وعلى وفق المنظور المصري من جهة أخرى، يمكننا تحديد تأثير هذه العوامل في صورة وطبيعة العلاقات السياسية المصرية القطرية عبر التاريخ^(١).

تتأثر العلاقات الخارجية للدول بجملة من العوامل والمتغيرات والظروف التي بحكم ضرورتها وتحدد طبيعتها، ومنها ما يعود للعوامل التي تتعلق بالمدة الراهنة التي تمرت بها هذه العلاقات، ومنها أيضاً ما يعود للظروف التاريخية التي مرت بها الدول التي يتم دراسة هذه العلاقات ضمنها^(٢).

فالسباق التاريخي لدراسة العلاقات الدولية يمثل مدخلاً مهماً لفهم كل ما يتعلق بها، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، كون التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث عبر الزمن تترك تأثيراً تراكمياً تبنى عليه اتجاهاتها عبر الزمن، فما يحدث اليوم من تطورات في علاقة الدول والأنظمة من الممكن ان يكون له امتداده وجذوره التاريخية، يرى عدد من منظري العلوم السياسية أن فهم العلاقات السياسية بشكل صحيح يتطلب دراسة جذورها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، إذ إن تجاهل سياقها يؤدي إلى قصور في تفسير

(١) عمار علي حسن، العلاقات الخليجية- المصرية : جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦، ص ١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٢.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

مجريات هذه العلاقات، ومن أبرز هؤلاء كارل ماركس وماكس فيبر وهنري كيسنجر^(١).

ادت العوامل التاريخية تأثيراً أكثر أهمية ووضوح عندما يتعلق الأمر بالعلاقات العربية - العربية، نظراً لتعدد العوامل المشتركة التي تربط بين هذه الدول وتقرب بينها، ومنها اللغة العربية والدين الإسلامي وغيرها من محددات التقارب.

وندرس خلال هذا المبحث سياق تطور العلاقات السياسية بين مصر وقطر خلال هذه المدة، التي أعقبت استقلال قطر وتشكيل الإمارة، وذلك كونها المدة التي بدأ خلالها تشكيل ملامح السياسات الخارجية القطرية وتحديد معالمها الأساسية.

مرت العلاقات السياسية المصرية القطرية في بداياتها الأولى بالعديد من المراحل التي تعد هامة ومؤثرة في تاريخ البلدين، وتأثرت بشكل كبير بالظروف السياسية السائدة في المنطقة، إذ تعرضت في البداية وقوع قطر تحت النفوذ العثماني ومن ثم الانتداب البريطاني، والذي عمل على توجيه العلاقات الخارجية لمشيخة قطر آنذاك تجاه تحقيق مصالح بريطانيا.

كانت قطر حتى العام ١٨٦٨ تتبع لمشيخة البحرين الواقعة تحت الانتداب البريطاني، إلا أن نشوب معركة الوكرة^(٢) بين البحرين وأبو ظبي من جهة وبين الشيخ محمد بن جاسم آل

(١) محمد حشمي، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٣٣٧.

(٢) ترجع أسباب المعركة على احتجاز عامل آل خليفة لرئيس قبيلة النعيم بعد نهب خيولهم في الوكرة، إذ لجأ بعض أفراد القبيلة إلى الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني لتخليص زعيم قبيلتهم من الأسر، إذ سار على رأس قوة من رجاله إلى الوكرة لتقع بينهم معركة عام (١٨٦٦م) للمزيد ينظر: عبد القادر بن حمود القحطاني، حكم الشيخ محمد بن ثاني لقطر في المدة بين ١٨٦٦ - ١٨٧٨ م، دار نشر جامعة قطر، مجلة أنساق، مج ٦، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ١٣٢ - ١٣٣.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

ثاني^(١) في قطر من جهة أخرى أدى إلى توقيع اتفاق تم بموجبه فصل مشيخة قطر عن البحرين على أن تبقى تحت الانتداب البريطاني^(٢).

وقد شهدت العلاقات البريطانية القطرية العديد من الأزمات خلال مدة الانتداب، إلا أنها بدأت تتحسن تدريجياً منذ العام ١٩١٣م حين وقعت بريطانيا مع العثمانيين اتفاقية تقاسم النفوذ في شرق الجزيرة العربية، وانتقلت مشيخة قطر رسمياً إلى سلطة بريطانيا منذ ذلك الوقت على الرغم أنها كانت تحت الانتداب البريطاني قبل ذلك بكثير، إلا أن ذلك لم يكن تحت أي اتفاقية تقاسم نفوذ^(٣).

وكان لوصول عبد الله بن جاسم بن آل ثاني لحكم مشيخة قطر دور كبير في التقارب البريطاني القطري، إذ كان من الميالين لبريطانيا كونه تحصل على تعليمه فيها، وانتهت حالة التقارب هذه إلى توقيع اتفاقية الحماية البريطانية لقطر في العام ١٩١٦م^(٤).

عانت قطر خلال حكم الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ١٩١٣ - ١٩٤٩ عزلة شبه مطلقة عن العالم الخارجي، ولم تشهد أي تغيرات اجتماعية أو

^(١) محمد بن جاسم آل ثاني: (١٨٨١-١٩٧١): أحد أبناء الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، مؤسس دولة قطر الحديثة. تولى الحكم لفترة قصيرة عام ١٩١٣، قبل أن يتنازل عنه لأخيه الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني. استمر أميراً لمدينة الدوحة حتى وفاته عام ١٩٧١. عد منزله من المعالم التراثية التي جرى ترميمها وفتحها للجمهور ضمن مشروع "مشيرب" في الدوحة للمزيد ينظر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

^(٢) يوسف بلال، قراءة في العلاقات البريطانية مع إمارة قطر ١٩١٤ - ١٩٤٠، مجلة جامعة دمشق الثانية للدراسات التاريخية، العدد ١٤٠، سوريا، ٢٠٢٠، ص ٢٢٨.

^(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

^(٤) اتفاقية من إحدى عشر مادة تم توقيعها بين عبد الله بن جاسم آل ثاني والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكولنيل برسي كوكس في ٣/ تشرين الثاني/ ١٩١٦ وتعهدت من خلالها قطر بمحاربة تجارة الرقيق والقرصنة البحرية، وبعدم شراء قطر للسلاح والاكتفاء بـ ٥٠٠ قطعة فردية تسلمها بريطانيا لها بشكل سنوي للحماية الشخصية، فضلاً عن السماح للراعي الهنود بالدخول إلى قطر للعمل، للمزيد: ينظر يوسف بلال، قراءة في العلاقات البريطانية مع إمارة قطر ١٩١٤ - ١٩٤٠، مصدر سابق، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

اقتصادية، إلا مع بدء تصدير النفط عام ١٩٤٩^(١) كان الجانب البريطاني هو المسيطر الأقوى والأكثر تأثيراً، ولذلك برز دوره الاستعماري قوياً ومؤثراً بشكل واسع^(٢)، في الشؤون الداخلية لقطر فكسب البريطانيون الموافقة على إقامة إدارة على وفق النمط الاستعماري انصب جلّ اهتمامها على الشؤون المالية والأمن، ووافق فيما بعد علي بن عبد الله^(٣) الحاكم الجديد لقطر (١٩٤٩ - ١٩٦٠) على وجود وكيل سياسي بريطاني، وتعيين مستشار بريطاني^(٤)، وتشكيل قوة من الشرطة تحت القيادة البريطانية^(٥).

كان البريطانيون يطمحون آنذاك إلى إقامة إدارة على نمط الإدارة التي أنشأوها في البحرين، إذ تتيح لهم الكلمة العليا في إدارة البلاد وتوفّر لهم فرصة استثمار جزء من عائدات الحكومة القطرية من النفط بمعدل لا يقل عن الربع، في الاقتصاد البريطاني، لكن الأسرة الحاكمة والحركة العمالية، مارست ضغطاً كبيراً، اضطرت بريطانيا لتراجع عن تحقيق كامل أهدافها في قطر^(٦).

إن فهم تطور سياق العلاقات القطرية المصرية قبيل استقلال قطر ينطلق من فهم الواقع السياسي والإيديولوجي المصري الذي كان سائداً في تلك المدة، وذلك

(١) محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ٣٥٥.

(٢) Rosemarie Said Zahlan, The Creation of Qatar, London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Book, 1979, p.97.

(٣) الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٨٩٤-١٩٧٤م): حاكم قطر الذي تولى الحكم بين الأعوام (١٩٤٩-١٩٦٠م). شهدت مدة حكمه تطوراً في البنية التحتية واكتشاف النفط الذي عزز الاقتصاد القطري. تنازل عن الحكم لابنه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني عام ١٩٦٠م، وظل شخصية بارزة في تاريخ قطر الحديث للمزيد ينظر: عبد الله حميد العتابي، أتي كاظم النقيب، التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠، مج ٤٦، العدد ٤، جامعة عين الشمس، ٢٠١٨، ص ٣٧٦-٣٨٠.

(٤) الأهرام، العدد ٢٥٣٧٤، ١٦ اب ١٩٥٦.

(٥) نور الدين بن الحبيب حجاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢-١٩٧٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٢٣.

(٦) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٥٧.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

كون المدة التي سبقت استقلال قطر مثلت بداية الفكر العروبي المصري والذي مثل مرحلة قيادة جمال عبد الناصر لمصر^(١).

وقد كان لنكبة فلسطين ١٩٤٨م^(٢) أثر بالغ على الحالة المعنوية المصرية، وعلى مفهوم القومية العربية لدى الجمهور المصري، فاتهمات التخاذل التي رافقت المشاركة المصرية في القوات العربية المشتركة التي سعت لتحرير فلسطين ومنع قيام دولة (الكيان الصهيوني)، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على التيارات العروبية المصرية والتي تولد لديها حالة من الاحتقان والسخط تجاه النظام السياسي الحاكم في مصر^(٣).

أتضح أن تنامي حالة السخط الشعبي في مصر تجاه النظام الملكي عام ١٩٥٢ جاء نتيجة تراكم عوامل متعددة، أبرزها تفشي الفساد الاقتصادي والاجتماعي وضعف الأداء الإداري للدولة. وقد تعمقت هذه الأزمة عقب هزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ مع الكيان الصهيوني، والتي كشفت عن قصور القيادة الملكية في إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي عزز المطالب الشعبية بضرورة إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي، ومهد الطريق لاندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢.

(١) مظهر إسماعيل وزكي عبد الرحمن، الموسوعة العربية الميسرة، شركة أبناء شريف الأنصاري، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص ٢١٠-٢١٢.

(٢) نكبة فلسطين ١٩٤٨: تطلق على الأحداث التي رافقت قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، وما ترتب عليها من تهجير جماعي للفلسطينيين. فقد أُجبر ما يقارب ٧٥٠ ألف فلسطيني على مغادرة مدنهم وقراهم نتيجة العمليات العسكرية والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية. أدت النكبة إلى تدمير مئات القرى الفلسطينية ومصادرة أراضيها. كما شغلت بداية قضية اللاجئين الفلسطينيين التي ما زالت تمثل جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي حتى اليوم. للمزيد ينظر: حسني أدهم جرار، نكبة عام ١٩٤٧-١٩٤٨، دار المأمون، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣١٣-٣٣٠.

(٣) قدورة بو جلال، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠ على ضوء خطابه الرئاسية، ص ٨٨٣.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

إن هذه الحالة السياسية أفقدت مصر مكانتها ودورها في العالمين العربي والإسلامي، وذلك من خلال ارتباطها المباشر ببريطانيا وتنفيذ إملاءاتها على حساب المصالح العربية والمصرية المشتركة^(١).

كانت مصر حتى العام ١٩٥٢م تخضع للحكم الملكي ممثلاً بالملك فاروق الأول^(٢)، والذي كان على ارتباط بالغرب وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، وقد عاش الشعب المصري خلال تلك المدة ظروفًا اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة، كما عمد على سلخ مصر عن محيطها العربي والإقليمي، وذلك من خلال انخراطها بالأحلاف السياسية والعسكرية الاستعمارية التي كانت موجهة ضد الاتحاد السوفيتي في المنطقة^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن لفظ الأمة في تلك المرحلة كان يستعمل في مصر للدلالة على الأمة المصرية فقط، وذلك دون أي اعتراف بالجذور العربية والإسلامية لها، وأن موضوع بناء علاقاتها الخارجية مع الدول العربية والإسلامية كان مرتفعاً للإرادة البريطانية، فلا يتم أي تقارب أو اتفاق سياسي مهما كان محدوداً دون استشارة بريطانيا من قبل الحكومة المصرية، وذلك على الرغم من كون مصر من

(١) عزيز العظمة، التاريخ والقومية العربية والعلمانية قسطنطين زريق عكس التيار، فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٩، العدد ٣٥، ١٩٩٨، ص ١٤.

(٢) الملك فاروق : (١٩٢٠-١٩٦٥) هو آخر ملوك المملكة المصرية وأحد أفراد الأسرة محمد علي باشا، تولى العرش في عام ١٩٣٦م بعد وفاة والده الملك فؤاد الأول. شهدت مدة حكمه اضطرابات سياسية واقتصادية أدت إلى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م، التي أنهت الحكم الملكي في مصر وأجبرته على التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني. عاش فاروق بقية حياته في المنفى حتى وفاته. للمزيد ينظر: تركية غمري و إيناس خير الله، أوضاع مصر في عهد الملك فاروق ١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، ٢٠٢٢، ص ١٠-٢٢.

(٣) قدورة بو جلال، المصدر السابق، ص ٨٨٢.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

أوائل الدول العربية التي حصلت على استقلالها عن الوصاية البريطانية التي فرضها صك الانتداب^(١).

وبقيام ثورة ١٩٥٢م تغيرت صورة مصر بشكل جوهري، وذلك من خلال قيام الجمهورية واعتماد المبادئ الديمقراطية، وقد مثل ذلك الاستقلال الفعلي لمصر، إذ استطاعت أن تخرج من دائرة الوصاية الغربية وخصوصاً البريطانية، وتتجه لقيام علاقاتها السياسية وتحالفاتها الاستراتيجية على وفق منظور مصلحتها الوطنية^(٢).

على الرغم من العلاقات الجيدة بين مصر وقطر، إلا أن قطر تأثرت بظهور حركة الإخوان المسلمين^(٣) في مصر على يد حسن البنا^(٤) الذي استطاع اقناع العديد من الافراد بأفكاره، واتخذه من مسجد الاسماعيليه مقراً لحركته، وأثناء أحد خطابات الرئيس جمال عبدالناصر تعرض خلالها لمحاولة اغتيال في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤، أتهم عبد الناصر جماعة الإخوان أنهم يقفون وراء تلك العملية^(٥).

(١) عبد الرزاق عثمانى، القوميون العرب ودورهم في القضايا العربية جمال عبد الناصر أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٥٤-٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣) الإخوان المسلمين : جماعة تصف نفسها بأنها إسلامية شاملة ، أسسها حسن البنا في مصر في آذار عام ١٩٢٨ سرعان ما انتشر فكرها، ونشأت جماعات أخرى تحمل فكر الجماعة في الدول العربية والإسلامية وغير الإسلامية ، يحتل المرشد العام المرتبة الأولى فيها كونه رئيسها ويرأس جهازى السلطة وهما مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام للنفاصيل انظر: صالح الورداني ، أزمة الحركة الإسلامية المعاصرة ، دار المدى للطباعة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٠-٤٢.

(٤) حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩م): مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨، وهي حركة إسلامية دعوية واجتماعية وسياسية. سعى إلى إحياء القيم الإسلامية في المجتمع وتعزيز الوحدة الإسلامية، وأصبح شخصية مؤثرة في الفكر الإسلامي الحديث. اغتيل في عام ١٩٤٩م في ظروف غامضة، وظلت أفكاره محط جدل وتأثير واسع حتى اليوم في العالم العربي والإسلامي للمزيد ينظر: رشيدة بوجحفة، حركة الإخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الأردن ٢٠١٨، ص ٤٤-٤٧.

(٥) صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢٤٥٤٤، آب ١٩٥٤.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

في السياق نفسه، هرب العديد من قيادات الإخوان إلى سوريا، التي لم تسمح لهم البقاء فيها، إذ قام الرئيس حافظ الأسد^(١) بحملة لتصفيتهم اضطروا من خلالها إلى الهروب إلى قطر، إذ احتضنتهم قطر وقدمت لهم المساعدات واستقبلت طول هذه المدة دفعات من الإخوان، إذ استقبلت قطر يوسف القرضاوي^(٢) الذي انتقل للسكن في قطر، وقام بالعديد من الأعمال منها الإسهام في تطوير المعهد الديني، وعمل على تأسيس كلية الشريعة، ورشحه شيخ قطر آنذاك علي أبو عبد الله ال ثاني، وأحد اتباع القرضاوي لتولي الأمور التعليمية في قطر إذ كان شيخ قطر يثق بالقرضاوي وزملائه أمثال عبد المعز عبدالستار و أحمد العسال وعبد البديع صقر^(٣).

(١) حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠): ولد في قرية القرداحة بمحافظة اللاذقية لعائلة علوية متواضعة، وأتم تعليمه الأساسي والثانوي في مدارس المنطقة قبل الالتحاق بالأكاديمية العسكرية في حمص عام ١٩٥٢. درس الطيران الحربي وتخرج عام ١٩٥٥ برتبة ملازم طيار، ثم تلقى تدريباً متقدماً في الاتحاد السوفيتي. انضم إلى حزب البعث عام ١٩٤٦ وبرز في التنظيمات العسكرية والسياسية، ومشاركاً في الانقلابات العسكرية للسيطرة على السلطة. أصبح قائداً للقوات الجوية ووزير دفاع، قبل أن يقود الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ وأصبح رئيس الجمهورية السورية عام ١٩٧١. حكم سوريا حتى وفاته عام ٢٠٠٠، محققاً تأثيراً واسعاً على السياسة الداخلية والإقليمية للمزيد ينظر: لمياء مالك عبد الكريم سعيد، حافظ الأسد ودوره العسكري والسياسي في سوريا ١٧٠-١٩٨٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ١-١٣.

(٢) يوسف القرضاوي: ولد الدكتور يوسف القرضاوي في قرية صفت تراب بمصر عام ١٩٢٦م، وحفظ القرآن قبل العاشرة. تفوق في دراسته الأزهرية، فكان الثاني على المملكة في الثانوية، والأول في "العالية" من أصول الدين عام ١٩٥٣م، والعالمية عام ١٩٥٤م. حصل على دبلوم الدراسات العربية عام ١٩٥٨م، والدكتوراه بامتياز عام ١٩٧٣م عن "الزكاة وأثرها في حل المشاكل الاجتماعية" أسس الدكتور يوسف القرضاوي كلية الشريعة بجامعة قطر عام ١٩٧٧م وترأسها حتى ١٩٩٠م، وأدار مركز بحوث السنة والسيرة بالجامعة. أعير للجزائر عام ١٩٩٠م لرئاسة المجالس العلمية، ثم عاد إلى قطر. حصل على عدة جوائز، منها جائزة البنك الإسلامي ١٩٩١، وجائزة الملك فيصل ١٩٩٣م، وجائزة العطاء العلمي من ماليزيا ١٩٩٦م، وجائزة السلطان حسن البلقية ١٩٩٧م توفي في ٢٦ ايلول ٢٠٢٢ للمزيد ينظر: نشأت الديهي، أهل الشر : فتنة الدم من الخوارج إلى الإخوان ، دار كنوز، الأردن ، ٢٠١٧، ص ١٣١-١٣٥.

(٣) عبد القهار احمد محمد، الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة كما يعكسها المضمون الخبري في موقع روسيا اليوم والحررة ٢٠١٥-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ٩٩.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

وخلال العدوان الثلاثي ١٩٥٦ على مصر، نددت قطر بالعدوان بشدة، على اثر ذلك سافر حاكمها الشيخ علي ابن عبدالله آل ثاني الى مصر عام ١٩٥٧، خلال الزيارة على مدى صمود مصر دولة وشعباً بزعامة عبدالناصر بوجه العدوان الثلاثي، وتبرع الشيخ علي آل ثاني بمبلغ قدره خمسة آلاف جنيه لمصر لدعم المشاريع الاجتماعية وجرحى الحرب، ومساعدة الطلبة الذين يدرسون في جامع الأزهر وكانوا بحاجة ماسة إلى تلك المساعدات المالية القطرية، ومن جانب آخر رحب الرئيس جمال عبد الناصر بتلك الزيارة واتى على مدى شكره للدعم القطري بزعامة شيخها وزيارته لمصر في هذا الوقت الحرج والمهم بالنسبة لمصر والمنطقة العربية^(١).

وقد شكل وصول جمال عبد الناصر إلى سدة الحكم المصرية بعد توليه حكم البلاد رسماً في عام ١٩٥٦ تحولاً بنوياً، ليس فقط في مفاهيم القومية العربية في مصر، بل امتد أثره وفكره السياسي ليشمل التيارات القومية العربية في العالم العربي أجمع، وذلك عبر طرحه مفهوم القومية العربية والتنظير له من جهة، وعبر ممارساته القومية من جهة أخرى، والتي تكللت بقيام الوحدة بين مصر وسورية في ٢٢/شباط/١٩٥٨ تحت أسم الجمهورية العربية المتحدة^(٢).

ومن جانب آخر، اثر هؤلاء في تأسيس التعليم في قطر من خلال مشاركتهم في إنشاء وزارة التربية والتعليم ووضع المناهج التربوية والتعليمية في قطر، فضلاً عن ذلك إنهم كانوا من ضمن لجنة اختيار المناهج التدريسية في المراحل كافة، أدى ذلك دورهم الى استحوادهم وسيطرتهم على أغلب الأمور التعليمية والدينية في قطر، فقد كانت الحكومة القطرية في ذلك الوقت تحاول استغلال هؤلاء عن طريق

(١) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٥٧٦٠ ، آب ١٩٥٧ .

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨٣-٨٨٤ .



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

إدائهم دوراً كبيراً في المنطقة واستخدامهم كورقة ضغط لمواجهة عبد الناصر وتحركاته ضد الانظمة الخليجية^(١).

ادت تلك التطورات الى بروز دور جماعة الإخوان في قطر فقد مكنها من تأسيس التيار الإسلامي داخل قطر، وبدأت بوادر توسيع حركة الإخوان في قطر في تلك المرحلة وتحديداً في عام ١٩٦٢، وكان لوجود الجماعة في قطر اثر في علاقات عبد الناصر الذي كان يحارب الإسلاميين وأفكارهم لاسيما الإخوان في مصر والمنطقة، لكن قطر رفضت اتهامات القيادة المصرية ضدها، وادعت ان حركة الإخوان حركة مسالمة، ليس لها اي توجهات ضد المصالح المصرية، لكن سماح قطر لحركة الإخوان في اتخاذ قطر مقراً لهم هدفه مواجهة مشروع عبدالناصر القومي والناصري في المنطقة، الذي ركز على اسقاط الأنظمة الوراثية في المنطقة الخليج العربي التي تحميها بريطانيا^(٢).

وإن الإخوان استغلوا الوضع في قطر لكونه المجتمع القطري قد سمح لتلك الأفكار من الانتشار بين القطريين، لاسيما ان البيئة القطرية كانت تتسم بعدم الحداثة مقارنة بمصر وسوريا والعراق والبلدان العربية الاخرى، التي رفضت تلك الافكار الدينية، وكانت قطر قد توسعت في مجال المدارس الدينية التي تروج لهذه الأفكار، لذلك اضطرت حركة الإخوان الخروج من مصر إلى سوريا ومن ثم الاستقرار في قطر، واستغلت الحكومة القطرية ذلك الوضع لصالحها^(٣).

يمكن أن نفسر تأثر حركة الإخوان من خلال أن البيئة القطرية الاجتماعية والثقافية كانت أكثر تقبلاً للأفكار الدينية مقارنة بالدول العربية الأخرى، ما سمح

(١) رائد محمد نجم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر - غزة، ٢٠١٦، ص ٧٥.

(٢) عبد القهار احمد محمد، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) رضوان زيادة، الإسلام السياسي في سوريا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٦٠-٦٢.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

لهم بنشر مدارسهم وأنشطتهم التعليمية والاجتماعية بحرية. كما أن غياب رقابة السياسية الصارمة، واستقرارهم بعد خروجهم من مصر وسوريا، منحهم فرصة لبناء قاعدة جماهيرية وتشكيل حضور فكري ملموس في المجتمع القطري.

في حين كانت سياسة عبدالناصر القومية العربية لا تتلقى تأييداً من حكام وشيوخ الإمارات في الخليج لاسيما قطر التي رفضت الانحياز التام لسياسة عبدالناصر، وبالأخص أنها عدت تلك الافكار القومية تؤثر في الاستقرار الداخلي لها، كذلك أنّ دعوة عبدالناصر لأسقاط الأنظمة الرجعية الوراثية في الخليج الذي كان يراها تابعة للاستعمار البريطاني قد رفضها تماماً شيوخ قطر، وشهدت العلاقات في عهد عبد الناصر العديد من التوترات لأسباب عديدة منها مواقف عبد الناصر في تحريك الشعوب في الوطن العربي والخليج خاصة^(١).

قامت الوحدة بين كل من سورية ومصر والعراق في العام (١٩٦٣م) تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنها لم تستمر لأكثر من ١٠٠ يوم، وعلى الرغم من إخفاق المحاولات الوحدوية التي قام بها جمال عبد الناصر وعجزها عن الاستمرار، إلا أنها شكلت النواة الحقيقية لفكرة القومية العربية، إذ بات مفهوم الأمة في الثقافة المجتمعية المصرية يشير إلى الأمة العربية بعد أن كان يعني الأمة المصرية^(٢).

وعلى الرغم من الدعم المصري الكبير الى قطر الذي مثله من خلال، إرسال المساعدات الغذائية خلال أزمته، ودعم مشاريع الوحدة الخليجية، مع تحذيرات سياسية ضد الخضوع للاستعمار، ما عزز الثقة بالقاهرة، الا أن قطر كانت تسير عكس ما تسعى له مصر إذ أنّ حكومة قطر قاطعت القمة العربية في ١٩٦٤ ،

(١) صحيفة الأهرام ، القاهرة، العدد ٢٦٦١٥ ، ايار ١٩٦٥.

(٢) إسماعيل خالد، تاريخ العلاقات السياسية بين مصر وقطر، موقع دار الهلال الإلكتروني، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٧/٢٢، متاح عبر الرابط:

<https://darelhilal.com/News/1343149.aspx>



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

التي تم انعقادها في مصر، وعبر عبدالناصر عن ذلك قائلاً "الله الله نخلتين وخيمة تقاطع مصر"، وفي أثناء ذلك حذر عبد الناصر قطر من الخضوع للاستعمار البريطاني والأمريكي في المنطقة، إذ عد مقاطعتها للقمة، نتيجة الضغوط البريطانية التي مارستها ضد قطر^(١).

سعى عبد الناصر على الرغم من التوترات بين البلدين لإظهار نفسه كزعيم عربي، أذ أمر بإرسال مساعدات إلى قطر في عام ١٩٦٥، فقد أرسلت القاهرة كميات كبيرة من شحنات القمح إلى قطر التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، وعبر جمال عبد الناصر عن تلك المساعدات أن مصر ستقف دائماً إلى جانب قطر وإن عطاء مصر (أم الدنيا) لم يتوقف عنها، كذلك أرسلت مصر المئات من المعلمين والعاملين لقطر في تلك المرحلة^(٢).

إنَّ الأفكار القومية التي تصدرت الأيديولوجيا المصرية بعد ثورة ١٩٥٢م انعكست بشكل مباشر على سعي مصر لقيام علاقات سياسية واجتماعية مع الدول العربية، سواء التي نالت استقلالها، أم تلك التي بقيت تحت سلطة الانتداب الغربي، وهو ما انعكس على العلاقات المصرية القطرية بشكل إيجابي^(٣).

إذ عملت مصر على دعم قطر بمختلف الأشكال خلال تلك المدة، ففي عام ١٩٦٥ كانت قطر تعاني من أزمة غذائية حرجة، فبادرت مصر إلى إرسال معونة غذائية تتضمن (٢٠) ألف طن من الحبوب والقمح لمساعدة قطر في تجاوز أزمته هذه، وكانت هذه المعونة أول مبادرة مصرية تجاه الدول العربية وتركت أصداء مهمة لدى الشعب القطري^(٤).

(١) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٠٦٠٥ ، آب ١٩٧١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد خالد، العلاقات المصرية القطرية ممتدة منذ السبعينيات (٢٠٢٢)، موقع صدی البلد الإلكتروني، تاريخ الدخول:

٢٠٢٤/٧/٢٢، متاح عبر الرابط:

<https://www.elbalad.news/5438828>

(٤) إسراء خالد، المصدر السابق، ص ٤٣؛ صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، ٢٦٨٤٥ آب ١٩٦٥.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

السبب في أهمية هذه المبادرة أنها أظهرت الدور المصري الإقليمي في دعم الدول العربية المحتاجة، وعززت العلاقات الأخوية بين مصر وقطر، كما أنها ساهمت في بناء الثقة والتقدير لدى الشعب القطري لمصر، ما مهد لاحقًا لتعاون سياسي ودبلوماسي أوسع بين البلدين.

وعلى صعيد التعليم عملت مصر خلال هذه المدة على دعم قطر بكل ما يلزم من متطلبات لبناء نظام تعليمي قطري مستقل، إذ تم إرسال مئات المدرسين والمعلمين المصريين إلى قطر بتوجيه مباشر من جمال عبد الناصر، وكانت رواتب هؤلاء وتعويضاتهم تدفع من الخزينة العامة المصرية، دون تحميل قطر أي تبعات مادية^(١).

الأمر نفسه ينطبق على الأطباء والمهندسين والتقنيين الذين تم إرسالهم إلى قطر لسد النقص الحاصل في القطاعات المختلفة فيها، إذ تم إرسال العشرات منهم على نفقة الحكومة المصرية^(٢).

ثانيًا: تأثير الفكر الناصري على قطر

عملت عملية التفاعل الإيجابي بين العمال القطريين على تنمية رأي عام، تمخضت عنها مطالب عمالية مشتركة تتمثل ابتداءً في تحسين ظروف العمل والمعيشة في معسكرات العمل، وامتدت لتشمل مطالب المساواة بينهم وبين العمال والفنيين الأجانب^(٣). ولعل ظهور

(١) إسماعيل خالد، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢) محمود محيي، قطر ناكرة الجميل .. في الذكرى الـ ٤٦ لإهداء مصر طائرتين حربيتين للإمارة .. عطاء "أم الدنيا" بدأ في عهد عبدالناصر بشحنات القمح في الستينيات .. ومعلمو مصر وأطباؤها ومهندسوها مفاتيح بناء معالم الدولة الخليجية (٢٠١٧): موقع اليوم السابع، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٧/٢٢، متاح عبر الرابط:

<https://www.youm7.com/story/2017/7/16>.

(٣) نور الدين الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ١٨٨.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

الحركة العمالية القطرية^(١) التي تمحور نضالها حول مطالبها النقابية، شكلت خطوة مهمة في تكوين مفهوم الشعب القطري حول مصالح اقتصادية، واهتمامات وطنية في مواجهة شركات النفط وما تمثله من نفوذ وسيطرة استعمارية^(٢).

على الرغم من عدم تبلور حركة وطنية قطرية خلال النصف الأول من عقد الخمسينيات فإن تأثيرات ثورة يوليو بدت واضحة في الأوساط العمالية أكثر من غيرها، إذ شهدت قطر عدداً كبيراً من الإضرابات العمالية، كان أهمها الإضراب الذي وقع في بداية آذار ١٩٥٥ احتجاجاً على الغارة الصهيونية على غزة، فضلاً عن ذلك أن قطر كانت في مقدمة إمارات الخليج الغربي بأكملها في جمع التبرعات لتسليح الجيش المصري، إذ ما إن تم الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ حتى قام الشعب القطري بمختلف فئاته بأكبر عملية تبرع، إذ بلغت تبرعاته حدود ٩٣٠,٤٣٥ روبية حتى يوم ٢٥ من كانون الأول ١٩٥٥^(٣).

هذا الإقبال الشعبي على تلك التبرعات الضخمة قيام بظروف الخمسينيات كان مرده إلى وجود قناعة لدى الشعب القطري لكون الجيش المصري جيشاً عربياً

^(١) الحركة العمالية القطرية : او جبهة وحدة قطر الوطنية كانت حركة عمالية وقومية تشكلت في نيسان ١٩٦٣ في قطر، كرد فعل على مقتل متظاهر على يد أحد أفراد الأسرة الحاكمة خلال احتجاجات للعروبيين. هدفت الجبهة إلى تقليل سلطة الأسرة الحاكمة، وحماية حقوق العمال، وإنشاء مجالس بلدية جزئية الانتخاب، وتنظيم النقابات العمالية. لعبت دوراً في الاحتجاجات العمالية والقومية وواجهت قمعاً حكومياً أدى إلى اعتقال قادتها وإضعاف نشاطها بحلول حزيران ١٩٦٣، بينما فر بعض أعضائها إلى الخارج. تعد الجبهة من أبرز الحركات العمالية الوطنية المبكرة في قطر، وعكست التوتر بين العمال والقوى التقليدية الحاكمة في البلاد.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>.

^(٢) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع الفرص التنموية محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، ط٢، الدوحة، ١٩٩٦، ص ١٦٥.

^(٣) ابراهيم محمد شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ص ٢٣٢.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

قبل أن يكون جيشاً مصرياً، ومن ثم فهي عكست دليلاً ساطعاً على مدى حضور الناصرية فيه^(١).

وانسجاماً مع شعارات عبد الناصر الثورية وإيماناً بها، قامت الفئات الوطنية الشابة في قطر بإطلاق أسماء ثورية على الأندية الرياضية التي قامت بإنشائها في تلك المدة من قبيل الوحدة والنصر والعروبة والكفاح والتحرير والأحرار، ومن الواضح أن هذه الأسماء في مجملها تدلت على نزعتها القومية التقدمية من الجانب المصري، فقد وافقت القاهرة على إرسال عدد من المدرسين إلى قطر، وقام محمد أنور السادات^(٢) بزيارة قطر في منتصف شهر شباط ١٩٥٦، وتم الاتفاق معه على مزيد من التعاون في ميدان التعليم والثقافة ؛ ذلك أن البلاد لم تكن فيها مدارس عصرية مثلما كان في البحرين إلا في نطاق ضيق، نتيجة تفرد الحاكم وأسرته بعائدات النفط^(٣).

ومرة أخرى عبر العمال القطريون عن اعتزازهم بسياسة عبد الناصر التحررية، وتضامنهم مع الشعب العربي المصري عندما أعلنوا إضرابهم العام في الرابع عشر من آب ١٩٥٦ أسوة بإخوانهم العمال العرب الذين جعلوا من ذلك اليوم انتفاضة جماهيرية عربية على الغطرسة الاستعمارية الغربية في وسط هذه الأجواء العربية المتوقدة غضباً على الغرب^(٤)، وصل الشعور الوطني في قطر في ذروته، خصوصاً تزامن ذلك مع أحداث غزو

(١) نور الدين بن الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢) محمد أنور السادات : ولد في ٢٥ كانون الأول عام ١٩١٨ ، في قرية ميت ابو الكوم بمحافظة المنوفية في مصر ، ونال القسط الأول من التعليم في قريته ، وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ ، وكان وزيراً للدولة عام ١٩٥٤ ، وسكرتيراً للاتحاد القومي ١٩٥٩ ، ورئيساً لمجلس الأمة ١٩٦٠-١٩٦٨ ، ونائباً لرئيس الجمهورية من عام ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، وتولى رئاسة الجمهورية المصرية بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، حتى اغتياله عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر : محمد مرشدي بركات ، السادات سيرة ومسيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٣ .

(٣) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، مكتبة البيرة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧٣.

(٤) سيد نوفل، الأوضاع السياسية الإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الأول. ص ٩٨ - ٩٩ ، هيكل سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، (١٩٨٨) ص ٤٤٦ - ٤٤٧؛ الرئيس، الخليج العربي ورياح التغيير مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، (ص ٩ .



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

(الكيان الصهيوني) لسيناء في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦، وقد أعقبه تدخل كل من بريطانيا وفرنسا لتنفيذ مؤامرتيها ضد مصر^(١).

كان ردّ الفعل في قطر بمثابة صدمة مصحوبة أيضاً بالارتياح في حين أن هذه المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية تلك التي طالما تنبأت بها الدعاية المصرية.. اذ شهدت الدوحة صباح يوم الأول من تشرين الثاني، أول مظهر واضح للاستياء العام من التدخل البريطاني - الفرنسي ضد مصر^(٢).

مع بداية الستينيات، حين بلغ التيار القومي الناصري ذروته، واشتدت معاداته للغرب والصهيونية، وعندما قاطع عمال الشحن في ميناء نيويورك الباخرة العربية كيلوباترة في بداية أيار ١٩٦٠، كان عمال قطر أول من تضامن مع الباخرة العربية، وحذا حذوهم كل العمال في موانئ الخليج العربي، وذلك قاطعوا ورفضوا شحن البواخر الأمريكية. وقد اعترفت صحيفة نيويورك تايمز (The New York Times) في الرابع من أيار ١٩٦٠، أثر تنفيذ المقاطعة العربية رداً على المقاطعة الأمريكية^(٣).

ومن جانب آخر وجدت النقابات القطرية، في تلك المناسبة القومية فرصة للتعبير عن حقوقها النقابية والمطالب الوطنية؛ ذلك أن نمو الوعي الوطني والعمالي أخذ يتصاعد في السنوات الأولى من عقد الستينيات من القرن العشرين، وتزايدت الحاجة إلى تدخل الحكومة في إيجاد فرص العمل للقطريين بعد أن انتهت مرحلة الإنشاء والحفر والتنقيب في حقول النفط، وتوقفت شركة نفط قطر عن توظيف العمال بل بدأت تسريح بعضهم مع تصاعد المطالب الوطنية والعمالية تدعت إلى

(١) الأهرام، العدد ٢٥٣٧٤، ١٦ اب ١٩٥٦.

(٢) مايكل آدمز، حرب السويس نزعت مخالب بريطانيا الرأي العام (الكويت) : ١٩٨٧ / ٣ / ٥.

(٣) رياض نجيب الريس، الخليج ورياح التغيير : مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، ص ١٠؛ نورالدين الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ٢٢٤.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

تحديد مخصصات وخدمات الأسرة الحاكمة^(١)، التي كانت لها الأولوية في الإنفاق الحكومي. وكانت المطالب تضمن المساواة بشكل عام، وتحقيق الإصلاح وإنشاء النقابات وسن قانون العمل والعمال^(٢).

بلغت تلك المطالب الشعبية ذروتها في شهر نيسان ١٩٦٣، إذ نشبت انتفاضة شعبية في البلاد، عندما أطلق ابن أخ الحاكم عبد الرحمن بن محمد بن علي آل ثاني النار على مجموعة من المواطنين سدت الطريق على سيارته وهي تحتفل بإعلان اتفاقية الوحدة^(٣) بعد أن انتهى الإضراب وضعت الحكومة حداً لتلك الحركة عندما اعتقلت وأبعدت عدداً من المواطنين، وقطعت منح البعثة الدراسية عن عدد من الطلاب الدراسين في مصر^(٤).

وخرجت تظاهرات جماهيرية واسعة في الدوحة ضمت كل الأعمار والفئات الاجتماعية، وأرسلت البرقيات إلى القاهرة ترجوه العودة عن هذا القرار لمواصلة النضال ضد الصهيونية والاستعمار. وبدأ واضحاً أن الرابطة العاطفية مع القومية العربية ما تزال أقوى منها في أي وقت مضى، وهي كامنة في دواخل الوطنيين بأسرهم بغض النظر عن جميع الظروف غير المؤاتية التي سادت نفوس المنطقة^(٥).

كان لحرب السويس تأثير إيجابي على قطر، لاسيما في صفوف النخبة المثقفة، أذ اتضحت معالم ذلك التأثير بالتظاهرات العمالية والطلابية السلمية في مواجهة القوات البريطانية، ولأول مرة شعرت السلطات البريطانية بالخطر الذي

(١) علي خلفية الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٦٥.

(٢) هيكل سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٨٨ ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

(٣) حميد عبد حمادي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية التربية، ١٩٧٥، ص ٧٥؛ رياض نجيب الريس، الخليج ورياح التغيير، مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، ص ١٠.

(٤) علي خلفية الكواري، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٥) نور الدين بن الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

سيلحق بمصالحها، فقضت على أبرز حركة وطنية في المنطقة، وخاصة الحركة الوطنية في قطر، إلا أن ذلك لم يثن من عزم العناصر الوطنية في قطر، خصوصاً في عقد الستينيات، عن الوقوف ضد القوات البريطانية في كل مناسبة قومية مر بها الوطن العربي^(١).

ثالثاً: موقف مصر من مشروع تشكيل الاتحاد بين امارات دول الخليج العربية.

أثناء محاولات تشكيل اتحاد لدول الخليج العربي بعد بدء الانسحاب البريطاني عام ١٩٦٨، كان عبدالناصر مدرّكاً أن بريطانيا وراء هذه الفكرة لضمان الأمن والاستقرار وحماية طرق الإمداد في المنطقة. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض المشروع، إذ رأت فيه تهديداً لتوسّع النفوذ المصري، حيث قد تصبح مصر الفاعل الرئيسي بعد انسحاب بريطانيا. لذلك أطلقت واشنطن مشروع "ملء الفراغ" لتعويض النفوذ البريطاني، لكنه قوبل برفض مصر، التي اعتبرت أن المشروع يرسخ الهيمنة الأمريكية على غرار الهيمنة البريطانية السابقة، وأن مصر دعمت فكرة الاتحاد في الجامعة العربية، ووافدت الدكتور حسن كامل^(٢) في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ لتلبية طلب الحكومة القطرية التي كلفت الدكتور حسن كامل بإعداد مشروع الاتحاد وكان المشروع الذي توصل إليه حسن كامل يتكون من (٣٤) مادة وستة أبواب^(٣).

(١) نور الدين بن الحبيب حلاوي، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٢) حسن كامل: دبلوماسي ومفكر سياسي مصري، وُلد في مصر في أوائل القرن العشرين، ينتمي إلى أسرة ذات خلفية أرستقراطية، وتخرج في الجامعة المصرية عام ١٩٢٨. اشتهر بدوره في صياغة مشروع الاتحاد بين دول الخليج بعد انسحاب بريطانيا، وأوكل إليه إعداد مسودة النظام الأساسي المؤقت لدولة قطر عام ١٩٦٨، الذي شكل أول دستور عرفته البلاد وأسهم في ولادة العديد من التشريعات القطرية. كما كان له دور بارز في تعزيز العلاقات المصرية-الخليجية في فترة الستينيات والسبعينيات، واعتُبر أحد أبرز الدبلوماسيين المصريين في هذا المجال.

<https://www.almeezan.qa>.

(٣) ياسر حمد خليفة ضايح الدليمي، العلاقات البحرينية - القطرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠٢١، ص ص ١٤٢-١٤٤.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

ومن ابرز تلك الابواب هو تشكيل اتحاد الإمارات العربية ليضم خمسة إمارات وهي قطر، البحرين، دبي، أبو ظبي، إمارات الساحل العربي المتحدة التي تتكون من اتحاد يضم الشارقة وأم القيوين والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة، وكان هذا المشروع المصري هو نفسه المشروع الذي تقدمت به الحكومة القطرية، قبل ذلك الى حكام الإمارات، وكان ذلك المشروع قد قدم من قبل الحكومة القطرية قبل الإعلان البريطاني من الانسحاب من الخليج العربي وحاولت قطر تكليف الحكومة المصرية بإتمام المشروع الاتحاد الذي تراه يؤدي إلى إبراز نفوذها في الخليج العربي ويحافظ على مكانتها وبقائها^(١).

عملت الحكومة المصرية على تسوية الخلافات بين إمارات الخليج العربي، في أثناء اجتماعات المجلس الأعلى الاتحادي، حاول المندوب المصري حسن كامل توحيد الجهود بين الأعضاء الذين اختلفوا على طبيعة العلم والسياسة الخارجية، وتوصل إلى أنه كل دولة لها الحق بالحفاظ بعلمها الخاص الداخلي مع الاتفاق على العلم الموحد لاتحاد^(٢) وسيادة سلطتها الداخلية، وفي نهاية الأمر وافق الأعضاء على مقترحات^(٣).

أثناء ذلك، كانت مواقف حسن كامل قريبة من المواقف والمشاريع القطرية في الخليج العربي، فقد انتهى إلى أعداد مشروع يتكون من (١٣٣) مادة، أغلبها كان يوافق على نظرة الحكم القطرية ونظرتها لإنشاء الاتحاد وبعث بها الى القاهرة وبهدف اكمال المشروع قامت

(١) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، دار الثقافة الدوحة، ط ٢، ١٩٩٨ ، ص ٢٤

(٢) رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي، ص ٦٤.

(٣) طرحت في أواخر الستينيات فكرة إقامة اتحاد عربي يضم تسع إمارات خليجية، منها أبو ظبي، دبي، قطر، البحرين، وإمارات الساحل المتصالح. كان الهدف تشكيل دولة اتحادية مستقلة بعد انسحاب بريطانيا، لها دستور واحد ومجلس حكام موحد. تضمنت المقترحات الحفاظ على السيادة الداخلية لكل إمارة مقابل توحيد الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. غير أن = الخلافات حول التمثيل والثروات أدت إلى انسحاب قطر والبحرين. وهكذا أعلن لاحقاً قيام دولة الإمارات من سبع إمارات فقط عام ١٩٧١ للمزيد ينظر: رافد احمد امين، المصدر السابق، ص ١٢٠



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

الحكومة المصرية بإرسال الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهوري^(١)، لإعداد الميثاق الاتحادي ووضعه موضع التنفيذ، وفي ٦ تموز ١٩٦٨ أذ اتفق الأعضاء في الإمارات على اعداد مشروع لا تتجاوز مدته ستة أشهر^(٢).

من جانبها سعت مصر لإنجاح مشروع اتحاد الإمارات من خلال إنشاء لجنتين واحدة في القاهرة والأخرى في أبو ظبي، لكن الخلافات الكبيرة بين الأعضاء ولاسيما بين قطر ودبي اللذين رأي ضرورة العمل بمشروع الاتفاقية دبي بينما كانت البحرين وأبو ظبي تطالبان بتجميد الاتفاقية ووضع ميثاق جديد، ودعم للاتحاد محاولة مصر انجاح المشروع، لكن مصر لم تتمكن في النهاية من انجاح المشروع لعدة اعتبارات منها هزيمتها في حرب حزيران ١٩٦٧،^(٣) أدى الى تراجع دورها الاقليمي في المنطقة، فقد بدأ واضحاً التراجع في السياسة الخارجية المصرية بعد هزيمتها امام الكيان الصهيوني، دفعت الهزيمة مصر لتتقارب مع الاتحاد السوفيتي، وهذا الامر لم يكن يرضي سكان امارات الخليج العربية وحكوماتهم التي كانت حليفة لبريطانيا والغرب^(٤).

(١) عبد الرزاق أحمد السنهوري (١٨٩٥-١٩٧١): فقيه دستوري وقانوني مصري بارز، وُلد في الإسكندرية، ويعد من أهم أعلام القانون في العالم العربي. حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة ليون بفرنسا سنة ١٩٢٦، وعمل أستاذاً ورئيساً لكلية الحقوق في جامعة بغداد وجامعة القاهرة. تولى وزارة المعارف ثم وزارة العدل في مصر، وأسهم بشكل رئيس في صياغة القانون المدني المصري لعام ١٩٤٨، فضلاً عن إسهامه في وضع تشريعات مدنية لعدد من الدول العربية مثل العراق، سوريا، ليبيا، والسودان. ترك مؤلفات رائدة في الفقه الإسلامي والقانون المقارن، ويُعد أحد أبرز المنظرين لفكرة التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. للمزيد ينظر: سيبس إيمانويل جوزيف، الموسوعة العربية العالمية، مج الثالث عشر، دار العبيكان، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٦٠.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الإمارات العربية، دار ابو ظبي، ١٩٩٩، ص ٣٦٧.

(٣) محمد أبو حديد، الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، السنة ٥، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٥٧.

(٤) حسين عبد الحسين عباس الزهيري، موقف مصر من قضايا إمارات الخليج العربية ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص ٢٤٧.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

لكن حذر عبد الناصر قطر من الخضوع للاستعمار، لأنه اعتقد ان المقاطعة القطرية، جاءت بسبب الضغوط البريطانية التي مارستها على حكام قطر، ولم يكتفِ بذلك بل هاجم حاكم قطر أثناء خطابه الذي القاه بين الحشود المصرية في القاهرة^(١).

شهدت العلاقات المصرية-القطرية خلال تلك المدة توتراً ملحوظاً، نتيجة الضغوط التي مارستها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على قطر ومحيطها الخليجي. اذ رأت القوى الغربية أن مصر تتقرب من الاتحاد السوفيتي بهدف الحصول على الدعم السياسي والعسكري لمواجهة الكيان الصهيوني ، وهو ما جعلها مصدر قلق بالنسبة للغرب الذي كان سعى للحفاظ على نفوذه في المنطقة. انعكس هذا التوتر على المواقف القطرية تجاه القاهرة، حيث تبنت الدوحة سياسات أكثر حذراً تجاه المبادرات المصرية في الخليج. كما أدى هذا الوضع إلى إحجام بعض الدول الخليجية عن الانخراط الكامل في أي مشاريع إقليمية مصرية، خشية استفزاز القوى الغربية. وهكذا، أصبح التباين في المصالح الاستراتيجية والسياسية عاملاً رئيسياً في تفاقم التوتر بين مصر وقطر خلال هذه المرحلة.

(١) نور الدين بن الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.



المبحث الثالث: تطور العلاقات السياسية المصرية - القطرية - ١٩٧١-١٩٧٤

أولاً: موقف مصر من استقلال قطر وانضمامها لجامعة الدول العربية

شهدت البدايات الأولى لسعي قطر للاستقلال، وذلك من خلال تأسيس مجلس الشورى القطري، والذي مثل النواة الدستورية الأولى لإمارة قطر، وتبع ذلك صدور النظام الأساس المؤقت لحكم قطر في نيسان ١٩٧٠م، والذي وضع الضوابط الدستورية لحكم قطر بعد الاستقلال^(١).

وفي يوم ٣ أيلول ١٩٧١ تقدمت مصر، في بيان رسمي باسم جمهورية مصر العربية الاعتراف بحكومة قطر دولة عربية مستقلة ونص البيان الاعتراف على: " تلقت جمهورية مصر العربية بالسرور والاعتزاز نبا اعلان حكومة قطر استقلالها ذات سيادة وحكومة مصر إذ تعلن اعترافها بالدولة العربية الشقيقة، دولة مستقلة ذات سيادة، ترحب باشتراكها في المسيرة الكبرى للامة العربية المشتركة في سبيل عزتها وكرامتها وترجو الدولة الفنية وشعبها الشقيق كل التقدم والاسترخاء"^(٢).

فيما بعد صدر إعلان استقلال قطر عن بريطانيا في ١ تشرين الأول ١٩٧١ من خلال مجموعة من الوثائق التي تم توقيعها بين الطرفين، وقد جاء إعلان الاستقلال عن طريق بيان أعلنه ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد جاء فيه " تنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة، وجميع الاتفاقات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها، المبرمة مع الحكومة البريطانية، وبذلك تصبح قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة، تمارس مسؤوليتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء،

(١) محمود الكردي وآخرون: الدوحة، المدينة الدولة، مركز الوثائق بجامعة قطر، ١٩٨٥، ص ٥٩-٦٠.

(٢) نقلاً عن: صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٠٩٤٧، ٣ أيلول ١٩٧١.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

وسنبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة^(١).

وبذلك نالت قطر استقلالها الكامل واستكملت فيما بعد إجراءات انضمامها إلى المنظمات الدولية والعربية والإقليمية، لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة وعضواً في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

نستنتج من ذلك، إن إعلان مصر مثل بداية العلاقات الرسمية مع قطر ، والتي كانت لأول مرة عبر تاريخ البلدين تنطلق من منظور المصالح المشتركة لكل منهما، والمصلحة العربية المشتركة، بعيداً عن التوازنات الدولية والإملاءات البريطانية التي كانت تحدد طابع العلاقات المشتركة بينها خلال المرحلة السابقة، إذ كانت في مرحلة من المراحل كل منهما يخضع للانتداب البريطاني، ولكن مصر سرعان ما تحولت بعد الاستقلال إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي آنذاك، لاسيما حكم جمال عبد الناصر والمدة التي أعقبته^(٢).

بعد اعتراف مصر باستقلال دولة قطر، قدمت الأخيرة طلباً إلى جامعة الدول العربية للانضمام إليها في ٧ أيلول عام ١٩٧١ ، الأمر الذي دعمته القاهرة^(٣) ، فانضمت دولة قطر إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩٧١^(٤) ، وأكدت تمسكها بميثاق الجامعة العربية في تحركاتها الدبلوماسية

(١) نقلاً عن: يوسف إبراهيم العبد الله، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة قبل توليه الحكم وحتى عام ١٩٥٠، مركز الدراسات والبحوث التاريخية، جامعة قطر، مجلة وقائع تاريخية، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ٣٨١.

(٢) نقلاً عن: صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٠٩٤٧، ٣ أيلول ١٩٧١ .

(٣) اسماعيل محمد مصطفى، العلاقات المصرية - القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكااديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، ٢٠١٦ ، ص ١٤.

(٤) احمد زكريا الشلق وآخرون ، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة ، الدوحة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣٦.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

، مع نوع من المرونة يسمح لها بحرية في الحركة تجاه الامة العربية ومناصرة قضايها^(١).

مثل استقلال قطر عام ١٩٧١م بداية مرحلة جديدة في تاريخ الإمارة، إذ توافرت لها الإمكانيات لأول مرة لإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بنفسها، ونعرض خلال المطلب الحالي لتطور العلاقات المصرية القطرية منذ استقلال قطر وإلى نهاية حرب تشرين التحريرية، وذلك لكون موقف قطر خلال الحرب يمثل نقلة نوعية في تاريخ هذه العلاقات، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر بعد حصول الأخيرة على استقلالها من الاستعمار البريطاني في ١٩٧١، اذ تم إيفاد أول سفير مصري إلى الدوحة ١٩٧٢^(٢).

كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أيدت ودعمت الاستقلال القطري، وسعت الى تطوير العلاقات معها في المجالات كافة، وحاولت مصر في هذه المدة الحصول على نفوذ كبير في من خلال إرسال العديد من المستشارين والعاملين في الصناعات المختلفة في قطر، وسعت القاهرة من خلال تطوير علاقتها بقطر إلى تعزيز التضامن العربي وتوحيد الدول العربية لمواجهة النفوذ البريطاني في الخليج العربي والمنطقة، وعدّ عبد الناصر نفسه المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي مازالت تتفاعل مع شعاراته، وكانت قطر إحدى الإمارات في الخليج التي عمل عبد الناصر على أن يكون لها دور في القرار السياسي^(٣).

إن تحديد سمات العلاقات الدولية القائمة بين الدول والكيانات السياسية يخضع لمجموعة من الاعتبارات، ومنها مدى تملك كل طرف من هذه الأطراف من

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨.

(٢) مصر وقطر (علاقات ثنائية) . عبر الرابط :

<https://www.sis.gov.eg/Story/231062/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1?lang=ar>

(٣) نور الدين بن الحبيب حجلوي، المصدر السابق، ص ٣٠٠.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

سيادته الوطنية واستقلاله السياسي والوطني، فالدول المحتلة، أو التي تقع تحت أشكال الوصاية الأجنبية لأي سبب كان، لا تمتلك إقامة علاقات سياسية مع دول العالم إلا في حدود ما تسمح لها الدولة الوصية، إذ تكون الأخيرة صاحبة الكلمة العليا في تحديد طبيعة العلاقات الخارجية للدول الخاضعة تحت سيطرتها.

وينطبق ذلك على العلاقات المصرية القطرية، فقطر تعد من الدول العربية التي تأخرت في نيل استقلالها عن الانتداب البريطاني، الأمر الذي جعل قرارها السيادي مرتهاً لمدة طويلة من الزمن للإرادة البريطانية، وهي بذلك اشتركت مع مصر التي كانت أيضاً خاضعة للانتداب البريطاني إلا أنها نالت استقلالها في مرحلة زمنية متقدمة بالنسبة لقطر ودول الخليج ومثل استقلال قطر فرصة لتوضيح العلاقات المصرية القطرية بصورتها الصحيحة بعيداً عن الإملاءات البريطانية، فهي بذلك تحولت من نمط العلاقات الدولية المقيدة إلى النمط المستقل من العلاقات البينية، كون كل منهما باتت قادرة على إدارة هذه العلاقات على وفق منظور مصالحها الوطنية^(١).

واستمرت العلاقات المصرية القطرية على هذا النحو خلال مدة حكم أنور السادات، إذ عملت مصر على إهداء الجيش القطري طائرتين حربيتين، وذلك في ١٦ تموز ١٩٧١ وكانت هذه الطائرات النواة الأولى لتشكيل القوات المسلحة القطرية فيما بعد^(٢).

وفي أثناء حكم الرئيس أنور السادات، وعلى الرغم من الدعم المصري الكبير إلى حاكم قطر، ولاسيما إن السادات قد أرسل العديد من اللجان العسكرية لتطوير وتهيئة الجيش القطري، الذي كان جيشاً متواضعاً إلا أن الموقف القطري لم يتغير

(١) نور الدين بن الحبيب حجاوي، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٢) إسراء خالد، المصدر السابق، ص ٥٨.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

وساءت العلاقات بشكل واضح وكبير، حيث كان لدى الجانبين مواقف مختلفة آراء القضايا العربية ومن أبرزها القضية الفلسطينية^(١).

وفي ١٢ اذار ١٩٧٢، قام وزير الخارجية القطري الشيخ سحيم بن أحمد آل ثاني^(٢) بزيارة رسمية الى القاهرة، التقى خلالها بالرئيس المصري أنور السادات، وأجرى مباحثات كذلك مع الدكتور مراد غالب^(٣) وزير الخارجية المصري، عبر خلال الزيارة عن سياسة قطر الجديدة، ولاسيما بعد التطورات التي وقعت في المنطقة، والتوترات ما بين مصر الكيان الصهيوني، وسلم القائم بالأعمال القطري علي سلطان العلي، في القاهرة رسالة من شيخ قطر عبر خلالها عن تدعيم الروابط المشتركة بين البلدين^(٤).

ومن جانب آخر، أبدى القائم بالأعمال القطري عن تأييده لموقف مصر لحركة التصحيح^(٥) الأخيرة التي ترافقت قطر لاسيما إنشاء مجلس الشورى الذي حقق آمال الشعب

(١) صحيفة القبس، الكويت، العدد ١٥، ٣ حزيران ١٩٧٢

(٢) سحيم بن حمد آل ثاني: ولد عام ١٩٣٣ في مدينة الدوحة تدرج في المناصب الإدارية الحكومية، تم تعيينه كأول وزير للخارجية القطرية خلال المدة (١٩٧٢ - ١٩٧٨)، عمل خلالها الدفاع عن القضية الفلسطينية، ودعم العرب في مختلف المجالات كافة، من خلال القمم والاجتماعات التي لم يتخل عنها، وأسهم في تطوير قطر وتقوية علاقاتها مع دول العربية والخليجية والأجنبية، توفي في ٢١ اب ١٩٨٥ للمزيد ينظر: إبراهيم عبد الكريم كريدية، أبناء الشرق، مؤسسة نوفل، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٥٧.

(٣) مراد غالب (١٩٢٢-٢٠٠٧): سياسي ودبلوماسي مصري بارز، وُلد في القاهرة وتخرج في كلية الطب بجامعة القاهرة عام ١٩٤١، ثم التحق بالسلك الدبلوماسي. شغل مناصب مهمة أبرزها سفير مصر في الاتحاد السوفيتي (١٩٦١-١٩٧٢) حيث لعب دوراً محورياً في توطيد العلاقات المصرية-السوفيتية خلال حقبة جمال عبد الناصر. كما عُيّن وزيراً للخارجية عام ١٩٧٢، ثم وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء. عُرف بمواقفه القومية الراضية للتبعية الغربية، وأسهم في دعم قضايا التحرر الوطني في العالم العربي وأفريقيا. للمزيد ينظر مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات: ذكريات نصف قرن من العمل الدبلوماسي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩. ص ١١؛ رؤوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار هونداي، القاهرة، ٢٠٢٥، ص ٣٢٤.

(٤) صحيفة القبس، الكويت، العدد ١٧، ١٢ حزيران ١٩٧٢.

(٥) حركة التصحيح القطرية: هي حركة سياسية ظهرت في قطر خلال فترة الخمسينيات والستينيات، سعت إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة. تأسست الحركة كرد فعل على سيطرة بعض أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة وإهمال مصالح المواطنين العاديين، وسعت إلى تعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية للقطريين، بما في ذلك حماية العمال وتنظيم العمل النقابي وتحسين الخدمات الاجتماعية. شاركت الحركة في تنظيم احتجاجات ومظاهرات سلمية للتعبير عن =



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

وجعله يتوجه إلى التعاون بين الدول العربية والإسلامية، إذ عد السفير القطري أن إنشاء مجلس الشورى الذي كان بمثابة برلمان وأضاف أن الأعمال الرئيسية في حكومة قطر قد أحييت إلى الشعب بعد أن كانت في أيدي الأجنبية، وختم السفير علي سلطان العلي بقوله "إن التعاون بين قطر والقاهرة، ازداد نتيجة التبادل الدبلوماسي بين البلدين الشقيقين"، وأكد أن الشعب القطري وأميرها يؤيدون السياسة الحكيمة التي يتبعها الرئيس أنور السادات ويتمنونه للشعب المصري كل التقدم والازدهار^(١).

بعد تقديم السفير المصري لأوراقه قام أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بتعيين علي بن سلطان العلي^(٢) سفيراً في القاهرة، فكان أول سفير قطري أوراق اعتماده لدي القاهرة، فبدأت مرحلة مهمة من العلاقات السياسية بين البلدين^(٣).

توجت البداية الجيدة لعلاقات البلدين السياسية بزيارة وزير خارجية قطر الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني إلى القاهرة يوم ٢٠ آب عام ١٩٧٣، والتقى بالرئيس أنور السادات، وأبلغه تحية وسلام أمير دولة قطر^(٤)، وأضاف الوزير القطري تأكيد

= مطالبها، لكنها واجهت قمعاً حكومياً أدى إلى اعتقال عدد من أعضائها وتراجع نشاطها لفترة. لعبت حركة التصحيح دوراً مهماً في رفع الوعي السياسي وتشجيع المطالب الشعبية بالإصلاح في قطر للمزيد ينظر: يوسف العبيدان ، تطور المشاركة السياسية في قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣. ص ٥٥.

(١) صحيفة القبس، الكويت ، العدد ١٨ ، ١٣ حزيران ١٩٧٧.

(٢) علي بن سلطان العلي : ولد في عام ١٩٤٤ في مدينة الدوحة، درس في مدارس قطر حتى الثانوية، ثم حصل على بكالوريوس التجارة وماجستير الإدارة من جامعات مصر، إذ عاصر الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ وتأثر بخطابات جمال عبد الناصر. عاد لاحقاً إلى مصر كسفير لقطر (١٩٧٢-١٩٧٧). وكان والده سلطان العلي المعاضيد، المعروف بكرمه وحبه للأدب والشعر الشعبي، والذي شغل منصب مسؤول منطقة "أم باب" بعد بدء تصدير النفط من قطر عام ١٩٤٩، توفي في أيلول عام ١٩٨٦.

<https://m.al-sharq.com/opinion/22/09/2021.in> to 2024-11-11.

(٣) تقي محمد البحارنة ، مذكرات سفير، البحرين والخليج العربي في عهد الاستقلال، شركة المجموعة الطباعية ، النمامة، ٢٠١٥، ص ٨٦.

(٤) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٥ ، ٢١ آب ١٩٧٣.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

بلاده على قوة علاقات بين البلدين رغم من حادثتها ، وأن مصر شريك مهم بالنسبة لقطر في القضايا العربية والدولية ^(١).

رداً على تلك الزيارة قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة دولة قطر في ٢٧ آب عام ١٩٧٣ ، وقد التقى أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، وطرح عليه خطة تحرك عربي ضرورية في ظل التطورات الدولية الراهنة ، وبعد مناقشات مجلس الأمن الأخيرة. وقد ارتكزت هذه الخطة على ثلاثة محاور هي ^(٢):

١. المحور الأول : هو خط المواجهة المباشرة مع (الكيان الصهيوني) ، لكونه مجال الصراع المباشر .

٢. المحور الثاني : ضمان استخدام كل الطاقات العربية المؤثرة ، في خدمة الصراع ضد العدو الكيان الصهيوني.

٣. المحور الثالث : توسيع رقعة العمل العربي المشتري : وسيكون لقاء رؤساء الدول العربية في مؤتمر الدول عبر المحاورة بالجزائر ، فرصة الحركة على هذا المحور .

تطرق السادات لتلك الخطة في اجتماع المغلق بينه وبين الشيخ خليفة ، واستغرق عدة ساعات ، وقد أهدى الرئيس أنور السادات (قلادة النيل) الى الشيخ خليفة آل ثاني موجهاً اليه كلمة قال فيها : " أهدي اليكم أرفع وسام في جمهورية مصر العربية تعبيراً عما يربطنا بشعب قطر" ، وفي ختام الزيارة صدر مساء يوم ٢٧ آب ١٩٧٣ بيان مشترك عن محادثات الرئيس وأمير قطر أذيع في كل من القاهرة والدوحة أكد: " ضرورة شد كل الطاقات العربية المواجهة العدوان (الكيان الصهيوني) ووضع نهاية عاجلة له ، وانه لا سلام في الشرق الأوسط إلا بانسحاب (الكيان الصهيوني) من الأراضي العربية المحتلة كافة واسترداد

(١) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٣ (وثائق - أحداث - آراء - سياسة)، بيروت ، دوت ، ص ٧٥٨.

(٢) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٦ ، ٢٨ آب ١٩٧٣.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

شعب فلسطين لحقوقه" ^(١)، وأشار البيان المشترك الى مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ^(٢) المقرر عقده في الجزائر، إذ أكد السادات وأمير قطر اقتناعهما بأهميته، وضرورة تضافر الجهود لدعم قدرة تلك الدول على تحقيق اهدافها بالنسبة لشعوبها، وقيامها بدورها في المجال الدولي ^(٣).

ثانياً : موقف دولة قطر من حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وأثر ذلك في علاقاتها مع مصر

مثل فشل مشروع روجرز ١٩٦٩ (Rogers Plan) ^(٤) خيبة أمل قوية للرئيس المصري محمد أنور السادات على حد قوله ^(٥)، لأنه كان يأمل بالحصول على الامدادات العسكرية من طائرات ومعدات متفق عليها مع الاتحاد السوفيتي منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، لمواصلة الوقوف بوجه "الكيان الصهيوني"، إلا

(١) نقلاً عن : صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٦ ، ٢٨ آب ١٩٧٣ .

(٢) دول عدم الانحياز : هي مجموعة من الدول التي تأسست خلال الحرب الباردة بهدف البقاء محايدة وعدم الانحياز لأي من المعسكرين الرئيسيين، أي الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى. نشأت هذه الحركة رسمياً في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، لكنها اكتسبت شكلها التنظيمي الكامل بتأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ بقيادة الزعماء الثلاثة: جمال عبد الناصر (مصر)، جواهر لال نهرو (الهند)، ويوغوسلافيا تيتو. هدفت الحركة إلى حماية استقلال الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بينها، ومواجهة الضغوط الاستعمارية أو التدخلات الأجنبية. لعبت دول عدم الانحياز دوراً مهماً في الساحة الدولية، إذ سعت للتوسط بين القوى الكبرى ودعم الحقوق الوطنية للدول النامية للمزيد ينظر : احمد مفتاح البقالي، حركة عدم الانحياز، مطبعة الأنباء، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٦٦-١٧٠.

(٣) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٦ ، ٢٨ آب ١٩٧٣ .

(٤) مشروع روجرز ١٩٦٩ : هو المشروع الذي تقدم به وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية روجرز في ٩ كانون الأول ١٩٦٩ ، وتضمن خمسة مقترحات لتسوية النزاع في المنطقة العربية، منها انسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام ، و إدخال تعديلات طفيفة على الحدود ، ويتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات ، وضمانات أمنية تشمل (شرم الشيخ) ، وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ، ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة، لكي تتمكن القوات (إسرائيل) من الانسحاب من الأراضي المصرية، وتأمين العبور إلى الأماكن المقدسة في القدس ، والتوصل إلى تسوية عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربية - الإسرائيلية، التي تمت في رودس عام ١٩٤٩، على أن يقوم "يانغ" (Yang) الممثل الشخصي الأمين العام للأمم المتحدة بدور الوسيط بين الطرفين. للمزيد ينظر : نور الدين الساطع ، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين : أحداث - أعلام - وثائق ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦٢.

(٥) روزماري سعيد زحلان ، فلسطين ودول الخليج -العلاقات الفعلية ، ترجمة : عمر الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٩٥.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

أن فشل المشروع ذهب بأحلام أنور السادات والقيادة العسكرية المصرية، فلم ترسل القيادة السوفيتية تلك الطائرات والمعدات، وعلى الرغم من المشاورات التي أجريت لاحقاً من أجل تلك الصفقات العسكرية إلا أن شيئاً لم يتغير^(١).

سعى أنور السادات إلى الخروج من حالة اللاسلم واللاحرب، أخيراً بكسر الجمود في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، عندما وجهت مصر وسوريا ضربة منسقة إلى "(الكيان الصهيوني)" فيما عرف باسم "حرب رمضان" ، أو حرب يوم الغفران^(٢)، لأنها نشبت في أثناء الاحتفالات الدينية لدى المسلمين ولدى اليهود ، وقد أوضح السادات أن هدفه من الحرب هو إرغام "(الكيان الصهيوني)" على القبول بتسوية للمشكلة التي أصابت الشرق الأوسط^(٣).

وفي وقت توجيه الضربة عجزت الاستخبارات (الكيان الصهيوني) عن إعطاء صورة صحيحة للقيادة السياسيين والعسكريين عن طبيعة التحركات المصرية، وسياسة الرئيس السادات في إعادة تنظيم قواته، وما لا شك فيه ان اعتماد القيادة (الكيان الصهيوني) على تفوقهم الجوي، وفي سلاح الدروع ولد لديهم شعوراً بالعجز العربي عن مواجهتهم في معركة حاسمة وشيكة الوقوع ، وشعور (الكيان الصهيوني) لم يكن خافياً على القيادة المصرية التي عوضت ضعفها الجوي والمدرع بتحشيد

(١) أنور السادات ، البحث عن الذات قصة حياتي ، ط ٣ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) حرب يوم الغفران (المعروفة عربياً بحرب أكتوبر أو حرب تشرين التحريرية) اندلعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، حين شنت كل من مصر وسوريا هجوماً مباغتاً على القوات الإسرائيلية المتمركزة في شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، وذلك في يوم عيد الغفران اليهودي (Yom Kippur)، أقدس الأعياد في الديانة اليهودية. هدفت الحرب إلى استعادة الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ (سيناء والجولان). حققت القوات المصرية والسورية في بدايتها تقدماً كبيراً، لكن إسرائيل تلقت دعماً عسكرياً مباشراً من الولايات المتحدة، مما مكّنها من شنّ هجمات مضادة. انتهت الحرب بصور قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ٢٤٢ ، ومهد الطريق لاحقاً للمفاوضات السياسية التي قادت إلى اتفاقيات فك الاشتباك ثم اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل. للمزيد ينظر: سالي عاطف فتح الله محمد، إعلام الحرب بين الحقيقة والتضليل ..حرب أكتوبر ، العربي للنشر، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٧٨.

(٣) روزماري سعيد زحلان ، المصدر السابق ، ص ٩٥-٩٦.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

فرق المشاة المجهزة بالسلاح السوفيتي المتطور المضاد للدروع فضلاً عن صواريخ (أرض - جو) (سام) (Sam) ^(١).

وفيما يتعلق بموقف دولة قطر من تلك الحرب أكدت وزارة الخارجية القطرية مساء يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ في بيان لها دعم الحكومة القطرية بشكل كامل لمصر في حربها تلك، وطالب دول الخليج العربية في البيان باتباع سياسة خفض انتاج النفط وسياسة الحظر، للضغط على حلفاء الكيان الصهيوني ^(٢).

وفي اليوم التالي، أجرى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني اتصالاً بالرئيس أنور السادات في مقر قيادة القوات المسلحة عبر فيه عن كل مشاعر التأييد والدعم والتضامن ، مؤكداً "بوضع امكانيات دولة قطر تحت تصرف مصر في ردها للعدوان ونضالها من أجل تحرير الأرض" ^(٣).

زيادة على ذلك شاركت قطر في اجتماع وزراء النفط العرب في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣ على أثر دعوة وجهتها كل من مصر والكويت لبحث موضوع سلاح النفط، وقد حضر الاجتماع وزراء كل من : (قطر والعراق والسعودية والكويت والإمارات والبحرين وسوريا مصر والجزائر وليبيا)، وقرر المجتمعون أن يدخل سلاح النفط في المعركة، وأصدروا عدة قرارات هامة، منها ^(٤):

(١) جورج و. بول، دوغلاس ب. بول، أميركا و(إسرائيل) ((علاقة حميمة)) التورط الأمريكي مع (إسرائيل) منذ العام ١٩٤٧ حتى الآن، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٣.

(٢) Richard F. Nyrop and others , AREA HANDBOOK for the PERSIAN GULF STATES, First Edition , Published 1977, p.265.

(٣) نقلاً عن : صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٧١٢ ، ٧ تشرين الأول ١٩٧٣ .

(٤) ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وأشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٣٧٥.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

١- قطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية، وسحب الأرصة العربية من المؤسسات المالية الأمريكية، وتأميم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقطع العلاقات بمقتراح العراق.

٢- قطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية وسحب الأرصة عنها.

٣- تخفيض إنتاج النفط بنسبة ٥% شهرياً، وخفض النفط بقدر الإمكان عن الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- وقف تصدير النفط إلى أية دولة أخرى تساند (الكيان الصهيوني) .

زيادة على ذلك دعت دولتي قطر والسعودية دول الخليج الأخرى إلى تبني استراتيجية تعتمد زيادة أسعار النفط، ما رفع سعر البرميل من ٣.٠٠ دولارات إلى ١١.٦٥ دولاراً ، وفُرض حظر انتقائي على الصادرات، وكان الهدف منه توجيه ضربة قوية إلى الدول الأكثر تعاطفاً مع (الكيان الصهيوني)، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت دول (قطر ،الإمارات، الكويت ، المملكة العربية السعودية) بإجراء تخفيضات تدريجية في الإنتاج ، وانخفض إنتاج الدول الأربع المعنية إلى ١٥.٨ مليون برميل يومياً بحلول كانون الأول ١٩٧٣، أي أقل بمقدار ٥ ملايين برميل يومياً عما كان عليه في تشرين الأول من العام نفسه ^(١).

بناء على ما تقدم يمكن القول أن دولة قطر وقفت موقف الأخوة بجانب مصر في حرب عام ١٩٧٣، لاسيما من خلال تأكيدها على حظر النفط وإيقافه عن حلفاء الكيان الصهيوني، الموقف الذي أشادت به مصر، وأكدت متانة علاقات البلدين ولاسيما على الجانب السياسي .

(١) إسماعيل محمد مصطفى دلول، العلاقات المصرية - القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، ص ١٥.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

هاجم الشيخ زايد بن آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة السياسة القطرية آزاء مصر، حيث كانت قطر تحاول أن تؤدي دوراً مؤثراً في المنطقة، وتكون بعيدة عن التأثيرات المصرية، وتوسعت التوترات بين مصر وقطر جعلت وزير الخارجية القطري يرد على مصر باتهامها بأنها تسعى إلى زعزعة الاستقرار في دول الخليج العربي، وكذلك التدخل في سياسة دول الخليج ولا سيما قطر، لكن حاكم الإمارات رد على تلك الاتهامات لاسيما بعد التشاور مع القيادة المصرية وعد أن الاتهامات القطرية ليس لها أي دليل وهي مجرد حجج وهمية لا أساس لها من الصحة، ورد على ذلك قائلاً: "إنه لا يمكن أن نقارن شعب يبلغ تعداداه ما يقارب ٦٥ مليون بشعب تعداداه ساكن في فندق واحد"^(١).

شهد عام ١٩٧٤ تحركات مصرية وقطرية مهمة في الجانب السياسي لتعميق علاقات البلدين، بدأت بزيارة وزير النفط المصري أحمد عز الدين هلال^(٢) دولة قطر يوم ١٩ شباط ١٩٧٤، وبحث مع الشيخ خليفة بن حمد والمسؤولين بنتائج مؤتمر القمة الرباعي الذي عقد في الجزائر، وانعكاسات المؤتمر على الساحة العربية وعلاقات البلدين^(٣).

مهدت زيارة وزير النفط لزيارة الرئيس المصري أنور السادات الذي وصل الى الدوحة يوم ٢٥ شباط ١٩٧٤، والتقى بالشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وبحث معه مستجدات الأوضاع العربية وقضية فلسطين بالتحديد، وتجاوزات (الكيان

(١) نقلاً عن : صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، العدد ٤١٤٢، شباط ١٩٧٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٤، وثائق - أحداث - آراء - سياسة، بيروت، د.ت، ص ١٤٩.



الفصل الأول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

الصهيوني) على الأراضي العربية والمصرية، وأكد أمير قطر وقوف بلاده بجانب خطوات مصر وتحركاتها^(١).

استمرت علاقات البلدين السياسية بتطور، وقام أشرف مروان سكرتير الرئيس المصري للاتصالات الخارجية بزيارة الدوحة يوم ٣ آذار عام ١٩٧٤، وبحث مع الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر علاقات البلدين، ومستجدات الصراع العربي - الكيان الصهيوني، وقام السكرتير بتسليم الشيخ خليفة رسالة لأmir قطر من الرئيس انور السادات تتعلق بآخر تطورات أزمة الشرق الأوسط، والتأكيد على أهمية الموقف القطري المشترك مع موقف مصر^(٢).

رداً على تلك التحركات المصرية ولتقوية العلاقات بين البلدين، قام وزير الخارجية القطري الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني بزيارة القاهرة يوم ١٩ نيسان ١٩٧٤، والتقى بالرئيس السادات، وسلمه رسالة خاصة من أمير قطر تتصل بتدعيم الصف العربي والتعاون بين الدول العربية^(٣).

ولأهمية العوامل الأخرى في تقوية علاقات البلدين السياسية، أوفدت دولة قطر وزير العمل القطري للقاهرة يوم ٢٠ نيسان ١٩٧٤، وطلب من مصر باسم حكومة قطر خمسة آلاف عامل مصري، منهم آلاف عامل حرفي في الزراعة والصناعات الغذائية والمهن المختلفة، فعقد الطرفان اتفاقية عمالية بين مصر وقطر في التاريخ نفسه^(٤).

(١) صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣١٨٨٨، ٢٠ نيسان ١٩٧٤؛ سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٤، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣) صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣١٨٨٨، ٢٠ نيسان ١٩٧٤.

(٤) صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣١٨٨٨، ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٤؛ سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٤، المصدر السابق، ص ١٥٠.



الفصل الاول: العلاقات السياسية المصرية - القطرية حتى عام ١٩٧٤

تلك الزيارات المتبادلة دلت على عمق وقوة علاقات البلدين ، وعن أهمية مصر في الحسابات السياسية القطرية أكد أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بتاريخ ١٩ تشرين ١٩٧٤ ، بالقول "إنَّ دولة قطر اتخذت إجراءات قطع النفط عن الولايات المتحدة وهولندا حينما اختارت هاتان الدولتان أن تقفا موقفاً مضاداً للأمني والحقوق العربية والشعور العربي وأيدتا العدوان (الكيان الصهيوني) بصورة مفضوحة، وكان من واجبنا أن نشعرهما بأننا لا تعد الذين يقفون موقف العداوة منا أصدقاء " (١).

وقد استمر التقارب السياسي بين البلدين في تلك المرحلة وذلك لالتقاء المصالح السياسية من جهة، ولنتيجة تنامي المناخ العربي في العالمي العربي في تلك المرحلة من جهة أخرى، فحرب تشرين وما رافقها من دعم عربي غير مسبوق مثلت شرارة أدت إلى ارتفاع معدل الوعي العربي بأهمية التضامن والتعاون في مختلف المجالات.

(١) نقلاً عن: اسماعيل محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية – القطرية

١٩٧٧-١٩٧٥

المبحث الأول: أثر القضايا العربية المشتركة في العلاقات بين البلدين

أولاً: موقف قطر من اتفاقية سيناء

ثانياً: القضية الفلسطينية وأثرها في العلاقات بين البلدين

١٩٧٥-١٩٧٧

المبحث الثاني: الحرب الأهلية اللبنانية وأثرها في العلاقات

المصرية القطرية

١٩٧٧-١٩٧٥



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

المبحث الأول: أثر القضايا العربية المشتركة في العلاقات بين البلدين.

أولاً: موقف قطر من اتفاقية سيناء.

سعت قطر إلى تعزيز علاقاتها مع مصر خلال مدة حكم الرئيس أنور السادات، بعد مرحلة من التوترات التي شهدتها العلاقات الثنائية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، إذ اتسمت مدة عبد الناصر بمحاولاته لتكريس نفسه كزعيم للبلدان العربية، بما في ذلك دول الخليج العربي، وهذا ما أثار حساسية لدى القيادة القطرية وغيرها من دول الخليج، تلك السياسات أسهمت في خلق حالة من التوتر بين الجانبين القطري والمصري خلال تلك الحقبة^(١).

مع تولي السادات السلطة، تبنى سياسة مغايرة تماماً لسياسات سلفه، إذ عمل على تحسين العلاقات مع الدول العربية بما فيها قطر، حيث قام بزيارة رسمية إلى الدوحة عام ١٩٧٥ في ضمن جهوده لتعزيز الروابط مع دول الخليج، وكانت رسالة واضحة من السادات إلى القيادة القطرية، تفيد بأنه ((سعى إلى اتباع سياسة جديدة تختلف جذرياً عن نهج سلفه عبد الناصر))^(٢).

ركزت سياسة السادات على مبادئ احترام سيادة الدول العربية، وتجنب التدخل في شؤونها الداخلية، وإقامة علاقات تقوم على التعاون المتبادل بدلاً من فرض الهيمنة والتصريحات التي أدت إلى توتر العلاقات بين الخليج مصر وبالأخص قطر، وأسهم هذا التحول في السياسة المصرية إلى تخفيف التوترات مع قطر وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون البناء بين البلدين^(٣).

(١) نقلاً عن: عليان عليان، منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية التحرير إلى استراتيجية التسوية، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٨٣.

(٢) نقلاً عن: رياض محمود، البحث عن السلام في الشرق الأوسط مذكرات ١٩٤٨-١٩٩٨م، المؤسسة العربية للدراسات دمشق، ١٩٩٩م، ص ٨٨.

(٣) جمال سلامة علي، كتاب من النيل إلى الفرات مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٤٠٣.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

شكلت سياسة الرئيس أنور السادات تجاه قطر جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات المصرية مع الدول العربية بعد فترة شهدت توتراً نسبياً في عهد عبد الناصر، وذلك من خلال تعزيز الثقة المتبادلة وتأكيد الدور المصري المحوري في المنطقة. وقد انعكست هذه السياسة في حرص مصر على تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما يشمل دعم القضايا العربية المشتركة، ومعالجة التوترات الإقليمية، وتجنب الصدمات السياسية مع الدول العربية الأخرى. وفي الوقت نفسه، ركزت القاهرة على احترام استقلالية الدول العربية والحفاظ على سيادتها، مع تعزيز أطر التضامن العربي والتعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وعبر هذا التوجه، سعت مصر إلى ترسيخ مكانتها كفاعل رئيسي في صياغة السياسات الإقليمية، وضمان أن تكون علاقاتها مع الدول العربية، وعلى رأسها قطر، مبنية على الاحترام المتبادل والتنسيق المستمر لدعم الوحدة العربية والمصالح المشتركة^(١).

وعندما أخذت تظهر ملامح توقيع اتفاق سلام بين مصر و(الكيان الصهيوني) (اتفاقية سيناء المؤقتة)^(٢)، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية فك الاشتباك الثانية، هي اتفاقية دبلوماسية أبرمت بين مصر والكيان الصهيوني في ٤ أيلول ١٩٧٥ بمدينة جنيف، سويسرا. جاءت هذه الاتفاقية تكملة لاتفاقية فك الاشتباك الأولى الموقعة في كانون الثاني ١٩٧٤، وكان

(١) مجلة ارشيف نشرة فلسطين، العدد ٢٠٥٩، شباط، ٢٠١١، ص ٣٣.

(٢) اتفاقية سيناء ١٩٧٥: اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في ١ أيلول ١٩٧٥ كجزء من الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، عُرفت رسمياً باسم "اتفاقية سيناء الثانية" أو "الاتفاقية المؤقتة"، وهدفت إلى ترسيخ خطوات نحو السلام عبر انسحاب إسرائيلي من مناطق في سيناء شملت أبو رديس والممرات الاستراتيجية، مع إنشاء مناطق عازلة ونشر قوات طوارئ دولية (UNEF) لمراقبة الهدنة، إلى جانب ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. شكلت هذه الاتفاقية أساساً مهماً لمفاوضات لاحقة، مثل اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام ١٩٧٩، بينما يُشير "هامشها" إلى التفاصيل الإضافية أو التهامات غير المعلنة التي ناقشها الطرفان خلال المفاوضات، كالترتيبات الأمنية أو التفسيرات التي ظلت جزءاً من البروتوكولات السرية أو المرفقات غير المنشورة. مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣، ص ٥٠-٥٣؛ رباب يحيى عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٤-٤٨.





الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

هدفها وفقاً للرئيس السادات تعزيز جهود السلام بين البلدين بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣، وتثبيت التهدئة على الجبهة بين مصر والكيان الصهيوني ضمن مسار التسوية السياسية^(١). وتضمنت الاتفاقية بنوداً منها حل النزاعات بالوسائل السلمية، وأكدت أن النزاعات بين مصر و(الكيان الصهيوني) لا يجوز حلها بالقوة العسكرية وإنما بالوسائل السلمية^(٢) واحتوت كذلك على انسحاب (الكيان الصهيوني) من سيناء، وإنشاء منطقة عازلة تشرف عليها قوات الأمم المتحدة^(٣) والزمّت الاتفاقية الأطراف على الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)^(٤) الذي دعا إلى وقف إطلاق النار والدخول في مباحثات هدفت إلى إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط وإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، بعيداً عن الدخول في الصراعات العسكرية بين مصر و(الكيان الصهيوني)^(٥) بالنسبة لمصر، كان الهدف من تلك الاتفاقية استعادة أكبر قدر ممكن من شبه جزيرة سيناء التي احتلتها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧^(٦)، وذلك عبر الوسائل الدبلوماسية، ومع ذلك، أثرت تلك الخطوة في علاقات

(١) نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ ١٩٦٢، دار العبيكان، الرياض ٢٠١٧، ص ١٨٨.

(٢) شمس عبد المنعم، أنور السادات سيرة بطل حرر روح مصر، ط١، الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٧٤م، ص ٢٧٦.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧٧.

(٤) قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨): قرار صدر في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر، دعا إلى وقف إطلاق النار الفوري بين الأطراف المتحاربة (مصر وسوريا وإسرائيل) خلال ١٢ ساعة، مع التأكيد على تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واحترام سيادة الدول وحقوقها في العيش بأمان، وإطلاق مفاوضات سلام تحت رعاية دولية لتحقيق تسوية دائمة في الشرق الأوسط. جاء القرار في سياق ضغوط دولية من القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لاحتواء تصاعد الحرب ومنع توسعها، حيث تم اعتماده بإجماع أعضاء مجلس. يعد محورياً في المسار الدبلوماسي الذي أعقب الحرب، مهدداً لاتفاقيات لاحقة مثل فك الاشتباك المصري-الإسرائيلي (١٩٧٤) وكامب ديفيد ١٩٧٨، على الرغم من الانتقادات لعدم تغطيته حقوق الفلسطينيين بشكل صريح أو حل قضايا ينظر: عبد المنعم سعيد ، القضية الفلسطينية في قرارات الأمم المتحدة، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص ص ١٦-٢٠.

(٥) حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد، دار الاتحاد للطباعة، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٨٨.

(٦) نوال مكداش، وآخرون، الوثائق العربية ١٩٦٧، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية ، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٢٧.





الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

مصر مع بعض الدول العربية، ولأسيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية^(١)، حيث رأوا في هذه الاتفاقية تحركاً منفرداً قد يضعف التضامن العربي في مواجهة (الكيان الصهيوني)^(٢).

لكن السادات كان يرى أن اتفاقية سيناء المؤقتة خطوة مهمة، في مسار عملية السلام المصرية -الصهيونية، مهدت الطريق لمزيد من المفاوضات التي أدت في النهاية إلى توقيع معاهدة السلام بين البلدين فيما بعد، لكن منتقديه اعتقدوا أن مصر اضطرت للدخول في المفاوضات التي شملت أطرافاً مؤثرة منها الولايات المتحدة، وفرنسا و(الكيان الصهيوني) اقنعوا من خلال السادات بأنه "لا يوجد خيار أمامه لاستعادة سيناء بدون تقاهم سياسي مع (الكيان الصهيوني) ^(٣).

لذلك بدأت خطوات الحل المنفرد بقبول مصر اتفاقية سيناء الثانية التي وقعتها مع الكيان الصهيوني في ١ أيلول ١٩٧٥، برعاية الولايات المتحدة، وكان هدفها من هذه العملية إلى إفراغ حرب تشرين الأول ١٩٧٣ من أهدافها ونتائجها، فلقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على^(٤): "أن النزاع بين مصر والكيان الصهيوني وفي الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية" وبهذه الاتفاقية وضعت الكيان الصهيوني في مأمن من أي عمل عسكري مصري، حيث تم تحييد القوات المسلحة المصرية من الصراع العربي - الصهيوني^(٥).

(١) منظمة التحرير الفلسطينية : تأسست عام ١٩٦٤ بقرار من المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس ، وبتصديق من مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية في العام نفسه، وحددت هدفها بالتحرير الكامل لفلسطين عن طريق الكفاح المسلح . وقد ترأسها أحمد الشقيري منذ إنشائها ، وبعد ذلك تولى رئاستها ياسر عرفات . للمزيد ينظر : عصام الدين فرج ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٣، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٢) نايف حواتمة، الانتفاضة الاستعمارية.. فلسطين إلى أين، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(٣) نقلاً عن: الوثائق العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٣٦.

(٤) الكنيسي الحرب طريق السلام، مرجع سابق، ص ٨.

(٥) نقلاً عن : الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية، مرجع سابق، ص ٤٥٣.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥

وقد ذكرنا سابقاً أن الدور القطري كان واضحاً ومؤثراً في دعم مصر أثناء حروبها السابقة مع (الكيان الصهيوني) إذ أنها قدمت المساعدات المالية والسياسية، وكانت ضمن ما يعرف بالتضامن العربي والجهود العربية لدعم دول المواجهة لاسيما، مصر وسوريا أثناء الصراع مع (الكيان الصهيوني)، لكن بعد هزيمة مصر في عام ١٩٧٣ أصبح هناك أمر واقع يدفع مصر للتقارب مع الكيان الصهيوني بهدف استعادة بعض الأجزاء من سيناء أو دفع (الكيان الصهيوني) للانسحاب من سيناء في ضمن اتفاقية دولية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تلك الاتفاقية كانت لها ردود فعل متباينة لدى الدول العربية ، لاسيما قطر التي كانت تراها خطوة نحو الابتعاد المصري عن الجهود العربية المشتركة للاستعادة الأراضي العربية المحتلة من الكيان الصهيوني ، وتحقيق قيام الدولة الفلسطينية الموحدة على أراضيها الكاملة أو على أقل تقدير على أراضي ١٩٦٧^(١).

أما بالنسبة للموقف القطري من اتفاقية سيناء أو اتفاقية فك الاشتباك لم تصدر الحكومة القطرية بياناً واضحاً ورسمياً يندد بموقف مصر واتفاقية سيناء، لأنها حرصت على إبقاء علاقاتها متوازنة مع الدول العربية الكبرى كافة، لاسيما مصر لكنها أيضاً انتقدت في خطوة أخرى السياسة المصرية المتسارعة اتجاه (الكيان الصهيوني)، ورأت أن مصر كانت مضطرة للتقارب مع الكيان الصهيوني ورأت أن أي سلام في المنطقة يجب أن يضمن إنشاء دولة فلسطينية وحل القضية بشكل كامل، لأن القضية الفلسطينية كانت وراء كل الحروب التي نشبت بين العرب و(الكيان الصهيوني) نتيجة طرد الفلسطينيين من أراضيهم المشروعة من اليهود، لذلك رأت الحكومة القطرية أن اتفاقية سيناء يجب أن تناقش مع الدول العربية الكبرى، لاسيما السعودية والعراق والجزائر، لأن تلك الدول تعد من الدول المهمة، وكذلك سوريا التي رأت قطر أن في تلك الاتفاقية قد أصبحت سوريا الدولة الوحيدة في محور

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٧٥ ، مركز الدراسات العربية ، بيروت، ١٩٩٥، ص ٥٢٨.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

المواجهة مع (الكيان الصهيوني)، وأن خروج مصر من دول المواجهة أصبح امراً واقعاً بعد توقيع تلك الاتفاقية^(١).

ومن جانب آخر، سعت قطر للحفاظ على علاقاتها الحسنة مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج وناقشت اتفاقية سيناء مع السعودية التي رفضت أي خطوة منفردة لتسوية الصراع مع (الكيان الصهيوني) دون قيام دولة فلسطينية، لذا كان الموقف القطري متشابهة تماماً للموقف السعودي المتحفظ على التسرع المصري اتجاه (الكيان الصهيوني) دون الحصول على تعهد رسمي بإنشاء دولة فلسطينية موحدة، لأن أي اتفاق وجب أن يكون بحضور الجانب الفلسطيني المعني بالقضية، ولا سيما أن قطر رأت أن أية اتفاقية ثنائية مع الكيان الصهيوني لا تخدم المصالح العربية، ولا تساهم في التضامن العربي ووحدة الساحات والكلمة ولا تدعم المشاريع العربية القومية في المنطقة^(٢).

ناقش وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني تلك الاتفاقية مع بعض الدول العربية، لاسيما السعودية وسوريا، لكن الجانب المصري لم يرد على المواقف القطرية بشكل كبير ما عدا زيارة بعض المسؤولين المصريين في وزارة الخارجية المصرية الى قطر في نهاية تشرين الأول ١٩٧٥، فقد بين الوفد المصري خلالها الضغوط التي مارست على مصر لدفعهم نحو تلك الاتفاقية، وكذلك لا يوجد هناك سبيل لاستعادة الأراضي المصرية في سيناء دون التوصل الى اتفاق مع (الكيان الصهيوني)، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والصعبة التي تعرض لها مصر بعد حرب (تشرين الاول) والتي دفعتها في اتجاه التقارب مع الكيان الصهيوني، لأنها كانت غير مستعدة لخوض اية حرب جديدة في المنطقة دفاعاً عن القضية الفلسطينية، وخاصة وأن أوضاعها الاقتصادية لا تسمح بذلك، لكن المسؤولين

(١) Rabbani Mouin, Qatar and the Palestine, Heinrich Boll Foundation, 4 November, 2012, p.43.

(٢) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ١٦٩؛ لطفي زيرير، انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج، مجلة شؤون خليجية، ٢٠٠١، ص ٥٩؛ الوثائق العربية لعام ١٩٧٥، بيروت، ص ١٨٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

القطريين تعهدوا بمساعدة مصر مالياً من أجل تجاوز الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها مصر^(١).

وما لاشك فيه، نرى ان الجانب المصري اخذ يفكر في استعادة اراضيه فقط دون التفكير مصالح الدول العربية الأخرى، ولاسيما سوريا التي خسرت الجولان ولم تهتم القاهرة بالأراضي العربية المحتلة في القدس وغيرها في فلسطين التي مازالت تحت سيطرة الكيان الصهيوني، وبذلك نعتقد أن الساسة الأمريكيان نجحوا في اخراج مصر من معادلة المواجهة مع (الكيان الصهيوني)، وتركت سوريا وحيدة في مواجهة العدو الصهيوني يفي أي حرب مقبلة .

أكدت الحكومة القطرية أن أي تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني، وجب ان تكون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في تلك التسوية، وأشارت وزارة خارجية القطرية ان اتفاقية سيناء تخدم بالأساس المصالح المصرية بشكل عام دون النظر او معالجة القضية الفلسطينية، وهو ما اثرت تحفظاً قوطرياً عاماً اتجاهها، وبذلك فان قطر رأت ان مصر اخذت تسير في خطأ خدم المصالح الأمريكية في المنطقة وبعيداً عن الجهود ووحدة التضامن العربي، كما أن قطر لم تخذ موقفاً متسرعاً تجاه مصر إلا بعد العودة إلى التشاور مع الاشقاء العرب لاسيما الدول الخليجية وبعض الدول العربية كالعراق والجزائر وسوريا، لكن الموقف القطري ارتبط بشكل عام بالمواقف السعودية آزاء الصراع العربي - الصهيوني، انطلاقاً من أن السعودية لها ثقلها الكبير في المنطقة، وكذلك لطبيعة العلاقات القوية التي تربط السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها الكلمة الحاسمة في الصراع العربي - الصهيوني، وأن اي تسوية تمر من خلال الولايات المتحدة الامريكية^(٢).

(١) جريدة الخليج، العدد ١٨٠٦، ٢٣ آذار ١٩٧٥.

(٢) عليان عليان، المصدر السابق، ص ١٨٥.





الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

كان الموقف القطري تجاه مصر في تلك المدة، متبايناً بعض الشيء مع المواقف العربية من التقارب المصري (الصهيوني)، إذ نظرت إليها بعض الدول العربية، و لاسيما التيار الرفض لأي تسويات منفردة مع (الكيان الصهيوني)، كضربة قوية توجه للتضامن العربي وخروجاً عن الإجماع العربي في مواجهة الاحتلال الصهيوني، في حين فسرت مصر تلك الخطوة من أجل استعادة سيادتها على كامل أراضيها وتخفيف التوتر مع (الكيان الصهيوني) ^(١).

وعلى الرغم من، أن قطر كانت فاعلاً صغيراً نسبياً على الساحة الإقليمية في تلك المدة، لأنها تبنت موقفاً عكس المبادئ العربية التقليدية القائمة على التضامن مع الشعب الفلسطيني واهدافه المشروعة، لهذا اتسم الموقف القطري تجاه الاتفاقية من عدة اتجاهات منها التحفظ على الخطوات المنفردة، ولاسيما وان قطر كبقية دول الخليج الأخرى، كانت تنتظر بحذر إلى أي اتفاقيات سلام تبرم بشكل منفرد مع (الكيان الصهيوني)، ورأت القيادة القطرية أن هذه الخطوات قد تُضعف الموقف العربي الجماعي، وتمنح الكيان الصهيوني فرصة للاستفادة من الانقسامات بين الدول العربية ^(٢) من جانب آخر كانت الرؤية القطرية تدعم التسوية الشاملة للصراع العربي - (الصهيوني)، و من خلال الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وبدون شروط ^(٣).

ومن ناحية أخرى، اجرت مصر اتصالات مع دول الخليج لاسيما قطر، سعت من خلالها إلى تحقيق تنسيق في السياسات الخارجية عبر العمل المشترك، و شعرت مصر أن

(١) جميل مطر، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٣٨؛

Ibrahim Karawin, Egypt and Western Alliance: The Politics of West mania in: Steven L. Spiegel, ed., The Middle East and its Western Alliance (London: George Allen and Unwin, 2012, PP, 190-193.

(٢) مجلة المصور، بيروت، ١٩٧٦، ص ٦٦.

(٣) يوميات، وثائق الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

الموقف القطري كان متسقاً مع مواقف السعودية والإمارات ودول الخليج الأخرى، التي أبدت تحفظها تجاه الاتفاقية، لكنها لم تصل إلى حد القطيعة مع مصر^(١). كما أن قطر أكدت مراراً أن أي تحرك سياسي في المنطقة وجب أن تكون القضية الفلسطينية في مقدمة تلك التحركات، من هذا المنطلق كانت الدوحة ترى أن اتفاقية سيناء ركزت على المصلحة المصرية دون أن تقدم حلاً للقضية الفلسطينية، وهو ما أثار تحفظاً في أوساط الدول الداعمة لفلسطين^(٢).

على الرغم من أن قطر لم تمتلك ثقلًا دبلوماسياً كبيراً مقارنة بدول أخرى مثل مصر أو السعودية، إلا أن موقفها وإن كان محدود التأثير كان يعبر عن توافق مع الخطاب الخليجي العام الذي يرفض تفكيك الجبهة العربية المشتركة في مواجهة (الكيان الصهيوني)، حتى أن بعض المقربين من السادات شبه الموقف القطري بالموقف السعودي الذي يدور في فلك السياسة السعودية فيما يخص الأزمات العربية والإقليمية^(٣).

وعلى الرغم من التحفظ الحكومة القطرية من الاتفاقية، فإنها لم تتخذ موقفاً تصعيدياً ضد مصر، وحرصت القيادة القطرية على الحفاظ على علاقات ودية مع مصر، إدراكاً لأهمية الدور المصري في القضايا الإقليمية والعربية، لكن قطر كانت توضح من خلال الاجتماعات التي كان قد حضرها شيخها خليفة بن حمد آل ثاني بالمسؤولين العرب أن اتفاقية سيناء لا تعالج الأزمة ولا تقدم تسوية مرجوة يمكن خلالها التوصل للنتائج ايجابية تخدم الشعب الفلسطيني العربي^(٤).

ونستنتج من خلال ما تقدم، أن قطر تبنت موقفاً متحفظاً تجاه اتفاقية سيناء ١٩٧٥، وقد جاءت تلك السياسة نتيجة قلقها من أن تؤدي الاتفاقية، إلى اضعاف التضامن العربي

(١) يوميات، ووثائق الوحدة العربية، بيروت، ص ١٩٧٥، ص ١٧٧.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية، مج ٨، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨.

(٣) سوسن جبار شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٧١-١٩٨٨، دار المعتز، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٤-١٣٠.

(٤) الوثائق العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٧٨.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥

أو إضعاف الموقف الجماعي تجاه الكيان الصهيوني ، ومع ذلك، حرصت قطر على الحفاظ على قنوات الاتصال مع مصر وبقية الدول العربية التي لها ارتباط مباشر بالصراع ولاسيما سوريا والأردن، وسعت من ذلك لإيجاد توازن في موقفها في ملف العلاقات بين تلك الأطراف، وكانت قطر تنتظر إلى أن القضية الفلسطينية لها ارتباط مباشر باتفاقية سيناء لكن الجانب المصري تجاهل ذلك لأنه لا تسوية بدون إعطاء حقوق الفلسطينيين، وأن المنطقة لا تهدئ بدون التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية.

ثانياً: القضية الفلسطينية واثرها في العلاقات بين البلدين ١٩٧٧-١٩٧٥

منذ عام ١٩٧٥ بدأ واضحاً أن الرئيس المصري أنور السادات قد اتخذ سياسة مغايرة للدول العربية، ولاسيما الدول المواجهة مع (الكيان الصهيوني) إذ وقع اتفاق السلام الموقت مع الأخيرة، وفي ذلك الوقت عدت مصر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والمطالب بحقوقه^(١).

لكن في أثناء ذلك كانت مصر تدعو إلى السلام، الأمر الذي تسبب بالكثير من القلق والتوتر بين الدول العربية ولاسيما قطر، التي رأت في ذلك تخلياً واضحاً عن القضية الفلسطينية، وفي أثناء ذلك قدمت قطر دعماً للقضية الفلسطينية سياسياً ومادياً ورأت أن منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وبذلك دعت إلى انعقاد العديد من القمم العربية لتعزيز الموقف الفلسطيني في المحافظة العربية والدولية^(٢).

وعلى الرغم من صغر الحجم الجغرافي لقطر، إلا أنها عملت على الحفاظ على توازن علاقاتها مع الدول الكبرى العربية، لاسيما مصر والسعودية فقد كانت قطر في هذه المدة تتبع نهجا مشابها للنهج السعودي في المنطقة العربية حتى أن بعض الآخر شبه الموقف

(١) F.R.U.S, 1969-1976, Volume I, Arab – Israeli Dispute 1974-1976, Memorandum from the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Nixon, No.3, Washington, 14 January, 1975, p. 5.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٧٥، ص ٣٨٠؛ رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٨٧.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

القطري بالموقف السعودي^(١)، إذ أن قطر لم تتخذ موقفاً مغايراً عكس الموقف السعودي، فيما يخص القضية الفلسطينية وعلاقتها بمصر، لكن هذا لا يمنع قطر من الموقف الخاص بها لكن النفوذ السعودي في المنطقة الخليج العربي، كان هو المسيطر والمتحكم في الأحداث^(٢). لذلك تأثر الموقف القطري بشكل ملحوظ بالتوجهات السعودية، أذ انسجمت قطر مع السياسة الخارجية السعودية في دعم القضية الفلسطينية والمواقف العربية المشتركة تجاه الصراع مع (الكيان الصهيوني)، وتبنت سياسة نفطية متوافقة مع استراتيجية السعودية داخل "أوبك" لضبط الإنتاج والأسعار، مع تعزيز التحالف الأمني الخليجي ضد التهديدات الخارجية كالمد الشيوعي أو النفوذ الإيراني، في إطار سعي السعودية لتوحيد الصف الخليجي الذي مهد لإنشاء مجلس التعاون لاحقاً. وعلى الرغم من الخلافات الحدودية (مثل منطقة الخوير)، تجنبت قطر التصعيد بهدف الحفاظ على العلاقة مع الجار الأقوى، وأتبع سياسة متوازنة تجاه التحالف مع الولايات المتحدة كضامن أمني، مع الحفاظ على مسافة من التطبيع المصري-الصهيوني تماشياً مع التحفظ السعودي، خلال مفاوضات كامب ديفيد (Camp David)، فقد سعت قطر خلال تلك المرحلة إلى تحقيق توازن بين الانحياز الحذر للسعودية، عبر الدعم المالي والسياسي، وبين حماية استقلاليتها النسبية في صنع القرار الداخلي^(٣).

وفي آذار عام ١٩٧٥ قام وزير الخارجية المصري بزيارة رسمية إلى الدوحة والتقى خلالها بالمسؤولين القطريين برئاسة وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد آل ثاني وبعض الأعضاء السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية القطرية، أثناء اللقاء بين الطرفين راجع

(١) ناصر سياسة السعودية الخارجية في الخليج (١٩٧١-١٩٨١)، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٢٤-٢٣٠.

(٢) سلمى عدنان محمد، صفاء عبد الوهاب، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها ١٩٧٥-١٩٨٢، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٥.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

الجانبان ما تم التوافق عليه في قمة الرباط لعام ١٩٧٤ إن مصر وقطر أكدتا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية^(١). أثناء اللقاء تبادل الطرفان وجهات نظرهما في دعم الشعب الفلسطيني بمختلف الإمكانيات وفي مختلف المحافل الإقليمية والدولية ودعا الطرفان إلى ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام، ولاسيما الصحف والمجلات لموازنة ودعم الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة في إقامة دولتهما على أرضهم كاملاً وبدون أي شروط، فضلاً عن ذلك ناقش الجانب القطري مسألة السلام الذي طرحته مصر مع (الكيان الصهيوني) إذ رأت أن في هذه المرحلة أي سلام لا يحقق مطالب الشعب الفلسطيني، يعد ضعفاً كبيراً يهدد القضية الفلسطينية وإدامتها، لكن الجانب المصري رأى في هذه المدة أن أي اتفاقاً مؤقتاً يكون في صالح القضية الفلسطينية، وأن القيادة المصرية لم تتخذ قراراً منفرداً دون الرجوع إلى المشاورة مع الدول العربية في أي مسألة تخص القضية الفلسطينية والسلام في المنطقة وإقامة دولة فلسطينية موحدة^(٢).

انتقدت القيادة المصرية الموقف القطري، بما يخص السلام الموقت مع الكيان الصهيوني فقد اعتقدت مصر أن مواقف قطر متأثرة بشكل كبير بموقف السعودية، التي كانت تنتقد بشكل علني الموقف المصري، بخصوص قضية السلام مع (الكيان الصهيوني) معتبرته بمثابة الضربة القاصمة للأمة العربية ووحدة الصف العربي وضعف كبير تعرضت له دول المواجهة مع الكيان الصهيوني^(٣)، وكان لشيخ قطر خليفة بن حمد، وجهة نظر مختلفة عما اعتقدت الساسة المصريون بشأن القضية الفلسطينية، متمثل بالحفاظ على الصف العربي وحدة المواقف مما اعطى للدول العربية، قوة وثباتاً في دعم القضايا العربية،

(١) وثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، المصدر السابق، ص ٤٣٦؛ جريدة العروبة، العدد ٤٤٣.

(٢) محمود إبراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية - السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠١٢، ص ٣٣.

(٣) محمد بن عيد ال ثاني، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١-١٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٢٢.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

ورأت قطر أن السعودية تعد إحدى الدول العربية المؤثرة في المنطقة، التي يمكن لها أن تؤدي دوراً مهماً في مواجهة أي خطر قد يتعرض له الخليج العربي من أي دولة أخرى^(١). وفي الأمر نفسه، التقى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر بياسر عرفات^(٢) أثناء زيارته إلى قطر من أجل مناقشة القضية الفلسطينية والموقف المصري المفاجئ من التقارب مع الغرب و(الكيان الصهيوني) وأشار أمير قطر لموقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية، وأنه انتقد الدور المصري في أي تسوية مع الكيان الصهيوني دون حل عادل للقضية الفلسطينية وعودة الفلسطينيين كافة إلى أرضهم^(٣).

وبعد انتهاء الزيارة عقد مجلس الوزراء القطري اجتماعاً بحضور أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد في ٤ نيسان ١٩٧٥، تناول أثناء الجلسة التطورات الحاصلة على الساحة العربية والقضية الفلسطينية بعد توقيع مصر لاتفاقية وقف القتال وتحقيق السلام مع (الكيان الصهيوني)، ونوقش أثناء الجلسة طبيعة العلاقات مع مصر وضرورة أن يكون هنالك موقف عربي موحد آزاء السياسة المصرية المتقلبة في آخر السنتين والتغير المفاجئ في مواقف السادات من الصراع العربي - الصهيوني^(٤).

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٢٤٤٤، ٢ نيسان ١٩٧٥.

(٢) ياسر عرفات (١٩٢٩ - ٢٠٠٢): سياسي فلسطيني والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورمز لحركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال، اسمه الحقيقي محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته أبو عمار"، ولد في القدس، تخرج مهندس من جامعة الملك فؤاد الأول بالقاهرة عام ١٩٥١م، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام ١٩٥٩م، وترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩م، كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤م، كرس معظم أوقاته القيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقاد الكفاح الفلسطيني من عدة بلدان عربية بينها الأردن ولبنان وتونس، توفي في عام ٢٠٠٤، وقد دفن في مدينة رام الله. للمزيد ينظر: ملفات العالم العربي، ف-١ / ١٩٠١.

(٣) جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٦، ٣ نيسان ١٩٧٥

(٤) إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي ٢٠١٣-١٩١٧، جامعة بيرزيت، ص ٢٢؛ جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٦، ٣ نيسان ١٩٧٥



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

التقى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بوفد الإعلام المصري برئاسة صلاح عبد القادر^(١) خلال انعقاد الدورة السابعة لاتحاد الإذاعات والإعلام العربية في الدوحة في ٦ نيسان ١٩٧٥. وخلال اللقاء، شدد أمير قطر على أهمية تعزيز التضامن العربي ومنع التدخلات الخارجية التي تعيق وحدة الصف، مؤكداً في الوقت نفسه على الدور المحوري للإعلام العربي في توثيق التعاون بين الدول العربية. كما جدد الشيخ خليفة موقف قطر الثابت في دعم مصر ومساندتها في مواجهة الضغوط الأمريكية الرامية إلى دفعها للتقارب مع الكيان الصهيوني^(٢).

اجتمع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بالملك خالد بن عبد العزيز آل سعود^(٣) في ٢٨ حزيران ١٩٧٥، وكبار المسؤولين السعوديين في مدينة الخبر السعودية^(٤)، وناقش الطرفان

^(١) صلاح عبد القادر: إعلامي مصري بارز، تولّى رئاسة بعثة الإعلام المصري إلى الدوحة عام ١٩٧٥ خلال انعقاد الدورة السابعة لاتحاد الإذاعات والإعلام العربية. عرف بدوره في تعزيز التعاون الإعلامي العربي والتأكيد على رسالة الإعلام في دعم التضامن العربي، ومثّل مصر في عدد من الفعاليات الإعلامية العربية المشتركة، وكان من الشخصيات البارزة في المجال الإعلامي خلال عقد السبعينيات.

<https://asbu.net/ar/article/28/>.

^(٢) جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٨، ٦ نيسان ١٩٧٥.

^(٣) الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود: (١٩١٣ - ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢)، هو رابع ملوك المملكة العربية السعودية، تولّى الحكم في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ بعد اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز. تميز عهده بالاهتمام بالتنمية الداخلية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة، إلى جانب استمرار سياسة المملكة في دعم القضايا العربية والإسلامية، ولا سيما القضية الفلسطينية، وتعزيز التضامن الخليجي الذي أسفر لاحقاً عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ للمزيد ينظر: ناصر بن محمد زمل، موسوعة أحداث القرن العشرين، مج ٩، مكتبة العبيكان الرياض، ٢٠٠٥، ص ٩٤-٩٥؛ الموسوعة العربية، مؤسسة أعمال الموسوعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠.

^(٤) مدينة الخبر: مدينة الخبر إحدى أهم مدن المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، وهي منطقة سكنية كبيرة معظم سكانها من رجال الأعمال الأجانب نظراً لوجود معظم المؤسسات والوكالات التجارية فيها، ومن أشهر معالم المدينة ميناء العقير الذي كانت له أهمية عظيمة في السابق ويقوم بجانبه كثير من المعالم الأثرية، وتعد الآن متنزهاً لسكان المنطقة وبعض المدن الخليجية، وقد تم إنشاء جسر الملك فهد في جنوب المدينة، وهو يربط المملكة بدولة البحرين، ويتداخل النشاط الاقتصادي للمدينة مع باقي مدن المنطقة الدمام والظهران والتي تجاورها تماماً حيث أنشئت منطقتان =



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥

القضية الفلسطينية ومواقف السادات الأخيرة إزاء التقارب مع الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاق لإنهاء الصراع بينهما، وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان القطري والسعودي، على دعم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير بمختلف الدعم لا سيما رئيسها ياسر عرفات، وكانت وجهات نظر الجانبين متشابهة بخصوص تقوية أواصر الوحدة العربية والصف العربي والحفاظ عليه، ولا سيما بعد تصريحات السادات بخروج مصر من المحور المواجهة مع الكيان الصهيوني، كما تضمن البيان النهائي القطري السعودي اتخاذ موقف موحد للبلدين فيما يخص علاقاتهما مع مصر وبذلك كانت تحركات القطرية حذرة جداً بما يخص علاقاتها مع مصر^(١).

ومن جانبها سعت الدبلوماسية المصرية إلى الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الدول الخليجية وبالأخص مع قطر، لذلك أستغل الرئيس السادات مناسبة وفاة شقيق أمير قطر الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني من خلال تكليف حمدي أبو زيد وزير الطيران المدني المصري بالسفر إلى الدوحة في أيار ١٩٧٥ لتقديم التعازي إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وأثناء وجوده في الدوحة أجتمع بالمسؤولين القطريين وكذلك مع جريدة العرب القطرية الذي بين لها أنه مكلف من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية لتعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين والتعاون بينهما بصفة مستمرة، وفي المجالات كافة، ودعم روح الأخوة العربية بين قيادات البلدين^(٢).

وفي الزيارة نفسها، صرح الوزير المصري في حزيران ١٩٧٥ قائلاً: "لقد انتهاز فرصة وجودي القصير في الدوحة لتبادل الأحاديث بين الدولتين الشقيقتين ويهمني أن أقول أن هذه العلاقة قوية ومتينة ومنتظمة وجيدة بين البلدين المصري والقطري الأمر الذي دل على وجود

= صناعيتان، إحداهما في الظهران والثانية في الدمام والخير: حسان الدين إبراهيم عثمان، موسوعة مدن العالم، دار العلوم، بيروت، ٢٠١٤، ص ٨٦.

(١) نقلاً عن: جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٨٣، ٢٨ حزيران ١٩٧٥.

(٢) محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص ٧١.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

علاقات طيبة للغاية بين البلدين على أننا نأمل بمشيئة الله ان نعمل سوياً .. هناك في مصر وهنا في قطر على أن تزداد" وعبر لعدد من الصحفيين: "أن السادات يحرص دائماً على توطيد العلاقات الأخوية بين قطر ومصر"^(١) وأصبح هذا التصريح في ضمن أبرز ما تناولت الصحف المصرية والقطرية، بهدف إيصال رسالة أن العلاقات بين الطرفين ما تزال ودية في ضمن الأعراف الدبلوماسية^(٢).

على الرغم من الهدوء الحذر في العلاقات المصرية - القطرية، أشار شيخ قطر خليفة بن حمد آل ثاني في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٥، إلى أن السلام سيظل ضعيفاً وهشاً مادام الاحتلال قائماً، وإن الصراع العربي - الصهيوني مثل لدينا الأولوية في السياسة الخارجية وعد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أن اتفاقية سيناء بين مصر والكيان الصهيوني تمثل وضعاً مؤقتاً لتحقيق الهدوء في المنطقة، وأن عودة الصراع باقية مادامت الأراضي العربية محتلة من قبل الكيان الصهيوني، وأن استمرار تشرد الشعب الفلسطيني وجب أن يجد حلاً لها من خلال عودة اهالي فلسطين إلى اراضيهم التي تم تهجيرهم منها من الاحتلال الصهيوني^(٣).

وفي اليوم التالي، أكد وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد آل ثاني على مواقف بلاده الثابتة أثناء تصريحه لصحيفة العرب القطرية وبعض الصحف العربية ، وأشاد بالعلاقات الاخوية بين قطر ومصر، وعد اتفاقية سيناء وعلى الرغم منها جاءت على حساب القضية الفلسطينية، لكن مواقف قطر ما تزال تساند مصر، وفي الوقت نفسه أن سياسة قطر الخارجية تميل مع الاجماع العربي، الذي رفض القيام بخطوط منفردة دون الرجوع للتشاور

(١) جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٨٣ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٥.

(٢) العنود آل ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ص ٦٤؛ جريدة

الأهرام ، القاهرة، العدد ٢٢٤٥٠ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٥.

(٣) جريدة العرب، الدوحة ، العدد ٤٩٧ ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٥. جريدة القبس، الكويت ، العدد ١٢٩٦ ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٥.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

مع العرب، ولاسيما وأن قضية فلسطين تعد قضية العرب المركزية التي لا يمكن التخلي عنها في أي موقف كان^(١).

ومن جانب آخر، سعت قطر إلى موازنة دورها في دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على علاقاتها الإيجابية مع مصر على الرغم من انتقادها للسياسة المصرية بالتقارب بين (الكيان الصهيوني) إلا أنها سعت إلى الابتعاد على الانخراط في أي نزاعات إقليمية بشكل مباشر كانت تحاول الحفاظ على دورها في القضية الفلسطينية وموازنته مع علاقاتها بين مصر والسعودية^(٢).

وأثناء تلك التطورات أعلاه، ركز الرئيس أنور السادات على استعادة الأراضي المصرية التي احتلتها الكيان الصهيوني خلال حرب ١٩٦٧، لا سيما شبه جزيرة سيناء، وفي ذلك الإطار سعى إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية، ولا سيما الدول ذات الثروة النفطية وبالأخص قطر، لتحقيق الدعم العربي اللازم لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي فرضها الصراع مع (الكيان الصهيوني)^(٣)، حيث عمل السادات على تقوية العلاقات مع قطر، مستفيداً من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها قطر، ولاسيما عائدات النفط، قدمت قطر دعماً مالياً مهماً لمصر خلال تلك المدة، في سياق الدعم العربي العام لتعزيز الموقف المصري أمام الاحتلال الصهيوني، وعلى رغم من، علاقاتها الجيدة مع مصر، كانت قطر تعارض بشدة سياسة السادات تجاه (الكيان الصهيوني)، والتي اعتمدت على نهج السلام لإنهاء الصراع^(٤).

(١) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٤٩٧، ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٥.

(٢) جريدة القبس، الكويت، العدد ١٢٩٦، ٢٩ حزيران ١٩٧٥.

(٣) جريدة، القبس، الكويت، العدد ١٠٣٣، ٧ نيسان ١٩٧٥.

(٤) رياض محمود، مذكرات محمود رياض من ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٧-٨٨.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

كانت نظرة القيادة القطرية رافضة أي اتفاق سلام مع (الكيان الصهيوني) لا يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعد التنازل عن هذه الثوابت يمثل إخلالاً بالمبادئ القومية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، هذا الموقف القطري الواضح شكّل تحدياً أمام السادات، الذي كان يطمح إلى بناء توافق عربي شامل يدعم سياساته التفاوضية مع الكيان الصهيوني^(١).

وعلى الرغم من الاختلافات السياسية بشأن الكيان الصهيوني، استمرت العلاقات المصرية-القطرية في التطور، حيث حاول السادات الاستفادة من الدعم القطري لتعزيز الاقتصاد المصري ومواجهة أعباء ما بعد الحرب، في المقابل سعت قطر من خلال علاقتها مع مصر إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وإداء دور أكثر تأثيراً في القضايا العربية، ما يعكس توازن المصالح بين البلدين خلال تلك المرحلة^(٢).

وفي تلك الأثناء، كانت قطر من أبرز الداعمين لمصر في استعادة أراضيها وأعلنت وزارة الخارجية القطرية في كانون الثاني ١٩٧٦ أنها تؤيد الاجراءات المصرية الخاصة في تحركاتها الدبلوماسية في المنطقة العربية والعالم لاستعادة الأراضي التي تم احتلالها في سيناء، لكن قطر شعرت بسوء سياسة السادات الهادفة إلى السلام مع (الكيان الصهيوني)، لاستعادة تلك الأراضي، وان قطر ترددت في قبول سياسة مصر ومبادراتها للسلام مع (الكيان الصهيوني) وعلى الرغم ايجابية العلاقات مع قطر في هذه المدة، إلا أن السادات أبدى انزعاجه من سياسة قطر التي رفضت سياسته تجاه استعادة الأراضي في سيناء، ومن أجل ذلك عمل السادات على خطوات منفردة في السياسة الخارجية من خلال استعداده لزيارة

(١) حسن ابو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١ مرحلة السادات، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢١٣.

(٢) العنود ال ثاني، المصدر السابق، ص ٦٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

(الكيان الصهيوني)، من أجل وضع حدٍ للنزاع بين البلدين واستعادة الأراضي المصرية، لكن تلك التوجهات أثارت حفيظة الدول العربية كافة بما فيها قطر^(١).

ومن أجل تعزيز العلاقات مع قطر بعث السادات وفداً برئاسة وزير الخارجية اسماعيل فهمي^(٢) لزيارة قطر في كانون الثاني ١٩٧٦، هدفت الزيارة إلى تحسين العلاقات بين مصر وقطر، وكذلك معرفة الموقف القطري تجاه السياسة المصرية بشأن استعادة الأراضي في سيناء واتفاق فك الارتباط بين القوات العربية والقوات الصهيونية في جبهات القتال مع سوريا، وسعى الوفد المصري للحصول على دعم قطر لإعادة البنى التحتية المصرية التي تعرضت للتدمير من العدوان الصهيوني خلال الحرب الأخيرة^(٣).

وأثناء الزيارة أوضح أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ان بلاده وقفت موقفاً مشرفاً مع مصر أثناء حرب تشرين الاول لاسيما، بعد ان وقفت قطر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، وجاء هذا الموقف بهدف التضامن مع توحيد الجهود العربية لمواجهة الكيان الصهيوني، كما اشار الشيخ خليفة بن حمد بقوله: "أنه من واجبنا ان نشعر باننا لا يمكن لنا الوقوف موقف العداوة من اصدقائنا العرب" إن قطر أيدت مبادرة الولايات المتحدة الامريكية بفصل القوات بين (الكيان الصهيوني) ومصر وسوريا وإرسال لجنة لأجل ذلك^(٤).

(١) إسماعيل محمد مصطفى دلول، المصدر السابق، ٢٠١٦، ص ١٧.

(٢) سياسي مصري ولد في القاهرة في عام ١٩٢٢م. حاز الإجازة في الحقوق من جامعة القاهرة التحق بوزارة الخارجية عام ١٩٤٦م. تنقل في مواقع دبلوماسية عديدة إلى أن عين مديراً لدائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، وبقي في منصبه حتى عام ١٩٦٨م. وعين وزيراً للسياحة في عام ١٩٧٠م. فصله وزير الخارجية مراد غالب من منصبه كوكيل الوزارة الخارجية في عام ١٩٧٢م لتوجيهه انتقادات حادة للاتحاد السوفيتي سابقا لكن في ١٨ تموز ١٩٧٢م. قام الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفيت ما أعطى لموقفه مصداقية جديدة. عين وزيراً للسياحة ثانية في عام ١٩٧٣م. وعين وزيراً للخارجية في عام ١٩٧٤م. استقال من منصبه بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧م أعلن انضمامه إلى حزب الوفد في شباط ١٩٨٤م. توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٧م. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج ١، دار اسامة للنشر، ٢٠٠٣، ص ٣٩٣؛ عبد الرحمن جدوع، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٣) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٤) نقلاً عن: محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

وفي الوقت نفسه ، طالبت قطر من البلدان العربية مساعدة مصر في إعادة بناء جيشها الذي تعرض إلى خسائر كبيرة جراء الحرب مع الكيان الصهيوني^(١).

في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وقطر، قام الرئيس أنور السادات بزيارة رسمية إلى قطر في الفترة ما بين ٢٦ و ٢٩ شباط ١٩٧٦، حيث حظي باستقبال رسمي حافل من كبار المسؤولين القطريين، على رأسهم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ووزير الخارجية سحيم بن حمد آل ثاني. خلال الاجتماعات، تم التأكيد على أن العمل العربي الجماعي يمثل السبيل الأمثل لتعزيز الروابط بين الدول العربية، وبشكل خاص بين مصر وقطر. كما شدد الجانبان على ضرورة استخدام كافة الوسائل المتاحة والمناسبة لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها مدينة القدس، فضلاً عن ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما يعكس التزام البلدين بالقضايا العربية المصرية وتعزيز التضامن العربي في مواجهة التحديات الإقليمية^(٢).

أكد الطرفان على أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المنظمات والمؤتمرات الدولية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. كما أعرب الجانبان، في اليوم الثاني للزيارة، عن أهمية التضامن العربي باعتباره الركيزة الأساسية التي تستند إليها الأمة العربية لمواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها، مشددين على ضرورة تكاتف الجهود المشتركة لتعزيزه وترسيخه، باعتباره من أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق المكاسب للقضايا الحيوية للأمة العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية^(٣).

أشار أمير قطر، في البيان المشترك، أن الواجب القومي يفرض على الدول العربية القدرة المبادرة بتقديم الدعم اللازم بما تسمح به إمكانياتها، بهدف التخفيف من آثار الوضع

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٢) فواز جرجس ، النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الدولية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٧٠؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٣) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، وهو ما يعكس التزام الدول العربية بمبدأ التضامن والتكافل داخل الأمة. وأكد أن هذا الدعم ليس مجرد مساعدة مالية، بل يشكل ترجمة عملية للمسؤولية العربية المشتركة في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على استقرار الدول العربية. وفي هذا السياق، أعلن أمير قطر عن تقديم مساعدات مالية مباشرة لمصر، مما يعكس إرادة قطر في المساهمة بشكل فعال في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز الروابط الأخوية بين البلدين، بما يتيح تعزيز التعاون الثنائي وتثبيت أسس التضامن العربي في مواجهة التحديات المشتركة^(١). وأشار البيان المشترك إلى أهمية تعزيز التضامن العربي، وتوطيد آليات التعاون بين الدول العربية، فضلاً عن تعزيز الروابط الأخوية التاريخية بين شعبي مصر وقطر.^(٢)

وندد الرئيس السادات بما تقوم به (الكيان الصهيوني) في القدس وفي سائر الأراضي العربية المحتلة من اجراءات تعسفية تنتافي مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وأبدى استنكارهما لسياستها العدوانية على المعتقدات والمقدسات الدينية وتناولت المحادثات الوضع في المنطقة العربية، وجدد الجانبان تأكيد حرصهما على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه وأكدوا أهمية تعاونه مع المقاومة الفلسطينية^(٣).

دعا الجانبان، في ختام مباحثاتهما، الأشقاء في كل من المغرب وموريتانيا والجزائر إلى تجنب الانزلاق نحو الصدام المسلح، والعمل بدلاً من ذلك على تسوية خلافاتهم المتعلقة بقضية الصحراء من خلال الحوار الأخوي السلمي، بما يكفل إنهاء هذا الخلاف واستعادة علاقاتهم الأخوية الحميمة إلى مسارها الطبيعي، وبما يرسخ أواصر التعاون المشترك تحقيقاً لمصالح شعوبهم وخدمةً لمصالح الأمة العربية جمعاء. أما على صعيد العلاقات الثنائية،

(١) حمدان جمال، شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٨؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٢) محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ٢١٧؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٣) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦؛ جريدة القبس، الكويت، العدد ١٣٢٦، ٢٩ شباط ١٩٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

فقد عبّر الجانبان المصري والقطري عن ارتياحهما العميق لمسار العلاقات بينهما، والتي تتسم بنمو مطّرد وتعاون متواصل لصالح الشعبين الشقيقين. كما أكدا اتفاقهما الكامل على ضرورة الاستمرار في العمل على تعزيز روابط التضامن بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز العمل العربي المشترك.^(١) شهدت المباحثات بين الجانبين المصري والقطري نقاشاً معمقاً حول الأوضاع الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، والتي تأثرت بدرجة كبيرة نتيجة جسامه الأعباء القومية التي تحملتها الدولة في تلك المرحلة، سواء على الصعيدين السياسي أو العسكري، ولاسيما بعد انخراطها في قضايا الأمة العربية ودعمها لحركات التحرر. وفي هذا الإطار، عبّر الوفد المصري، وعلى رأسه الضيف الكبير، عن خالص الشكر والتقدير لسمو أمير دولة قطر على ما لقيه وأعضاء الوفد المرافق من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، وهو ما عكس طبيعة العلاقات الأخوية بين البلدين. كما أشاد الجانب المصري بمواقف قطر الداعمة لمصر، وبروح التعاون والتضامن التي أبدتها القيادة القطرية والحكومة والشعب، والتي أسهمت في تعزيز أواصر الثقة المتبادلة، ووفرت لمصر سنداً معنوياً وسياسياً واقتصادياً في ظل الظروف الحرجة التي كانت مرت بها آنذاك.^(٢)

ووجه الرئيس السادات الدعوة الى الأمير الشيخ خليفة بن حمد الثاني الزيارة جمهورية مصر العربية، وقد أدلى سعادة الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني وزير الخارجية بتصريح لوكالة الأنباء القطرية عن زيارة سيادة الرئيس المصري إلى دولة قطر والتي استمرت يومان ومعبراً عنها بقوله: "لقد جاءت زيارة فخامة الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية لدولة قطر بناء على دعوة وجهها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر تجسيداً للعلاقات الاخوية الوثيقة بين جمهورية مصر

(١) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٢) محمد بن عيد آل ثاني، المصدر السابق، ص ٢١٧؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

العربية وقطر"، وتطرق كذلك: "سعادته لقد بحث الزعيمان العربيان الكبيران وسائل التعاون بين بلديهما الشقيقين في مختلف الميادين وكانت وجهات نظريهما حيال جميع المسائل المطروحة متطابقة وأضاف الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني في تصريحه الوكالة القطرية قائلاً: "أن الزعيمين بحثا سبل تعزيز التضامن العربي وضرورة إعادة توحيد الصف العربي الى ما كان عليه إبان حرب رمضان المباركة في هذه المرحلة البالغة الخطورة التي تجتازها أمتنا العربية في شتى اقطارها وأمصارها ^(١) واختتم الوزير القطري سحيم بن حمد تصريحه بقوله: "إن الزعيمين العربيين أكدا.. أن التضامن بين الاشقاء العرب كان ما أهم أسلحة النصر والأداة التي لا غنى عنها في سبيل تحقيق ما تصبو إليه الأمة العربية من انجازات في جميع المجالات"^(٢).

وفي ١٨ - ١٩ كانون الثاني ١٩٧٧، شهدت مصر مظاهرات عديدة، كانت في بدايتها تطالب بخفض أسعار السلع الاستهلاكية، لكن بعد ذلك تطور الأمر وأصبحت تدعو إلى عدم الصلح مع (الكيان الصهيوني) على حساب القضية الفلسطينية، وكان من نتائج التظاهر تراجع الحكومة المصرية عن رفع الأسعار، وكذلك أحداث تغير في التشكيلة الوزارية، فضلاً عن ذلك، شعر بعض المصريين أن سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الجوع في ارجاء مصر جعل السادات يفكر في السلام مع (الكيان الصهيوني) لأن مصر لم تعد قادرة على الدخول في أي حرب جديدة^(٣).

في أثناء ذلك كانت قطر ترى أن هنالك ضرورة لمساعدة مصر اقتصادياً، بهدف التغلب على تلك الأوضاع الصعبة، التي مرت بها البلاد، والتي كانت تؤثر سلبياً على دور ومكانة مصر في المنطقة العربية، ولاسيما وأن خطابات السادات أخذت توضح بأنه سيتخذ

(١) محمد بن عيد آل ثاني، المصدر السابق، ص ٢٢٣؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٢) نقلاً عن: جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٣) محمد بن عيد آل ثاني، المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

سياسة تختلف جذرياً عن السابق، واعتقد أن من المستحيل تحقيق اي انتصار على الكيان الصهيوني في تلك الظروف الصعبة ^(١).

سعت السياسة المصرية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٧، إلى إيجاد نوع من السلام مع الكيان الصهيوني، الذي أستطاع وبدعم أمريكي كبير من تحقيق التفوق على دول مواجهة في المنطقة العربية لا سيما مصر وسوريا والأردن، لذلك رأت القيادة المصرية أنه يتوجب عليها إيجاد نوع من التوازن مع بهدف (الكيان الصهيوني) إعادة أراضيهِ المحتلة وتحقيق السلام في المنطقة، وعليه فكر السادات للذهاب إلى (الكيان الصهيوني) لتوقيع اتفاق تاريخي ينهي من خلالها الصراع بين الطرفين والذي يعد نصراً دبلوماسياً إلى (الكيان الصهيوني) لأنه نجح في إخراج أحد أهم الأطراف الفاعلة والقوية في محور المواجهة أمام الكيان الصهيوني بما جعل سوريا وحيدة أمام (الكيان الصهيوني) في أية مواجهة محتملة آنذاك ^(٢).

اعلن السادات أمام مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، أنه مستعد ليسافر إلى اي مكان في العالم لا سيما (الكيان الصهيوني) من أجل استعادة السلام، وأن (الكيان الصهيوني) تفاجأ بهذا التصريح وحمل السفير الأمريكي في القاهرة نص الدعوة للرئيسين بزيارة القدس الى القادة الصهيونيين، ومن جانب آخر أثارت مبادرة السادات ضجة واسعة لدى الاوساط العربية والشعب المصري نفسه، وتسبب هذا البيان في القطيعة الكاملة مع الدول العربية، حتى أن قطر عدت هذا الأمر "ضربة مؤلمة وقوية لدول المواجهة مع الكيان الصهيوني ^(٣)".

وبناء على ما تقدم، حاولت قطر إداء دور متوازن، اتجاه القضية العربية التي كانت اهم الامور التي واجهت تماسك التضامن العربي، وسعت إلى اتباع سياسة عادلة بين ايجاد

(١) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢) الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٧، ص ٤٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

علاقات متوازنة تربطها بمصر وموقفها اتجاه استعادة أراضيها واحلال السلام مع الكيان الصهيوني، فقد كانت الدولة ترى أنه لا يوجد هنالك حل عادل للصراع العربي -الصهيوني دون استعادة الأراضي العربية في فلسطين ومصر و سوريا، لان هذا الأمر سيسهم في التضامن العربي والحفاظ على الوحدة العربية ودور مصر العربي المؤثر في المنطقة ومواجهة الكيان الصهيوني^(١).

وفي ٢٠ آيلول ١٩٧٨ اصدر مجلس الوزراء القطري بياناً حول اتفاقية كامب ديفيد حول التزامات دولة قطر اتجاه الاستقرار في المنطقة العربية، وقرارات القمة العربية ولاسيما قمتي الجزائر ١٩٧٣ والرباط ١٩٧٤، وأعلن مجلس الوزراء القطري ان حكومة قطر ترى ان النتائج التي جاءت بها ووثائق مؤتمر كامب ديفيد لا تشكل أساس الاعتماد عليه لتحقيق مطالب الشعب العربي في فلسطين او استعادة الأراضي العربية من (الكيان الصهيوني) وحماية البلدان العربية من مخاطر الكيان الصهيوني، وانتقدت قطر اتفاقية كامب ديفيد اعتبرتها لم تقدم حلاً عادلاً للتسوية الشاملة والعادلة المراد اتباعها وبين مجلس الوزراء القطري أنه دعا جميع الدول العربية ان تقدر حق المسؤولية التاريخية كافة، التي تواجهها معاً في تلك الظروف البالغة الدقة^(٢).

ورأى مجلس الوزراء القطري، ان حل الصعوبات التي تواجه البلدان العربية، يكمن عن طريق اتباع نهج العمل المخلص على ايجاد حل عادل لتلك الصعوبات والمشاكل التي تواجه البلدان العربية^(٣) ولا سيما بلدان الصد في مواجهة الكيان الصهيوني، ومن أجل تحقيق

(١) أحمد الأسطل، القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة ، ٢٠١٤، ص ٨٤.

(٢) محمد بن عيد آل ثاني ، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٣) محمد بن نويهي، المصدر السابق، ص ٥٩.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

النصر المبين الذي تسعى له الأمة العربية، ورد السادات على البيان القطري بكلام مؤثر وشديد^(١).

إن الموقف أعلاه كان على أساس أن مصر مضطرة للدخول في المفاوضات مع (الكيان الصهيوني) وأن سبب الضعف والانهييار التي كانت تواجهها، ما دفع حكومة مصر إلى ايجاد نوع من التوازن في العلاقات في المنطقة بعد أن شعرت بأنه لا يمكن تحقيق اي انتصار على (الكيان الصهيوني) عسكرياً ما دام الغرب والولايات المتحدة يدعمونها بمختلف الاسلحة، لذلك رأت مصر من الصعوبة والمستحيل استعادة أراضيها عن طريق الهجوم على الكيان الصهيوني، ورأت أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لذلك^(٢).

ومن جانب اخر، دعا مجلس الوزراء القطري إلى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢)^(٣) والخاص بانسحاب (الكيان الصهيوني) من الأراضي العربية كافة التي احتلها بالقوة المسلحة في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣^(٤)، بما فيها مدينة القدس أو غيرها من الأراضي العربية في الجولان وسيناء. فضلاً عن ذلك أن مجلس الوزراء درس بشكل كبير اهم النتائج التي أسفر عنها مؤتمر اتفاق كامب ديفيد، ورى ان المصالح العربية تبقى من اهم ما وجب ان يحافظ عليه العرب^(٥).

(١) ورد الرئيس المصري أنور السادات على الموقف القطري قوله " هو كل واحد عنده كشك على الخليج يعمل دولة، نقلاً عن: حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢: صدر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ عقب حرب حزيران (الأيام الستة). نصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب، واحترام سيادة جميع دول المنطقة وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ودعا القرار إلى إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. عد هذا القرار من أبرز المرجعيات القانونية الدولية في الصراع العربي-الإسرائيلي، واعتمدته الأمم المتحدة أساساً لمساعي التسوية السلمية للمزيد ينظر: تركي الحراصي، العرب وإسرائيل بين قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٢٧.

(٤) حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٥) سلمى عدنان محمد، المصدر السابق، ص ١٩٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

وبينت الحكومة القطرية أنها تدعم تؤيد المقررات العربية السابقة كافة، وفسرت أن موقفها من كامب ديفيد جاءت في وقت صعب تمر به المنطقة العربية، وترى قطر في الاتفاقية بأنها لا يمكن من خلالها تسوية القضية الفلسطينية أو إيجاد حل عادل ومرضي للشعب الفلسطيني^(١).

أكدت الحكومة القطرية التزامها الكامل بالمقررات العربية، ولاسيما تلك التي صدرت عن قمتي الجزائر، واللتين شكلتا محطات محورية في تبني موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية. وشددت قطر على أهمية الالتزام بالثوابت الوطنية والقومية التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة^(٢).

في السياق نفسه، أعربت الحكومة القطرية عن رؤيتها لاتفاقية كامب، مشيرة إلى أن هذه الاتفاقية جاءت في توقيت حساس للغاية بالنسبة للمنطقة العربية، التي كانت تمر بظروف سياسية وأمنية معقدة، ورأت أن الاتفاقية لم تسهم في تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، بل اعدتها خطوة أحادية الجانب تفتقر إلى العدالة، ولا تفي بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأكدت قطر أن كامب ديفيد عكست تراجعاً واضحاً في الدور المصري تجاه القضايا العربية الكبرى، ولاسيما القضية الفلسطينية، أذ اعدت أن مصر تخلت عن مسؤولياتها القومية في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وركزت بشكل أساس على تحقيق مكاسب داخلية وضمان استقرار علاقاتها الثنائية مع الكيان الصهيوني ، وفقاً للقراءة القطرية، أضعف الموقف العربي الجماعي، وترك فراغاً في القيادة السياسية العربية، وهو ما استفادت منه (الكيان الصهيوني) لتثبيت هيمنتها في المنطقة وإضعاف أي جبهة موحدة تقف ضدها^(٣).

(١) جريدة العروبة القطرية ، العدد ٤٤٣ ، ٢٨ أيلول ١٩٧٨

(٢) بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مجلد ١٤ / ١ ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٦ .



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

ومن هذا المنطلق، كانت قطر ترى أن اتفاقية كامب ديفيد لم تقتصر آثارها على العلاقات المصرية-الصهيونية فحسب، بل امتدت لتؤثر سلباً في النظام الإقليمي العربي ككل، أذ نجحت الكيان الصهيوني من خلالها في عزل مصر عن محيطها العربي، ما قلل من قدرتها على أداء دور مؤثر في القضايا الإقليمية، ولا سيما القضية الفلسطينية، وكان هذا العزل الاستراتيجي، باعتقاد قطر جزءاً من استراتيجية الكيان الصهيوني بـ"طويلة الأمد" هدفت إلى تفتيت وحدة الصف العربي وإضعاف الموقف التفاوضي للدول العربية^(١) ومن ثم فإن الموقف القطري من كامب ديفيد لم يقتصر على النقد السياسي بل انطلق من رؤية استراتيجية أوسع تعد الوحدة العربية والتكاتف الجماعي هما السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها قضية فلسطين^(٢) وأن الاتفاقية غير واضحة ولا تلبّي مطالب الدول العربية، وأن (الكيان الصهيوني) لم تقدم ضمانات أو تعهدات تلزمها بتطبيق ما تضمنته الاتفاقية، وأن موقف قطر هذا جاء للحفاظ على وحدة الصف العربي الموحد وإلى رفض الاتفاقية^(٣).

من خلال ما تقدم، يتضح لنا أن العلاقات المصرية - القطرية مرت بمراحل عدة بحسب تطور الأوضاع والأحداث في المنطقة العربية وبالأخص موقف مصر من القضية الفلسطينية وبفرض القضايا الأخرى ومنها الحرب الأهلية اللبنانية كما سنتطرق له في المبحث القادم.

(١) بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد ١٤ / ١، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) حمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة سياسية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص ٧٦.٧٧؛ جريدة السياسة الكويتية، العدد ٨٧٦. ٣ تشرين الاول ١٩٧٧.

(٣) سلمى عدنان محمد، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٩.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

المبحث الثاني: أفر الحرب الأهلية اللبنانية في العلاقات المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧.

لم تكن الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ وليدة الصدفة إذ كانت هناك تراكمات ومشاكل داخلية وأخرى خارجية أسهمت في النهاية على اندلاعها، وأدت الحرب الأهلية بين اللبنانيين والفدائيين الفلسطينيين في توتر الأوضاع العامة^(١). فضلاً عن ذلك كان هنالك عامل مؤثر لا تقل أهمية عن التوترات المذهبية والسياسية، المتمثلاً بالعامل الاقتصادي، إذ كان هناك عدم عدالة في توزيع الدخل الاقتصادي بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني^(٢). وبدأت ملامح تلك الحرب الأهلية تظهر بشكل علني منذ يوم ١٦ شباط ١٩٧٥ نتيجة الصدمات التي حدثت في مدينة صيدا والتي استمرت لأيام عديدة بعد ذلك توتر الوضع في خروج العديد من المظاهرات في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية ضد الجيش اللبناني^(٣).

وفي أثناء ذلك كان رد فعل المناطق ذات الأغلبية المسيحية بخروج بمظاهرات مؤيدة للجيش، الأمر الذي أدى إلى بروز الانقسام وظهور أزمة وزارية حملت القوى الإسلامية الحكومة مسؤولية تأزم الوضع الأمني في لبنان، وكذلك طالب العديد من المعارضين بضرورة اقالة قائد الجيش العماد إسكندر^(٤) والحكومة اللبنانية، لكن الطرفين رفضا الانصياع لتلك المطالب، ما أدى إلى توتر الأوضاع وظهور التناقضات بين الأطراف اللبنانية^(٥).

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، المصدر السابق، ص ٤٣٩.

(٢) لطيف ثجيل لطيف الصافي، التنوع الطائفي وأثره على الحياة السياسية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٥ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعه ذي قار، ٢٠١٨، ص ١٧٤.

(٣) عوده يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الأعلام: دراسة مقارنة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٥.

(٤) العماد إسكندر: شخصية عسكرية لبنانية بارزة ولد عام ١٩١١، شغل مناصب قيادية في الجيش اللبناني خلال فترات حرجية من تاريخ لبنان الحديث، بما في ذلك مرحلة الحرب الأهلية. عرف بإسهاماته في تنظيم الوحدات العسكرية ومحاولة الحفاظ على استقرار الجيش وسط الانقسامات الداخلية والصراعات الطائفية التي ميزت تلك الحقبة توفي في عام ٢٠٠٥.

للمزيد ينظر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٥) هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٩.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

وكانت لحادثة عين الرمانة^(١)، التي حدثت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ الأثر المهم والمؤثرة في قيام الحرب الأهلية، ولاسيما انها وقعت بعد أكثر من ثلاثة أشهر على حادثة صيدا، وتطورت الأوضاع بأرسال منظمة التحرير الفلسطينية بعض فصائلها المسلحة الى منطقة عين الرمانة وسعت الى اقتحامها من محاور ثلاثة، وانتجت تلك العملية أندلاع مواجهات بين مختلف الأطراف التي يسكنها بعض النازحين من الشيعة، واستطاعت القوى المسيحية ومساعدة بعض قوى الامن اللبنانية من التصدي لهجوم الفصائل الفلسطينية^(٢).

وأخذت القوى المسيحية المسلحة العمل على تحجيم النفوذ الفلسطيني في لبنان وأضعافه بأي طريقة كانت لكن القوى اليسارية والإسلامية شعرت أنه أي تجريد للسلاح الفلسطيني بمثابة القضاء على دورهم في لبنان لذلك دعمت الفلسطينيون في مواجهة الكتائب المسيحية^(٣).

وبعد واقعة صيدا، كانت مصر تراقب تلك الأحداث عن كثب ولاسيما وأن المعارك لم تتوقف، ورأى السادات أهمية التدخل لتسوية الأزمة اللبنانية وإنهاء حالة التوتر والفوضى وعدم استتباب الأمن وانتشار التوترات في أغلب المدن اللبنانية، وعليه أعلن السادات عن مبادرة للتدخل المباشر عن طريق وزير خارجيته إسماعيل فهمي لبحث تطورات في لبنان مع بعض الجهات التي لها تأثير في مجرى القتال، لكنه أخفق في مسعاه نتيجة إصرار الأطراف المتصارعة في لبنان على مواصلة القتال^(٤).

(١) عين الرمانة: احد الاحياء اللبنانية والتي يسكنها أكثرية مسيحية ويبعد عن بيروت ما يقارب ١٧ كم ويتبع إداريا لقضاء عالية . للمزيد ينظر : هشام قبلان، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٢) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية اللازمة اللبنانية ١٩٧٣ ، ج١، ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي، د.م، ١٩٨٥، ص ٨٢.

(٤) نبيل علي فيصل المحمدي، موقف مصر من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية -ابن رشد ، جامعة بغداد، ص ٥٦-٦٠.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

ورافق اتساع الاحداث في لبنان مواقف الحكومة المصرية فقد أعلن الرئيس المصري انور السادات في ١٣ نيسان ١٩٧٥ بياناً أشار فيه الى قلق مصر الشديد لما يحدث في لبنان وطلب من جميع الأطراف المتحاربة في لبنان الى حقن الدماء والابتعاد عن الفتنة والحفاظ على أرواح اللبنانيين جميعاً ودعاهم الى ضبط النفس وافشال المؤامرات الخارجية التي يتعرض لها الشعبين اللبناني والفلسطيني معاً^(١).

انور السادات أقترح في ١٤ نيسان ١٩٧٥، على محمود رياض^(٢) الأمين العام لجامعة الدول العربية الذهاب إلى لبنان للتوسط بين الأطراف اللبنانيين، بهدف ايجاد المناخ الملائم للمباحثات والمصالحة بين الأطراف اللبنانية، وأثناء وصول محمود رياض اجتمع برئيس الوزراء اللبناني رشيد الصلح^(٣)، وبعض السفراء العرب وكان من بينهم القائم بالأعمال في السفارة القطرية يوسف بن محمد عبيدان الذي أبدى اهتماماً ودعماً كبيراً للموقف المصري المساند للشعب اللبناني^(٤).

(١) عبد المجيد الرفاعي، لبنان المؤامرة ، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٥.

(٢) محمود رياض (١٩١٧ - ١٩٩٢م) عسكري وسياسي مصري ولد في مصر، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٤م ، وفي عام ١٩٤٣م التحق بكلية اركان الحرب في عام ١٩٤٨م، عين مديراً للمخابرات الحربية في غزة، انتقل إلى وزارة الخارجية عام ١٩٥٤م، عين سفيراً لدى سورية عام ١٩٥٥م، وعمل مستشاراً للرئيس عبد الناصر للشؤون السياسية ما بين عامي (١٩٥٨ - ١٩٦٢م)، وفي عام ١٩٦٤م، اصبح وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٧١م، عينه الرئيس أنور السادات مستشاراً سياسياً لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٢، وفي ايار ١٩٧٢، انتخب أميناً عاماً للجامعة العربية استقال في عام ١٩٧٩م. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، م ٢ / ١٩١٢.

(٣) رشيد الصلح : (١٩٢٦-٢٠١٤) سياسي لبناني بارز شغل منصب رئيس الوزراء في فترتين مختلفتين. وُلد في بيروت لعائلة سياسية عريقة، وهو نجل الزعيم اللبناني رياض الصلح، أول رئيس وزراء للبنان بعد الاستقلال. تولى رئاسة الحكومة للمرة الأولى عام ١٩٧٤ في فترة اتسمت باضطرابات سياسية واقتصادية، ثم عاد إلى المنصب عام ١٩٩٢ بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. عُرف بمواقفه المعتدلة وسعيه لتحقيق التوافق الوطني بين الطوائف اللبنانية، كما ساهم في مرحلة إعادة بناء الدولة بعد الحرب. للمزيد ينظر: خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة العربية المعاصرة، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٨٥.

(٤) نبيل علي فيصل المحمدي، المصدر السابق، ص ٦١.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

كانت قطر تساند الحكومة اللبنانية وتدعوها للحفاظ على الامل والاستقرار في لبنان، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم تجريد سلاحها، وعدت قطر منظمة التحرير الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ولا يجوز اخراجها من اية تسوية تخص مستقبل الدولة الفلسطينية، التي تعتقد قطر بأنها الحل الوحيد، لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الاوسط وتحقيق السلام العادل^(١).

وأثناء الاجتماع بين رياض الصلح الممثل عن جانب المصري والقائم بالأعمال القطري في بيروت اتفق الطرفان على أن الحكومة اللبنانية وحدها التي لها الحق في اتباع مختلف الوسائل للحفاظ على سلامة أرواح اللبنانيين و الفلسطينيين وعدم التعدي على أحد، وكذلك ابقاء الأزمة اللبنانية في ضمن الشأن العربي ومنع تدخل الأطراف الخارجية فيها لأن ذلك سيؤدي إلى توسيع دائرة الصراع ويدفعها إلى الخروج عن السيطرة^(٢).

وفي ٥ نيسان ١٩٧٥ ناشد الرئيس السادات الرئيسين اللبناني سليمان فرنجية^(٣)، وياسر عرفات إلى دعم مبادرة المبعوث المصري وإبعاد العقبات كافة التي تمنع نجاح المبادرة، وكادت أن تنجح المبادرة المصرية في إنهاء الصراع في لبنان في ١٦ حزيران

(١) وزارة الخارجية والمغتربين ، الكتاب الابيض اللبناني - وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية ١٩٧٥-١٩٧٦ ، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٠.

(٢) وثيقة حرب لبنان ، ج ١ ، دار الصياد ، بيروت، ١٩٧٧، ص ٩-١١.

(٣) سليمان فرنجية (١٩١٠ - ١٩٩٢) رئيس الجمهورية اللبنانية (١٩٧٠ - ١٩٧٦)، ولد في اهدن بلبنان، وتلقى علومه الثانوية في مدرسة الآباء العازاريين في حي عينطورة ومارس التجارة والتصدير، وانتخب في الاعوام (١٩٦٠م - ١٩٦٤م - ١٩٦٨م)، نائباً عن دائرة زغرتا، وتقلد مناصب وزارية عديدة ابرزها وزير للبريد والبرق والهاتف في عام ١٩٦٠م ، ثم وزير للداخلية عام ١٩٦٨م، ووزير للعدل عام ١٩٦٩م، انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية عام ١٩٧٠م، بدعم " الحلف الثلاثي " الذي تبنته الطائفة المارونية. ثم شكل فرنجية ميليشيا جيش تحرير زغرتا، ليكون أحد أبرز زعماء قوى اليمين الماروني). للمزيد ينظر: الدار العربية للوثائق، ملفات العلم العربي، ل ١ / ١٩٠١؛ مرتضى خلف حسين، فؤاد بطرس ودوره السياسي في لبنان ١٩١٧-١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار ، ٢٠١٨، ص ١١٣.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

١٩٧٥، بعد وقف القتال من جانب حزب الكتائب^(١) وتوقيع وثيقة، نصت على أن المقاومة الفلسطينية ليست في ضمن الطوائف والمكونات الموجودة في لبنان، ولا تعد من الأحزاب اللبنانية^(٢).

وكان موقف الحكومة القطرية منذ قيام الحرب الأهلية في لبنان داعياً في الوصول إلى حل سلمي وإنهاء التوترات بين الأطراف اللبنانية، ودعت كذلك إلى حل الخلافات واستخدام روح التعقل والتفاهم السياسي، وعملت على ضرورة حل الأزمة اللبنانية داخلياً ودون السماح لدخول أطراف خارجية في الأزمة، كذلك أيدت المبادرة المصرية في هذا الجانب بحصر القضية في ضمن الأطراف العربية فقط^(٣).

شاركت قطر في ٢٨ إلى ٣٠ حزيران ١٩٧٦ باجتماع مجلس جامعة الدول العربية الملعة في القاهرة لمناقشة تطورات الوضع في لبنان ونصت القرارات الاجتماع على المطالبة بوقف إطلاق النار فوراً وإلزام كافة الدول العربية التي أعلنت عن استعدادها للإسهام في تشكيل قوات الردع العربية^(٤) في لبنان وأعلنت عن استعدادها لإرسال قوات وبدون شروط مسبقة^(٥).

(١) حزب الكتائب اللبناني: أسسه بيار الجميل عام ١٩٣٦، وكان في بدايته على شكل منظمة، ثم تحولت عام ١٩٥٢، إلى حزب سياسي باسم الكتائب اللبنانية، وطلب مساعدة مالية من (إسرائيل) لتمويل حملته الانتخابية، فقدمت لهم إسرائيل مبلغ (٣,٠٠٠) دولار أمريكي، لكن الحزب لم يحصل على أي مقعد نيابي في تلك الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٢، ويستند الحزب إلى مفاهيم عسكرية أساسها الميليشيات، أدى الحزب دوراً في الحياة السياسية اللبنانية في عهد كميل شمعون ١٩٥٢ - ١٩٥٨، انتشر الحزب بين أوساط المسيحيين في لبنان بشكل عام، والطائفة المارونية بشكل خاص. للمزيد ينظر: ملفات العالم العربي،

(٢) ملف العالم العربي، ١٩٧٦، رقم ٥٩٦، ١٥ اذار ١٩٧٧.

(٣) مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو خليفة بن حمد ال ثاني امير دولة قطر، ص ٨٤.

(٤) قوات الردع العربية: هي قوات تشكلت فيه بقرار من جامعة الدول العربية عام ١٩٧٦ لوقف الحرب الأهلية اللبنانية، حيث ضمت في الغالب قوات سورية (٣٠ ألف جندي) مع مشاركة رمزية من دول عربية كالسعودية والسودان، تحت غطاء شرعي عربي لـ"فصل الفصائل المتحاربة وحماية المدنيين". لكنها تحولت مع انسحاب معظم الدول المساهمة بحلول ١٩٧٩ إلى أداة سورية للهيمنة على لبنان، بدعم سعودي-مصري لمواجهة النفوذ الفلسطيني المدعوم سوفيتياً، ما أفرغ مهامها المعلنة من محتواها لصالح تعزيز الوجود العسكري السوري، الذي استمر حتى ٢٠٠٥ رغم انتقادات بتهميش السيادة اللبنانية وانحياز القوات لطرف على حساب آخر، ما =



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

وشارك أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٦ وخاطب ممثلي الدول العربية أثناء انعقاد المؤتمر بأهمية إيجاد حلول مناسبة لتلك الأزمة في لبنان وأثناء كلمته في المؤتمر تحدث قائلاً: "أن الأحداث في لبنان تهمنا كثيراً وتؤلمنا جداً لأن ما جرى على الساحة اللبنانية لم يخدم إلا أعدائنا المتربصين بقضيتنا ونحن واثقون أن الأخوة في لبنان سعوا إلى مواجهة المخاطر التي تحيط بلدهم وأنهم سيتوصلون إلى الحلول التي تجعل الآلفة تعود بين الإخوان"^(٢).

وفي ختام المؤتمر صدر البيان الخاص بالمؤتمر تضمن تطبيق المقررات والبيانات والملاحق الصادرة على القمة السادسة التي انعقدت في الرياض بحضور الدول العربية كافة، وفي نهاية المؤتمر أعلنت قطر مساندتها لجهود مصر في إعادة بناء لبنان وتقديم المساعدات اللازمة وبالخصوص المالية والمشورة لإزالته آثار الدمار والقتال وتحجيم مخاطر تدخل الأطراف الخارجية وضرورة إيجاد التفاهم والمصالحة بين الشعب اللبناني والأطراف الفلسطينية^(٣).

ويبدو الموقف القطري تجاه الأزمة اللبنانية، لم يكن بقوة الموقف المصري وذلك لأسباب عديدة منها انشغال دولة قطر في الخلافات السياسية التي نشبت في البلاد عام ١٩٧٦ ولاسيما، بعد القرار الذي اتخذته خليفة بن حمد بتعيين ابنه حمد ولياً للعهد في ٦

=جعلها نموذجاً للتدخل العربي المثير للجدل بين الأهداف الإنسانية والواقع الجيوسياسي. للمزيد ينظر: فؤاد عوان، قوات الردع العربية في لبنان الوضع القانوني والسياسي والعسكري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٣-٧٧.

(١) ياسر حمد خليفة ضايح الدليمي، المصدر السابق، ص ٢١٣-٢١٥.

(٢) نقلاً عن: جمال زكريا، المصدر السابق، مجلد ٥، ص ٢٦٨؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٦، ٣٢٩٩٩، ١٦ أيار ١٩٧٦.

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٦، ٣٢٩٩٩، ١٦ أيار ١٩٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

كانون الأول ١٩٧٦، ما تسبب في خلافات واستياء العائلة المالكة و المعارضة السياسية في قطر، أذ أنه بعد ان عين ابنائه الآخرين في وزارة الدفاع والمالية وبعض المناصب الاخرى، لذا شعرت المعارضة ان حاكم قطر يتجه نحو سياسة الاستحواذ على المناصب السياسية في الدولة واحتكار السلطة بيده وعائلته وأصبح هاجز الانقلاب الذي يسيطر على حمد بن خليفة الامر الذي انعكس سلبياً على سياسة قطر الخارجية فيما يخص الأزمة اللبنانية^(١).

وفي أواسط عام ١٩٧٦ ، أثناء توسع دائرة الصراع في لبنان سعت دولة قطر إلى التقريب بين أطراف النزاع في لبنان، ورأت أن الدور السوري والمصري له أهمية كبيرة يمكن من خلاله التوصل إلى حل نهائي لإنهاء الصراع والقتال في لبنان^(٢) ومع تسارع الأحداث الكبيرة في لبنان كانت حكومتا قطر والمملكة العربية السعودية تريان أن على الرغم من المعاناة التي يتعرض لها اللبنانيون، أنه يتوجب أن يكون هناك ضرورة لوقف اطلاق النار والدخول في مباحثات للوصول على مصالحة وطنية بين الأطراف كافة^(٣).

وأثناء تلك الاحداث، رأت قطر أن الجهود المصرية بدأت واضحة أثناء قمة العربية المصغرة في الرياض في ١٩٧٦، وكانت تراها مهمة جداً لتسوية النزاع، وأن الدور المصري بقيادة السادات له أهمية كبيرة في التوصل إلى حل يرضي الأطراف من خلال التعاون مع المملكة السعودية العربية، وأن تلك القرارات كانت لها اهمية من حيث إن ، المؤتمر تضمن الدعوة لوقف اطلاق النار وإنهاء القتال في لبنان كافة، ودعم قوات الأمن اللبنانية للسيطرة على الأوضاع، وأن قطر دعمت بقوة قوات الردع العربية الموكله بالإشراف على وقف اطلاق النار من خلال اسهامها المالي في تلك القوات^(٤).

(١) ملف العالم العربي ، ل ٤، بيروت، ١٩٧٦، ص ١١١٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول تلك الاحداث ينظر: جريدة العرب، الدوحة، العدد ٧٠١ ، كانون الثاني ١٩٧٦.

(٣) وثيقة حرب لبنان ، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦٧-٢٨٠؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، المصدر السابق، ص ٦-٧.

(٤) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٧٠٧، ١٤ نيسان ١٩٧٦؛ جريدة الراي العام، الكويت، العدد ٤٤٠٥، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٦.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

التقى الرئيس المصري انور السادات في ٨ كانون الثاني ١٩٧٧ بوفد رسمي لبناني ، حذر السادات أثناء اللقاء من امكانية عودة الصراع من جديد في لبنان لاسيما، بعد توسيع دائرة الخطف في مناطق بيروت وصيدة^(١).

أوضح وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي أثناء انعقاد مجلس الشعب المصري في ١١ كانون الثاني ١٩٧٧ ، أن موقف مصر كانت وما زالت تحاول حقن دماء اللبنانيين والفلسطينيين كافة دون تمييز، وأشاد بموقف الدول العربية وبالخصوص دولة قطر واميرها خليفة بن حمد ال ثاني في الحفاظ على التضامن العربي ونبذ التفرقة الطائفية في لبنان^(٢).

وأثناء ذلك قام السادات بجولة عربية شاملة الاردن وقطر وبعض الدول العربية أثناء وصوله الى قطر في ١٩٧٧ بحث مع القطريين الأزمة اللبنانية واهمية تضافر الجهود بين العرب لمنع توسع القتال في لبنان، واتفق الجانبان المصري والقطري على منع تعالي الاصوات التي تنادي بتقسيم لبنان على اساس طائفي^(٣).

ومن جانب اخر، ايدت القاهرة والدوحة وجود القوات الردع العربية في لبنان، وابدى الطرفان دعماً لوجودها الذي عوض عن وجود القوات السورية في لبنان، وطالبت الحكومة اللبنانية تمديد وجود قوات الردع العربية للسيطرة على الأوضاع في لبنان^(٤).

عقد في ٣ آذار عام ١٩٧٧ اجتماع خاص لوزراء خارجة العرب في القاهرة وبحضور (٦٠) دولة عربية وأفريقية، وصرح إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري أن بلاده ترى ان الوضع في جنوب لبنان أصبح ليس وضعاً داخلياً فقط، وانما أصبح يتجاوز لبنان كلها،

(١) الأهرام، القاهرة، العدد ٣٢٩٠٢، ٩ كانون الثاني ١٩٧٧.

(٢) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٧ ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، د. ت. ، ٩، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤) الأهرام، القاهرة ، ٣٢٩٠٧، ٧ كانون الثاني ١٩٧٧.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية-القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

لأنه أصبح بمثابة تناقض أثر في الوضع اللبناني كافة وأن وجود قوات الردع العربية في حفظ الأمن له أهمية مهمة في السياسة الخارجية المصرية للحد من الصراع في لبنان^(١). وفي السياق ذاته، أعرب وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد آل ثاني، عن تقديره للجهود المصرية، مؤكداً توافق مواقفه مع القاهرة بشكل شبه كامل، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة لبنان ومنع تفككه وتوسع دائرة الصراع فيه، وكذلك اوضح بضرورة تمديد قوات الردع العربية ودعمها في الاستمرار في تأدية واجبها ولاسيما، وأن قطر أعلنت استعدادها لتمويل تلك القوات مالياً لاستمرار تأدية واجباتها ومنع تدخل الدول الخارجية في الأزمة اللبنانية^(٢).

نستنتج أن الموقف المصري والقطري من الحرب الأهلية اللبنانية في تلك المدة، كان له أهمية كبيرة وبالخصوص الدور المصري، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات منها مكانة ونفوذ مصر في الساحة العربية والاقليمية مقارنة بدولة حديثة كدولة قطر التي ما زالت في مرحلة البحث عن أداء دور مؤثر في القضايا العربية، لذلك لم تسبب الحرب الأهلية اللبنانية أية انعكاسات واضحة على طبيعة العلاقات بين البلدين، نظراً لأن مصر وقطر سعت للحفاظ على التضامن العربي وابعاد الأطراف الخارجية من التدخل في الوضع اللبناني، ورأت قطر أن الهدف من التدخل المصري في الشأن اللبناني للحد من منع تدخل الأطراف غير العربية في الأزمة اللبنانية ولاسيما (الكيان الصهيوني)، التي كانت أحد الأطراف المؤثرة في تحريك الأوضاع في لبنان، وإن وجود مصر يوازن من طبيعة ذلك الصراع.

لذلك تأثرت العلاقات المصرية-القطرية بالحرب الأهلية اللبنانية نتيجة تباين المواقف السياسية، إذ دعمت مصر حلاً عربياً موحداً، بينما كانت قطر تميل إلى دعم أطراف معينة في لبنان، مع تدخل السعودية لدعم القوى السنية والمواقف الخليجية. أدى ذلك إلى توتر في

(١) الوثائق الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١١؛ نبيل علي فيصل المحمدي، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، ص ٧، ص ٧؛ الأهرام، العدد ٣٢٩٠٨، ١٥ كانون الثاني ١٩٧٧.



الفصل الثاني: العلاقات السياسية المصرية - القطرية ١٩٧٧-١٩٧٥

التعاون الاقتصادي والسياسي بين القاهرة والدوحة، وعزز حساسية مصر تجاه التدخلات الأجنبية، كما أبرزت الحرب اختلاف أولويات القاهرة والدوحة في معالجة الأزمات الإقليمية.

الفصل الثالث

العلاقات السياسية المصرية- القطرية في ظل الخلافات

العربية - العربية ١٩٧٨ - ١٩٨١

المبحث الأول : الموقف القطري من اتفاقية كامب ديفيد

بين مصر والكيان الصهيوني ١٩٧٨

أولاً : توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد

ثانياً : الموقف القطري من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨

المبحث الثاني : موقف دولة قطر من المعاهدة المصرية – الصهيونية ١٩٧٩

المبحث الثالث : القضية الفلسطينية في ظل الخلافات المصرية- القطرية

١٩٨٠ - ١٩٨١



المبحث الأول : الموقف القطري من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني عام

١٩٧٨

أولاً : توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ :

سعت (الكيان الصهيوني) إلى اخراج مصر من معادلة الصراع العربي - "الصهيوني" ، وزجها في مفاوضات منفردة معها، يعود آنذاك بالفائدة على قوتها في المنطقة، فضلاً عن أن مصر في عهد السادات كانت مستعدة هي الأخرى للبحث عن تسوية مع "الكيان الصهيوني" ^(١). حيث أطلق الرئيس المصري أنور السادات في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٧ مبادرته للسلام، وفي ١٩ تشرين الثاني من العام نفسه ^(٢)، ووسط ذهول وعدم تصديق العالم قام السادات بمقابلة رئيس وزراء "الصهيوني" مناحيم بيغن (Menachem Begin) ^(٣) في القدس ، وأجرى محادثات حول السلام بين البلدين ^(٤).

(١) خالد حماد احمد عياد ، سياسة الولايات المتحدة اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية ١٩٧٣-٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٤ ، ص ٢٧.

(٢) بشاره خضر ، اوربا وفلسطين من الحروب الصليبية وحتى اليوم ، ترجمة : منصور القاضي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧٨.

(٣) مناحيم بيغن : ولد عام ١٩١٣ ، في بريست ليتوفسك (Treaty of Brest-Litovsk) في بولندا ، ودرس القانون في جامعة وارسو ، وبدأ حياته السياسية وكان لا يتجاوز الثالثة عشرة من عمره ، عندما انضم إلى حركة هاشومير هاتسيير الصهيونية اليسارية، وعندما بلغ ال ١٦ انضم إلى حركة البيتار ، وفي عام ١٩٣٨ عين ممثلاً لتلك الحركة على مستوى الدولة، واثاء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، انضم إلى كتيبة الجنرال اندرس بيغن في الجيش البولندي التي انتقلت من الاتحاد السوفيتي عن طريق ايران والعراق إلى فلسطين، وفي ١٩٤٣ اطلق سراحه من الجندية وقرر البقاء في فلسطين، أذ عُين قائداً لمنطقة (اتسل) ، التي قررت التمرد ضد البريطانيين في فلسطين والعمل على إقامة دولة يهودية فيها ، وبعد قيام اسرائيل ١٩٤٨، ترأس بيغن الحزب الذي أقامه حزب حيروت (الحرية) ، ووصل إلى الحكم في أعقاب فوز حزبه مع الاحزاب التي شاركت في انتخابات ١٧ أيار ١٩٧٧ ، وتوفي عام ١٩٩٢. للمزيد ينظر : خليل حنا تادرس ، مناحيم بيغن ، الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣-١٦.

(٤) وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات (السياسة الخارجية والأمن والنفط) ، ترجمة : حسين موسى، الحقيقة برس ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٨.



انقسمت مواقف الدول العربية بعد زيارة السادات للقدس إلى ثلاث مجموعات^(١): المجموعة الأولى (الرافضون) وتضم الدول: التي يمكن وصفها بأنها الأكثر راديكالية^(٢) وهي سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية وقد انضمت إلى هذه المجموعة منظمة التحرير الفلسطينية ، وسمت هذه المجموعة نفسها « بجبهة الصمود والتصدي » وقد اتخذت هذه المجموعة موقفاً متشدداً و معادياً لمبادرة السادات واعدها خيانة للقضية العربية وسعيًا من السادات وراء حل منفرد مع الكيان الصهيوني .

المجموعة الثانية (المؤيدون): وعلى رأسهم الملك الحسن الثاني^(٣) ملك المملكة المغربية ،الذي أدى دوراً كبيراً في الاتصال السري السابق على مبادرة السادات بين حسن التهامي ممثل للسادات وموشي ديان (Moshe Dayan)^(٤) ممثل الكيان الصهيوني ، وقد اتخذ

(١) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد ، دار طلاس للدراسات ، دمشق ، ١٩٨٤ ، ص ٦٢ .
(٢) راديكالية: هي اتجاه فكري أو سياسي يسعى إلى إحداث تغيير جذري وشامل في البنى القائمة، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو دينية. يرتبط المفهوم برفض الإصلاحات التدريجية والاكتماء بالمطالبة بتحويلات عميقة وسريعة. غالباً ما تتبنى الحركات الراديكالية خطاباً نقدياً للأنظمة السائدة، وتسعى إلى قلب موازين القوة بوسائل فكرية أو عملية. وقد تأخذ الراديكالية طابعاً سلمياً إصلاحياً، أو تتطور إلى أشكال متطرفة وعنيفة تبعاً للظروف والسياقات للمزيد ينظر: صلاح الدين محمد أبو الرب، السياسة الإسلامية والاسلام السياسي، دار الخليج، الشارقة- ٢٠١٨ ، ص ١١٣-١١٥ .
(٣) الحسن الثاني (١٩٢٩-١٩٩٩): ملك المملكة المغربية ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٩٩ ، وهو نجل الملك محمد الخامس. تميز حكمه بترسيخ النظام الملكي وتعزيز سلطة الدولة المركزية، إضافة إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة تجمع بين الانفتاح على الغرب والتضامن مع القضايا العربية. لعب دوراً بارزاً في دعم القضية الفلسطينية والمشاركة في الجهود العربية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. كما عُرف بمهاراته الدبلوماسية وقدرته على لعب أدوار وسيطة في النزاعات الإقليمية. للمزيد ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١-١٢ .
(٤) موشيه ديان : ولد في ٢٠ أيار/مايو ١٩١٥ في كيبوتس "ديغانيا" بفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتوفي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. كان قائداً عسكرياً وسياسياً بارزاً في "إسرائيل"، شغل منصب رئيس الأركان (١٩٥٣-١٩٥٨) ووزيراً للدفاع (١٩٦٧-١٩٧٤) حيث ارتبط اسمه بحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية والقدس والجولان وسيناء، ثم تولى وزارة الخارجية (١٩٧٧-١٩٧٩) وساهم في مفاوضات "كامب ديفيد" وتوقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩ .



الرئيس السوداني جعفر النميري^(١) و سلطان عمان قابوس بن سعيد^(٢) بدورهما موقفا متعاطفا مع المبادرة كل لاعتباراته الخاصة به .

المجموعة الثالثة (الصامتون) : تكونت من دولة قطر والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية ودولة الكويت والبحرين والامارات ، إذ لم تهاجم دول هذه المجموعة الزيارة ولم تُرحب بها ، بل آثرت التريث والانتظار في متابعة تبعات تلك الزيارة ، واحتفظت بسفرائها في مصر حتى إيضاح تطورات الأوضاع^(٣).

وكانت أهم مبررات الأنظمة العربية الرافضة والصامته هي : ان الكيان الصهيوني التي قامت بقوة السلاح لن يجدى معها الحوار أو التعايش السلمى الذي ينشده السادات ،ولا سيما أن ميزان القوى في المنطقة لصالحها آنذاك، وأن أية اتفاقية أو تسوية مع من تعكس تفوقها العسكري، واستسلام الأطراف العربية . المخاوف التي تساور دول المشرق العربي من تنامي قوة (الكيان الصهيوني) في غياب مصر وهذا يعني سيطرة (الكيان الصهيوني) سياسيا وعسكريا واقتصادياً

(١) جعفر النميري : ولد في الأول من كانون الثاني عام ١٩٣٠، في قرية ود النميري التي تقع في شمال السودان، وتلقى تعليمه مرحلة الابتدائية في مدرسة الهجرة في أم درمان ، والمتوسطة والثانوية بمدرسة ود مدني في الاميرية ثم مدرسة حنتوب ، الا أنه لم يستطع من اكمال دراسته ، فدخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٥١ برتبة ملازم ثانٍ، وعُتلى مناصب عدة في الجيش السوداني شمالا وجنوباً ،حتى تولي منصب رئيس السودان لمدة ١٩٦٩- ١٩٨٥ ، وتوفي عام ٢٠٠٩ . للمزيد ينظر : دعاء محمد عبد علي ،جعفر النميري ودوره السياسي في السودان حتى ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.

(٢) قابوس بن سعيد : سلطان دولة سلطنة عُمان، ولد السلطان قابوس بن سعيد في مدينة صلالة بجنوب عُمان ١٩٤٠م وعندما بلغ السادسة من عمره بدأ سيرته التعليمية في مدارس عمان وظل بها إلى أن أكمل تعليمه الأساسي وسافر بعد ذلك للدراسة في المملكة المتحدة والتحق هناك بكلية سانت هيرست العسكرية وأكمل دراسته هناك بتفوق وعاد بعد ذلك إلى بلده عمان ليسهم في بنائها ورفعتها. وبدأ تسلم مقاليد الحكم بنفسه، وكان ذلك في يوم ٢٣ تموز عام ١٩٧٠ م ووقف الشعب العماني خلف هذه الحركة وأيدها وساندها واستمر في الحكم عمان حتى ٢٠٢٠ للمزيد ينظر: رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العمانية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ص ٤٦-٥٠.

(٣) محمد إبراهيم كامل ، المصدر السابق ، ص ٦٢.



على مقدراتها . وكانت عروبة مصر والمسألة القومية أحد الاعتبارات الهامة ، فما زالت قضية الوحدة أمل الكثيرين في العالم العربي لاسيما المثقفون الذين يرون فلسطين القضية ومصر المجتمع الرائد هما محور العمل الوحدوي، وتعنى التسوية مع (الكيان الصهيوني) زوال قضية فلسطين وغياب مصر عن الساحة العربية ، وفي غياب كليهما يتحول أمل الوحدة العربية الى سراب ^(١).

لم يأبه السادات للمواقف العربية فقام بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ أيلول ١٩٧٨ ، في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية باجتماع ضم وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر "والكيان الصهيوني " بعد سلسلة اجتماعات دامت ثلاثة عشر يوماً^(٢).

انتهى مؤتمر كامب ديفيد إلى وثيقتين تضمنتا اتفاقيتين الأولى: تشمل اطار السلام في الشرق الأوسط ، والثانية : تتضمن اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر والكيان الصهيوني ^(٣):

الاتفاقية الأولى : اطار السلام في الشرق الأوسط :

وتشتمل على مقدمة استرشادية ، ونظام اقرار مبدأ الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة ، وشكل وطبيعة السلام المتوقع بين مصر والكيان الصهيوني ، كذلك بين الكيان الصهيوني والأردن وسوريا ولبنان . وتضمنت قسمين :

(١) عاطف السيد ، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧-١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٧-١٧٨ .

(٢) منير الهور وطارق موسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٣ .

(٣) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٣-١٩٤ .



القسم الأول : الضفة الغربية وقطاع غزة ^(١):

نص على أنه ينبغي أن تشترك مصر والكيان الصهيوني والأردن وممثليو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية ولتحقيق هذا الهدف ، فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن تتم على خمس مراحل هي ^(٢):

١- لضمان نقل منظم وسلمي للسلطة ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات. ويتم في تلك المدة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة والقطاع قائم على الانتخاب الحر ، وانتهاء الحكم الصهيوني العسكري والمدني فوراً بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي تحل محل الحكومة العسكرية الصهيونية وإدارتها المدنية .

٢- أن تتفق مصر و(الكيان الصهيوني) والأردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي، ثم تتسحب القوات المسلحة الصهيونية مع بقاء بعض هذه القوات في مواقع أمن معينة، وتشكل قوة شرطة محلية من الفلسطينيين وقد تضم مواطنين أردنيين، وتعين دوريات مشتركة من قوات أردنية وصهيونية لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

٣- تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن يتأخر إلى العام الثالث من بداية المدة الانتقالية . وبحلول نهاية المدة الانتقالية يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و(الكيان الصهيوني) والأردن

(١) وثائق اتفاقيات كامب ديفيد ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٨٤ مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٨٧٨ ، ص ٢٢٠-

(٢) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ ؛ وثائق اتفاقيات كامب ديفيد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.



وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة ، ولأبرام معاهدة سلام بين (الكيان الصهيوني) والأردن يجرى انعقاد لجنتين منفصلتين تتكون احدهما من ممثلي مصر و(الكيان الصهيوني) والأردن والفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة للتفاوض على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها بجيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي (الكيان الصهيوني) والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين (الكيان الصهيوني) والأردن .

٤- اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن (الكيان الصهيوني) وجيرانها خلال المدة الانتقالية وما بعدها .

٥- تشكل خلال المدة الانتقالية لجنة مشتركة من ممثلي مصر والأردن و(الكيان الصهيوني) وسلطة الحكم الذاتي وتقرر صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧^(١).

٦- تتعاون مصر والكيان الصهيوني مع الأطراف الأخرى لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

القسم الثاني مصر والكيان الصهيوني :

تتعهد فيه كل من مصر و(الكيان الصهيوني) بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية المنازعات، وتتفقان على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الاطار، كما حدد الاتفاقية المبادئ المرتبطة حيث نص على : " أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين (الكيان الصهيوني) وكل من مصر والأردن وسوريا

(١) وثائق اتفاقيات كامب ديفيد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.



ولبنان، وعلى الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي في حالة سلام ... على أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على^(١):

- ١- اعتراف دبلوماسي كامل بين البلدين.
- ٢- إلغاء المقاطعات الاقتصادية.
- ٣- الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء القضاء .
- ٤- أوجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف الاسهام في صنع جو السلام والتعاون والصداقة

الاتفاقية الثانية : اطار الاتفاق المعاهدة سلام بين مصر و(الكيان الصهيوني)

وقد جاء في الديباجة : " توافق مصر و(الكيان الصهيوني) من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة السلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الاطار"، وقد أشار الى أن هدف المفاوضات وضع الخطوات التنفيذية للمبادئ الآتية^(٢):

- ١- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .
- ٢- انسحاب القوات المسلحة الصهيونية من سيناء في مدة ٢- ٣ سنة .
- ٣- استخدام المطارات التي يتركها الصهيونيون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ لأغراض المدنية فقط.

(١) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦ .



حق المرور الحر للسفن الصهيونية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨^(١)، وعدت مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مالية دولية على أن تفتح أمام الدول الملاحة أو للطيران كافة دون اعاقا أو تعطيل .

٤- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من ايلات مع حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن كفالة .

ثانياً : الموقف القطري من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ :

بعد توقيع المعاهدة عقد مجلس الوزراء القطري جلسة طارئة في ٢٠ أيلول ١٩٧٨ برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وتدارست الجلسة طبيعة القرار المصري في توقيع الاتفاقية ، والنتائج التي أسفر عنها توقيع تلك الاتفاقية^(٢)، وقد درس مجلس الوزراء القطري باهتمام النتائج التي اسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد، وأولى اهتماماً كبيراً بالمصالح العربية العليا في ظل الظروف المصرية التي مرت بها الدول العربية، وأكد مجلس الوزراء القطري التزاماً عليه أن يعلن للرأي العام موقفه ، ووفقاً لما استقر عليه الإجماع العربي وأيده المجتمع الدولي وجب أن تقوم التسوية السلمية العادلة الشاملة للنزاع العربي - الصهيوني على أسس رئيسة أهمها^(٣) :

(١) معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨: هي اتفاقية دولية وُقعت في القسطنطينية لتنظيم الملاحة في قناة السويس. نصّت على حيادية القناة وفتحها أمام جميع السفن في السلم والحرب دون تمييز. هدفت إلى ضمان حرية التجارة وحماية القناة من الاستخدام العسكري. وقعت المعاهدة القوى الكبرى آنذاك وهي بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية. وبالرغم من توقيعها، بقيت بريطانيا المسيطرة فعلياً على القناة واستخدمتها لأغراضها العسكرية والتجارية للمزيد ينظر: عبد السلام زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار زهران، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٩٥.

(٢) وكالة الأنباء القطرية ، وثائق قضية السلام في الشرق الاوسط ، ج ٢ ، مطابع الفهد ، الدوحة ، ص ٤٣.

(٣) سلمى عدنان محمد وآخرون ، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها (١٩٧٥-١٩٨٢ ، العدد ٣٧ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص ١٩٥.



١- تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ^(١)، ويستتبع تطبيق المبادئ والاحكام المنصوص عليها في القرار أعلاه ، وأول ما يستتبع هو انسحاب (الكيان الصهيوني) من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة المسلحة في عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس العربية ^(٢).

٢- الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، الأمر الذي يستوجب أن يسترد هذا الشعب وطنه، وأن يكون له حق تقرير مصيره بنفسه فوق أرض هذا الوطن ^(٣).

وأن دولة قطر تلتزم بشكل كامل بمقررات القمم العربية لاسيما قمم الجزائر ^(٤) والرباط عام ١٩٧٥ ^(٥)، وأن الحكومة القطرية ترى أن نتائج قمة كامب ديفيد لا تشكل أساساً صالحاً للوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ^(٦)، ودعا مجلس الوزراء القطري جميع الدول العربية إلى أن تقدر مسؤوليتها التاريخية، وأن تغلب الحكمة وأن تعمل بإخلاص لتجاوز الصعوبات، وأن تتجاوز الخلافات بينها لضمان تحقيق وحدة الصف العربي، التي تعد من العوامل الرئيسة لتحقيق نصر الامة العربية النهائي ^(٧).

وبناء على ذلك كان رد الفعل القطري هو أن صيغة كامب ديفيد للسلام ، غير مقبولة للسلام الدائم ؛ بسبب عدم وجود التزام "الكيان الصهيوني ي" واضح

(١) عبد الرزاق اليحيى ، بين العسكرية والسياسة ،دار الجليل والدراسات والأبحاث الفلسطينية ،الجليل، ٢٠٠٧، ص ٢٥٢.

(٢) أسعد كاظم جابر الغزي ، اتفاقية كامب ديفيد بين القبول والرفض (السعودية - قطر - الكويت - سلطنة عمان) نموذجاً ، مجلة الدراسات المستدامة ، مج ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٩٠٦.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، مج ٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٤) نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٦) أسعد كاظم جابر الغزي ، المصدر السابق، ص ١٩٠٧؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٧) اتفاق كامب ديفيد وآثاره (عرض وثائقي) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٤٢-١٤٣.



بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وحذف أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي نصت مؤتمرات القمة العربية على عدها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي طردته "الكيان الصهيوني " عن وطنه^(١).

لقد بررت الحكومة القطرية موقفها من اتفاقية كامب ديفيد أن هذه الاتفاقية لم تكن واضحة بشأن مطالب الدول العربية، وأن (الكيان الصهيوني) لم تقدم ضماناً أو تعهداً بالتزامها بتطبيق ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد والتزام قطر بالموقف العربي الموحد الرفض^(٢).

ودعت قطر الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد قمة عربية لمناقشة الموضوع، بهدف إصدار قرار بمعاينة مصر ؛ بسبب رضوخها بإعلان موافقتها على عقد اتفاقية حل من خلالهما جميع المشاكل العالقة مع "الكيان الصهيوني " ، وعليه عقدت الدول العربية مؤتمر القمة في بغداد في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٨ ، الذي قررت فيه دولة قطر وباقي الدول التي حضرت المؤتمر عدا السعودية مقاطعة مصر ، ورفض اتفاقية كامب ديفيد التي تجاهلت حقوق الفلسطينيين وحاولت تجاوزهم ، وقرر البيان الختامي للمؤتمر فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر في حال توقيع السادات اتفاقية سلام مع (الكيان الصهيوني)^(٣).

وكشفت قرارات قمة بغداد أموراً بقيت راسخة في أذهان المتفاوضين ، لكونها عقدت الحسابات الأمريكية والمصرية "والصهيونية " ، وذلك ما اتضح في اضطراب السادات إلى التلکؤ في التوقيع على مسودة المعاهدة عبر لجوئه إلى مسائل شكلية

(١) د. ك. و. ، ملفه رقم ٣٨٣/٩٥ ، وكالة الأنباء العراقية ، كامب ديفيد ، ١٩٧٨/٩/٢١ ، ص ٣٦.

(٢) أسعد كاظم جابر الغزي ، المصدر السابق ، ص ١٩١٦.

(٣) يسرى مهدي صالح ، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ، دار مجلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٥٨.



، ك تعديل المادة السادسة من تلك المعاهدة ، والربط بينها وبين جدولة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة ، فمن جراء مقررات القمة اضطرت الولايات المتحدة ومصر إلى التوقف طويلاً قبل الإقدام على أية خطوة سياسية قد تؤدي إلى نتائج غير محسوبة ليس في مصر وحدها وإنما في الوطن العربي ككل ، وعلى حساب المصالح الأمريكية نفسها^(١).

ويتضح ما تقدم، أن حكومة قطر عارضت بشكل كبير عقد أي اتفاقية رسمية مع (الكيان الصهيوني) بدون ضمان حقيقي لحقوق الفلسطينيين وانصاف قضيتهم ، وأعلنت عن رفض توقيع مصر على معاهدة سلام مع (الكيان الصهيوني) لحين توافر الشروط الضامنة لحقوق اقامة دولة فلسطينية وهذا ما سنتطرق اليه في المبحث الآتي.

(١) مجلة الثائر العربي ، لبنان ، العدد ١٨ ، السنة التاسعة ، ١ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص ٣



المبحث الثاني : المعاهدة المصرية - الصهيونية عام ١٩٧٩ والموقف القطري منها

وقعت حكومتا مصر و"الكيان الصهيوني" معاهدة السلام بينهما بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٧٩^(١)، وقد وقع عليها كل من الرئيس أنور السادات عن حكومة مصر ومناحيم بيغن عن حكومة "الكيان الصهيوني" ، والشاهد جيمي كارتر (Jimmy Carter)^(٢) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية^(٣) في الحديقة الشمالية للبيت الابيض الامريكي^(٤).

وجاء في نص المعاهدة : "إن حكومتا جمهورية مصر العربية ودولة الكيان الصهيوني اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ إذ تؤكدان من جديد التزامهما "إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد" المؤرخ في ١٧ أيلول ١٩٧٨ ، أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر و(الكيان الصهيوني) فحسب، بل بين الأخيرة وأي من جيرانها العرب، والكل يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن، واقتناعاً منهما أن عقد معاهدة سلام بين مصر و(الكيان الصهيوني) يعد

(١) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٣٧٠٨ ، السنة ١٠٥ ، ٢٦/٣/١٩٧٩ ، ص ١ ؛ امين مصطفى، الاتصالات السرية العربية - الصهيونية ١٩١٨-١٩٩٣ ، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٩٩٤ ، ص ١١٠ .
(٢) جيمي كارتر : ولد في ولاية جورجيا عام ١٩٢٤ ، و انتمى إلى الحزب الديمقراطي ، وفي عام ١٩٦٢ انتخب نائباً في مجلس شيوخ جورجيا، وفاز بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٧ ، وانتهت رئاسته عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر : اودو زاوتر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥-٢٨١ .

(٣) حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الاقليمي ، مجلة دراسات تاريخيه ، جامعة دمشق ، العدد ١١٧-١١٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٤٦٠-٤٦١ .

(٤) وليم كوانت، كامب ديفيد السياسة وصنع السلام ، ترجمة : حازم صاغية ، دار المطبوعات الشرقية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٤١٢ .



خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الصهيوني بكافة نواحيه ^(١).

دعت الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع الكيان الصهيوني على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها، وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم وقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر و(الكيان الصهيوني) وكما مبين في ادناه:

المادة الأولى^(٢):

١. تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢. تسحب (الكيان الصهيوني) قواتها المسلحة كافة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣. عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية^(٣):

(١) وثائق اتفاقيات كامب ديفيد ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الأبحاث، العدد ٨٤ ، ص ٨٧.

(٢) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٩.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية (نصوص وردود فعل) ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٥٩-



إن الحدود الدائمة بين مصر و(الكيان الصهيوني) مثلت الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان أن هذه الحدود مصونة ولا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة^(١):

١. يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي حكمت العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:
أ- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.
ب- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.
ت- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل المنازعات كافة التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.
٢. يتعهد كل طرف أن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيها ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.
٣. يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم، أو التحريض، أو الإثارة، أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية، أو النشاط الهدام ، أو أفعال العنف

(١) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.



الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد أن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٤. يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما لضمان الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحوار ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. يتعهد كل طرف أن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي الضمانات القانونية كافة، وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصيل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة^(١):

١. توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الصهيونية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان.

٢. يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(١) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.



٣. تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٤. يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة^(١):

١. تتمتع السفن الصهيونية والشحنات المتجهة من (الكيان الصهيوني) وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ منطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا (الكيان الصهيوني) وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من (الكيان الصهيوني) وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في الشؤون المتعلقة كافة باستخدام القناة.

٢. يعد الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة للدول كافة، دون عائق، أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي أراضيها وإليها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة^(٢):

١. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(١) محمود سويد، من كامب ديفيد إلى المعاهدة خلفيات القرار الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٩.



٢. يتعهد الطرفان أن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.
٣. كما يتعهدان أن يتخذا التدابير اللازمة كافة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.
٤. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.
٥. مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناظمة.

المادة السابعة^(١):

١. تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض.
٢. إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة^(٢):

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة المطالبات المالية كافة.

المادة التاسعة^(٣):

١. تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، المصدر السابق، ، ص ٥٩-٦٠، ص ٦.

(٢) عاطف السيد، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، المصدر السابق، ص ٧.



٢. تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر والكيان الصهيوني في

سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥.

٣. تعد البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة كافة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ

منها.

٤. يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام

المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة

ونتيجة لتجاهلها مقررات مؤتمر قمة بغداد توقيعها على الاتفاقية ، خرجت مصر عن

الصف العربي واختارت بالتواطئ مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تقف مع العدو

"الصهيوني" في موقع واحد ، وتصرفت بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي "الصهيوني" ،

فتم عقد مؤتمر القمة العربية لوزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب في بغداد ما بين

٢٧-٣١ آذار ١٩٧٩ ، لتدارس آخر التطورات المتعلقة بالصراع العربي "الصهيوني" ،

ولاسيما ما يتعلق باتفاقية السلام المصرية مع "الكيان الصهيوني" ^(١) ، وحضر الاجتماع

رئيس مجلس الشورى في قطر عبد العزيز بن خالد الغانم ^(٢) ، الذي أكد موقف دولة قطر

بالقول : " إن يوم التوقيع على معاهدة الصلح المصرية - الصهيونية يوم مشؤوم في تاريخ

الأمة العربية والإسلامية ؛ لأن ما سيتم فيها من مصالح قانونية علنية مع العدو والتنازل

عن الحق العربي ليعبر عن هدر كرامة أمتنا وعزتها " ^(٣).

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية المصدر السابق، ص ٥٩-٦٠.

(٢) عبد العزيز الغانم المعاضيد (١٩٠٣-١٩٩٨): ولد في الدوحة وتلقى تعليمه في حلقات العلم، ثم التحق بالحياة العملية مبكراً واكتسب خبرة واسعة في العمل الإداري. وكان أول رئيس لمجلس الشورى في قطر بعد الاستقلال عام ١٩٧٢، بعد تعيينه من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. عُرف بحكمته وحنكته القيادية ومشاركته في حل النزاعات والتحكيم الاجتماعي. أسهم في تطوير التشريعات وتحديث المرافق العامة بما يواكب متطلبات المجتمع القطري. ترك إرثاً اجتماعياً واقتصادياً بارزاً، إذ تأسست بعد وفاته "مجموعة عبد العزيز بن خالد الغانم" كإحدى أكبر الشركات العقارية في قطر.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١.



فالقمة العربية ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات القمة ، قد نفذت ما التزمت به ، وقد يكون ذلك ناجم عن التحدي الإيراني ، فقطعت العلاقات مع مصر ، ونقلت مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، ووفت بالتزاماتها المالية ، والتزمت بمحاربة اتفاقية كامب ديفيد^(١).

فضلاً على مواقفها تكرر رفض دولة قطر للمعاهدة المصرية الصهيونية ، وذلك ما أكدت عليه مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب ما بين ٨-١٢ أيار ١٩٧٩^(٢)، الذي أدان اتفاقية كامب ديفيد الموقعة في أيلول ١٩٧٨، ومعاهدة السلام الموقعة في ٢٦ آذار ١٩٧٩، بين مصر "والكيان الصهيوني" ، وعدت قطر أن توقيع مصر للمعاهدة خروجاً صارخاً على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وانتهاك للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، ورفض المؤتمر جميع نتائجها وآثارها عدها باطلة وغير ملزمة للعرب والمسلمين ولاسيما الشعب الفلسطيني^(٣)، وبناء على ذلك قرر المؤتمر^(٤) ما يأتي :

١- يؤكد من جديد التزام الدول الإسلامية بتأييد القضية العربية وتعهدوا بتقديم المساندة السياسية والمادية لدول المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها المشروع لاسترجاع جميع أراضيها المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين .

(١) مجلة الثائر العربي ، لبنان ، العدد ١٣ ، السنة العاشرة ، تشرين الاول ١٩٧٩ ، ص ١٥

(٢) دائرة الدراسات السياسية والادارية العامة ، الوثائق العربية لعام ١٩٧٩ ، ص ٣١٥.

(٣) شريف جويد العلوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني ، دار واسط، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٩١.

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق ، ص ٧٢.



٢- يؤكد من جديد أن السلام العادل في الشرق الأوسط لا يمكن ان يقوم إلا على اساس (١):

أ- انسحاب الكيان الصهيوني الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

ب- استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وممارسته لهذه الحقوق وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة في فلسطين.

٣- أن قضية فلسطين في جوهر مشكلة الشرق الأوسط وهما مشكلات لا يتجزأ من المعالجة او الحل يؤكد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد الشعب الفلسطيني اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية شيطان وبالصراع العربي - الصهيوني لتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٤- عدت أية محاولة لإضعاف النضال من أجل تطبيق المبادئ الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا القرار إنما هي خروج على تصميم الدول الإسلامية على انهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة (٢).

٥- إدانة الكيان الصهيوني بشدة لعدوانها على لبنان ومماطلتها في الانسحاب من بعض المواقع التي كانت تحتلها ويدين محاول لتكريس احتلالها لجنوب لبنان والممارسات التي قامت بها بواسطة عملائها بهدف النيل من وحدة لبنان وشعبه وسيادته على ترابه الوطني ورفض الاعتداءات والغارات الجوية الوحشية التي تشنها (الكيان الصهيوني) على اللبنانيين والفلسطينيين

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٢-٧٣.



٦- دعوة دول العالم وشعبه لاتخاذ موقف حاسم ضد تعنت الكيان الصهيوني ومحاولاتها الاستمرار في سياسة العدوان والتوسع والرفض المستمر لتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط

٧- يؤكد حق الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في التصدي بجميع الوسائل الممكنة لإسقاط اية حلول او تسويات تبنى على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

٨- يؤكد أن استمرار الولايات المتحدة الاميركية في موقفها المعادي الحقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يخالف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط ويعد عقبة في طريق اقامة السلام العادل في المنطقة .

٩- يدين المؤتمر اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ واتفاقية واشنطن الموقعة في ٢٦ آذار ١٩٧٩ بين الحكومة الصهيونية والنظام المصري ويعدها خروجاً صارخاً على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وانتهاكاً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ويرفض جميع نتائجها وآثارها ويعدها باطلة وغير ملزمة للعرب والمسلمين لاسيما الشعب الفلسطيني^(١).

١٠- دعوة جميع دول العالم وشعبه الى الامتناع عن مد الكيان الصهيوني بالدعم العسكري او البشري او المادي الذي من شأنه ان يؤدي الى تشجيع الكيان الصهيوني على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ويعلن ان استمرار هذه الدول في دعم الكيان الصهيوني سيضطر الدول الإسلامية الى اتخاذ مواقف من هذه الدول .

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق، ص ٧٤.



١١- يستنكر موقف الدول التي تمد الكيان الصهيوني بالمساعدات والاسلحة ويعد ان الهدف الحقيقي من وراء إغراق (الكيان الصهيوني) بهذه الكميات الهائلة من وسائل القتل والتدمير هو تثبيتها كقاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث بصورة عامة وفي افريقيا وآسيا بصورة خاصة .

١٢- يدين التواطؤ بين الكيان الصهيوني وجنوب افريقيا وسياستها العدوانية والعنصرية المتطابقة كما يدين التعاون بينهما في جميع المجالات لما في ذلك من تهديد لأمن الدول الافريقية والعربية واستقلالها

١٣- ادانة الكيان الصهيوني بشدة لاستمرارها في تنفيذ السياسات والممارسات التي تطبقها في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لاسيما ضم اجزاء منها كالقدس وغيرها وإنشاء المستعمرات الصهيونية ونقل مستوطنين دخلاء اليها وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات واخلاء السكان العرب وترحيلهم وطردهم وتشريدهم وتقييم ونقلهم وابعادهم وانكار حقهم في العودة واعتقالهم جماعيا وتعذيبهم وابادة المعالم القومية والأثرية والروحية والثقافية وعرقلة الحريات والمعتقدات وممارسة الحقوق والشعائر الدينية وانكار قوانين الحقوق الشخصية والاستغلال غير المشروع والموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وسكانها^(١).

١٤- يعلن ان تلك السياسات والممارسات الصهيونية، شكلت انتهاكات خطيرة لميثاق الامم المتحدة، ولا سيما لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، والمبادئ وأحكام، القانون الدولي، وقرارات الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولاتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب و تشكل عائقاً رئيساً في سبيل اقامة سلم عادل في الشرق الأوسط^(٢).

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٥.



١٥- يؤكد من جديد ان جميع التدابير التي اتخذتها الكيان الصهيوني لتغيير المعالم السياسية والبشرية والجغرافية والحضارية والثقافية والدينية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أو لأي جزء منها تدابير باطلة وغير شرعية ويطالب الكيان الصهيوني بالضرورة الى الغائها فوراً لجميع هذه التدابير والإجراءات وان تكف عن تنفيذها ويناشد جميع دول العالم أن تمتنع عن القيام بأي عمل يمكن ان تستغله الكيان الصهيوني او تستعين به في تطبيق سياساتها وممارساتها المذكورة

١٦- يتحمل الكيان الصهيوني المسؤولية عن جميع اجراءات التغيير والاستغلال والتخريب ومصادرة الأراضي التي تقوم بها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

١٧- ادانة الكيان الصهيوني لرفضها قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ تاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٩ الخاص بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس وكذلك اعلان الكيان الصهيوني رفضها استقبال اللجنة الثلاثية المشكلة من اعضاء مجلس الامن لتقصي الحقائق فيما يتعلق بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس ويطلب من الدول الإسلامية الأعضاء متابعة التقرير الذي ستقدمه اللجنة الثلاثية الى مجلس الامن خلال شهر حزيران ١٩٧٩ .

١٨- أكدت حق الدول والشعوب العربية التي تقع أراضيها تحت الاحتلال الصهيوني في السيادة الدائمة والفعلية على مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى وثرواتها وانشطتها الاقتصادية وفي السيطرة عليها ويؤكد حقها في استعادتها وحقها في نيل تعويض كامل عما اصابها من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار^(١).

١٩- يؤكد من جديد وجوب قطع جميع أنواع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياحية والمواصلات بجميع اشكالها وغيرها من

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق، ص ٧٥.



العلاقات مع (الكيان الصهيوني)، وذلك على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية ويدعو الدول الإسلامية التي لم تقطع بعد هذه العلاقات ان تفعل ذلك.

٢٠- يدعو جميع الدول الإسلامية الى الانضمام إلى نظام المقاطعة العربية ضد (الكيان الصهيوني) وتنسيق مجهوداتها في هذا المجال مع بقية دول العالم الثالث لتطبيق المقاطعة ضد جميع الأنظمة العنصرية لاسيما في فلسطين وجنوب افريقيا .

٢١- يطالب الدول الإسلامية باتخاذ جميع الخطوات الفعالة على نطاق دولي واسع ممكن في الامم المتحدة ووكالاتها وفي المنظمات والمؤتمرات الدولية المختلفة من أجل زيادة الضغوط على الكيان الصهيوني بما في ذلك امكانية حرمانها من عضويتها في تلك المنظمات والاجهزة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك .

٢٢- دعوة الدول الإسلامية الى العمل خلال الدورة (٣٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة على دعوة الجمعية المذكورة الى عقد دورة استثنائية تركز لدراسة قضية فلسطين بغية اتخاذ التدابير التي أدت إلى تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٢٣- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير عما تم بشأنه الى المؤتمر المقبل^(١).

تأييداً لتلك القرارات اشتركت قطر في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في تونس في تشرين الثاني ١٩٧٩، وأكد وزير الخارجية القطري الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني تأكيد بلاده على تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد لعام ١٩٧٨ ، بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، المصدر السابق، ص ٧٦.



والثقافية معها، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس ، ولم توافق على القرار سوى السودان والصومال وعمان^(١).

بناء على ما تقدم يمكن القول أن توقيع مصر لمعاهدة السلام لم يترك مجالاً أمام دولة قطر إلا أن تقطع العلاقات معها، وفقاً لالتزاماتها العربية والإسلامية.

(١) طه الفرنواني ، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١١٧.



المبحث الثالث : القضية الفلسطينية في ظل الخلافات المصرية - القطرية ١٩٨٠ - ١٩٨١

مع بداية عام ١٩٨٠ استمر التقاطع في العلاقات القطرية- المصرية بسبب تداعيات توقيع مصر لمعاهدة السلام، وما نتج عنها في اصدار (الكيان الصهيوني) لقانون ضم القدس إليها، وأصدار الحكومة القطرية بياناً في ٣٠ آذار ١٩٨٠ أكدت فيه : "تأبعت حكومة دولة قطر ببالح قلق الإجراءات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة وخصوصاً قرار الكنيسة^(١) الصهيوني الصادر يوم الاربعاء الماضي القاضي بإعلان القدس عاصمة موحدة وابدية للكيان الصهيوني^(٢).

كان القرار اعلاه، دليلاً على الأطماع التوسعية الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة فضلاً عن الممارسات العدوانية التي دأبت (الكيان الصهيوني) على ارتكابها ضد الشعب العربي الفلسطيني المتمثلة بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتعريض ابناء الشعب الفلسطيني لكل أنواع التعذيب، والتفكيك، والتشريد، وقد جاءت هذه الجريمة النكراء بإعلان القدس عاصمة أبدية وموحدة للكيان الصهيوني تحدياً سافراً لإرادة المجتمع الدولي وانتهاكاً صارخاً لميثاق الامم المتحدة ولكل القوانين والاعراف الدولية . ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلام الدوليين، وعلى هذا الاساس رفضت دولة قطر رفضاً باتاً هذا القرار الخطير بشأن ضم مدينة القدس العربية المحتلة لتستتكر أشد الاستتكار هذه الجريمة الصهيونية الجديدة وتشجب الممارسات العدوانية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، وتهيب بالأسرة الدولية قادة وشعوباً وحكومات ان تبذل جهودها الفعالة المشتركة للوقوف بوجه

(١) في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠ أصدر الكنيسة الإسرائيلي ما عُرف بـ"قانون القدس"، الذي نص على أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة (إسرائيل) الأبدية، وهو قرار قوبل برفض عربي ودولي واسع باعتباره خرقاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن التي تؤكد أن القدس الشرقية أرض محتلة منذ ١٩٦٧ للمزيد ينظر: كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي : الآليات والعناصر المؤثرة ، مركز الزيتونة، القدس، ٢٠١١، ص ١٨؛ __، من أجل القدس والأقصى مقاومة حضارية ممتدة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ابوظبي، ت.م، ص ٧١-٧٢.

(٢) نقلاً عن: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٠٥.



التعنت البطش الصهيوني وعمل كل ما من شأنه إبطال هذه الفعلة النكراء وذلك ابعاداً لخطر صراع مدمر في الشرق الأوسط وقراراً للسلام العادل الذي تطالب أمتنا العربية والإسلامية والاسرة الدولية بأسرها^(١).

وخلال حضوره في اجتماع مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب في عمان ما بين ٦-٩ تموز ١٩٨٠ أكد وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد آل ثاني أن دولة قطر تؤيد موقف مجلس وزراء الخارجية العرب " في أن تطبيع العلاقات بين النظام المصري و(الكيان الصهيوني) يشكل خطراً على الأمة العربية بما في ذلك الشعب المصري نفسه^(٢).

واستمرت دولة قطر في مواقفها تجاه مصر ، فقد اشتركت في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان بالمملكة الأردنية ما بين ٢٥-٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠ ، وأكد البيان الختامي للمؤتمر الذي وقعت عليه دولة قطر على : " ضرورة مواصلة العمل العربي المشترك الجاد، لمواجهة الأخطار والتحديات، التي استهدفت الأمة العربية وإيماناً أن المواجهة القادرة الفعالة لا تكون إلا على أساس جمع الكلمة وتجاوز الخلافات وإزالة عوامل الانقسام، وصولاً إلى وحدة "الصف العربي" وتدارس القادة العرب المجتمعون في عمان الوضع العربي الراهن والتطورات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، التي طرأت على الساحتين العربية والدولية، منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، وبحثوا النزاع العربي الصهيوني، واستعرضوا تطورات واتخذوا قرارات سياسية وعسكرية واقتصادية، هدفة إلى تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية، في جميع هذه المجالات^(٣).

(١) يوميات، ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠ ، ص ٦٠٥.

(٢) نقلاً عن : يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠ ، ص ٥٥١.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣٨٧.



وأكدت دولة قطر خلال المؤتمر تمسكها بقرارات قمتي بغداد وتونس، وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين، لكونها جوهر الصراع العربي مع العدو الصهيوني، وأن المسؤولية القومية عنها، تلزم العرب جميعاً بالعمل والنضال من أجل التصدي للخطر الصهيوني، الذي يهدد وجود هذه الأمة^(١).

وشدد المؤتمر على أن تحرير القدس العربية، هو واجب والتزام قومي، وأعلن رفض جميع الإجراءات التي قامت بها (الكيان الصهيوني)، وطالب دول العالم كافة، باتخاذ مواقف واضحة ومحددة، في مقاومة الإجراءات الصهيونية، وقرر قطع جميع العلاقات، مع أية دولة تعترف بالقدس، عاصمة لالكيان الصهيوني، أو تنقل سفارتها إليها^(٢).

وأكدت دولة قطر تأييدها للقادة العرب بتصميمهم على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد، للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني كافة بما فيها حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وأكدوا دعم استقلالية المنظمة وحرية إرادتها، وحيث المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتضحياته البطولية ومقاومته الباسلة بالإصرار على التصدي للاحتلال الصهيوني ما يعطي على حد قولهم الدليل تلو الدليل للعالم كله، على صمود هذا الشعب، وتصميمه على انتزاع حقه، وحق الشعب العربي الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب، في العودة إلى أرضه، وتقرير مصيره بنفسه، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فوق ترابه الوطني، مشيراً إلى أن منظمة التحرير

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٣.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، ص ٣٨٧.



الفلسطينية، هي الوحيدة صاحبة الحق، في ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني^(١).

وأكد المؤتمر أن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط، لاسيما قضية فلسطين، وأعاد القادة العرب تأكيد رفضهم لاتفاقية كامب ديفيد، التي أوقعت القيادة المصرية في صف التآمر على الأمة العربية وقضيتها المصرية، واستهدفت تمزيق وحدة العرب وتضامنهم، وأخرجت النظام المصري من الصف العربي وقادته إلى التفاوض مع العدو الصهيوني وتوقيع معاهدة سلام منفردة معه متحدياً إرادة الشعب المصري، ومتجاهلاً دوره القومي وانتماءه العربي الأصيل، وأكدوا عزمهم على مجابهة تلك الاتفاقات وإسقاطها وإزالة آثارها وتدعيم إجراءات مقاطعة النظام المصري، على وفق نص مقررات مؤتمر قمة بغداد وتونس^(٢).

استمرت القطيعة في علاقات بين البلدين حتى بداية عام ١٩٨١، وأعلنت قطر وقوفها مع الصف العربي ضد مصر، أكدت في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في المملكة العربية السعودية الذي عقد ما بين ٢٥-٢٨ كانون الثاني ١٩٨١، الالتزام بتحرير القدس العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية... وان السلام العادل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب الكيان الصهيوني الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية^(٣).

(١) نقلاً عن : مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٩٦.



تأكيداً على مواقفها قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي عهد ووزير دفاع دولة قطر بزيارة تونس ومقر جامعة الدول العربية في ١٣ - ١٤ أيلول ١٩٨١ ، والتقى بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة^(١)، وأكد الطرفان تصميمهما على مواصلة العمل من أجل ترسيخ التضامن العربي وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو الصهيوني ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية^(٢).

كان عام ١٩٨١ بمثابة نقطة تحول محورية في مسار العلاقات بين قطر ومصر، إذ مثل نهاية حقبة سياسية وبداية أخرى. مع اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في أكتوبر من ذلك العام، وتولي حسني مبارك الحكم، بدأت مبادرات جديدة لاستعادة الدور الإقليمي لمصر. على الرغم من استمرار التباعد الدبلوماسي بسبب اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن التغير في القيادة المصرية فتح الباب لمراجعة المواقف. شهدت الفترة اللاحقة جهوداً تدريجية لإعادة بناء العلاقات العربية، والتي توجت بعودة مصر إلى الجامعة العربية عام ١٩٨٩. وهكذا، مثلت نهاية عام ١٩٨٨ الم بذرة الأولى لمرحلة جديدة من التفاعل بين البلدين، رغم أنها لم تكن واضحة المعالم في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة.

في ضوء ما تقدم تبين لنا استمرار توتر العلاقات المصرية-القطرية في ظل انصياع حكومة السادات لمطالب الصهاينة وعقد اتفاقيات سلام دائم معهم بمعزل عن مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة من جهة، وبتجاهله مواقف الحكومات العربية الراضية للتطبيع مع (الكيان الصهيوني) من جهة أخرى.

(١) الحبيب بورقيبة : (١٩٠٣-٢٠٠٠) أول رئيس لتونس بعد الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٥٦، قاد حركة التحرر الوطني وأسهم في إقرار إصلاحات اجتماعية جذرية كمجلة الأحوال الشخصية التي عززت حقوق المرأة. حكم تونس بسياسات فردية مثيرة للجدل، حيث أعلن الرئاسة مدى الحياة عام ١٩٧٤ وقمع المعارضين، ما أدى إلى اضطرابات مثل أحداث الخبز عام ١٩٨٤. أطاح به زين العابدين بن علي عام ١٩٨٧ بحجة عدم أهليته الصحية، ليملك تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته. يعد رمزاً للتحرر والتحديث في العالم العربي، لكن إرثه يظل متناقضاً بين الإشادة بإنجازاته العلمانية وانتقاد استبداده. ترك بصمة عميقة في تاريخ تونس الحديث، جمعت بين البطولة السياسية وإشكاليات الحكم المطلق. للمزيد ينظر: حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ص ٤-١٦.

(٢) يوميات، ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١ ، ص ٨٦٥.

الختامة



بعد دراسة العلاقات السياسية المصرية- القطرية خلال الأعوام ١٩٧١ - ١٩٨١، توصلنا إلى بعض نتائج من خلال النقاط الآتية.

١- كان للموقع الجغرافي والاستراتيجي لدولة قطر أثر مهم في رسم السياسة الخارجية لدولة مصر تجاه الخليج العربي عامة، وقطر خاصة ، اسهم في توجه الحكومة المصرية نحو المنطقة منذ مدة طويلة حتى قبل استقلال امارات الخليج وقطر.

٢- ارتبطت السياسة الخارجية القطرية بالمقيم البريطاني في الخليج العربي خلال المدة ١٩١٣-١٩٧١، وذلك على وفق الاتفاقيات التي وقعت بين حكام الخليج وبريطانيا، فقد فوض حاكم قطر البريطانيين بإدارة مسؤولية السياسة الخارجية لبلاده، ولا سيما مع البلدان العربية ومنها مصر، وبذلك كان المقيم البريطاني هو الذي يدير السياسة الخارجية بما يلائم المصالح البريطانية، وبعيداً عن المصالح القطرية.

٣- إن طبيعة العلاقات بين البلدين المصري- والقطري، أثناء عهد النظام الملكي المصري، تميزت بالهدوء بشكل كبير، وعدم وجود مشاكل وعقبات بين البلدين، وذلك لأن حكومتا مصر وقطر كانتا تحت النفوذ البريطاني سواء بصورة مباشرة كقطر أم غير مباشر في مصر، وعليه كانت العلاقات في هذه المدة هدفها المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة.

٤- مثل قيام النظام الجمهوري في مصر، عاملاً مؤثراً في المنطقة العربية، وأحدث تغييراً كبيراً في السياسة الخارجية المصرية تجاه العالم العربي وقطر بشكل خاص، ولا سيما أن مصر في هذه المدة أخذت تدعي بزعمتها للعالم العربي من خلال رئيسها عبد الناصر الذي أخذ مهاجمة الأنظمة العربية من خلال الخطابات والبيانات التي كان يلقيها، وكانت قطر ما تزال خاضعة للنفوذ البريطاني ما أدى إلى مهاجمتها من عبد الناصر، إذ رأى أن العائلة الحاكمة القطرية كانت تؤيد السياسة البريطانية في المنطقة العربية، على الرغم من الانتقادات



المصرية لقطر لكن القطريين كانوا يتجاهلون تلك الانتقادات منطلقين من سياسة عدم توتر علاقاتهم مع الدول العربية الكبرى.

٥- مثل استقلال قطر عهداً جديداً في تاريخها، إذ أصبح بإمكان الإمارة الصغيرة إدارة سياستها الخارجية دون تدخلات البريطانية وانعكس هذا الأمر على تطور علاقاتها مع مصر والبلدان العربية، إذ أخذت قطر تسعى إلى أداء دور مهم فيما يخص القضايا العربية المشتركة، وإن أميرها خليفة بن حمد آل ثاني عمل على أن تؤدي بلاده دوراً مؤثراً في الساحة العربية من خلال الزيارات واللقاءات التي قام بها مع الزعماء العرب وبالأخص الحكومة المصرية.

٦- أثناء تولي السادات تحسنت العلاقات بين البلدين المصري والقطري، وعمل السادات للحصول على الدعم العربي، ولأسيما الدعم المالي القطري عاد بناء مصر وتطوير جيشها، كان السادات يحاول الاستفادة من وفرة الموارد النفطية لدى قطر، فقد كان يعتقد أن تلك المساعدات يمكن لها أن تساهم في تقوية الجيش المصري وإعادة البناء التحتية المصرية، وانعكس الدعم العربي والقطري على تسليح الجيش المصري وقيامه بالهجوم على (الكيان الصهيوني) أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وخلال الحرب دعمت قطر مصر باتباعها سياسة خفض الانتاج وحضره عن الدول المؤيدة للاحتلال (الصهيوني) وأظهرت الحرب الموقف القطري المتضامن مع الموقف العربي لأسيما الموقف السعودي والكويتي لمنع تزويد الدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني، وبهذا أصبحت قطر في هذه المدة تحاول أن يكون لها موقف اقليمي ودولي من خلال استخدام النفط سلاحاً ونهجاً في سياستها الخارجية وموقفاً داعماً لمصر.

٧- كانت لاتفاقية عام ١٩٧٥ تأثير واضح على العلاقات المصرية -القطرية من خلال اختلاف وجهات النظر والرؤية اتجاه الصراع العربي - (الصهيوني) إذ ترى مصر أن سبيل الوحيد استعادة أراضيها المحتلة في سيناء من خلال استخدام السياسة والدبلوماسية كأداة



للضغط على (الكيان الصهيوني) لإرغامها استعادة تلك الأراضي، في حين كانت قطر تعدّها (سلام مؤقت) لا يحقق للعرب مطالبهم المرجوة، ولا يحقق للفلسطينيين تحقيق دولتهم المستقلة ولا سيما ان قطر رأت أن اتفاقية تجاهلت مطالب الشعب الفلسطيني وقضاياهم المشروعة، وبذلك كانت لهذه الاتفاقية بداية اختلاف الرؤية السياسية بين البلدين، فيما يخص القضايا العربية المشتركة لاسيما أن المصريين اتبعوا سياسة منفردة بعيدة عن العرب وكانت لها نتائج سلبية من خلال انعكاساته السلبية على وحدة التضامن العربي ومواجهتهم للكيان الصهيوني، وكذلك مثل لهم خروج مصر من محور المواجهة مع (الكيان الصهيوني) إلى اضعاف ذلك المحور وجعل الدول العربية الاخرى و لاسيما سوريا والأردن في موقف صعب جداً أمام التصدي للكيان في أي حرب مقبلة.

٨- مثلت القضية الفلسطينية عاملاً مؤثراً في العلاقات المصرية- القطرية خلال هذه المدة، حيث كانت مصر تحاول الحصول على اتفاق يضمن لها مصالحها الخاصة فقط دون التفكير في القضية الفلسطينية، ورأى القطريون أن قضية استعادة سيناء مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، لأنها تعد القضية المركزية العربية، التي لا يمكن التخلي عنها، وأن السبيل الوحيد لها هو الحفاظ على التضامن العربي لمواجهة مخططات الأعداء الصهاينة، وكان السلام في المنطقة بالنسبة للقطريين يتحقق من خلال إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة خاصة للشعب الفلسطيني.

٩- كان توقيع مصر لمعاهدة السلام مع (الكيان الصهيوني)، بمثابة الضربة المؤثرة في العلاقات بين البلدين، إذ رفضت قطر كبقية الدول العربية لأي سياسة أحادية الجانب تضر بالمصالح العربية والفلسطينية بصورة خاصة، وبذلك رفضت قطر تلك السياسات المصرية وقاطعتها بقوة من خلال القمم التي عقدتها، وطالبت بطرد مصر من جامعة الدول العربية أو حضور الاجتماعات، وبذلك تسببت السياسة المصرية تجاه (الكيان الصهيوني) بتوتر كبير بين البلدين العربيين المصري والقطري، ما أثر سلباً في العلاقات الثنائية سياسياً، ومع ذلك،



ظَلَّتْ هناك مساحات من التفاعل القليل بين شعبي البلدين، إذ حافظ البلدان على حوار دبلوماسي محدود، واستمرت بعض أوجه التعاون الاقتصادي غير المُعلن انطلاقاً من مصالح مشتركة على الرغم من الخلافات الاستراتيجية.

١٠- واجهت مصر بزعامة السادات عزلة عربية في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وحاولت قطر رغم التزامها بالتوافق الخليجي والعربي، الحفاظ على توازن دقيق بين الانضباط للقرار الجماعي وإبقاء قنوات اتصال مع القاهرة، ولا سيما في ظل ثقل مصر الجيوسياسي والثقافي، وكان التقارب المصري-الأمريكي في إطار الحرب الباردة، والذي تزامن مع توجهات قطرية نحو التحالف الغربي، قدّم أرضية غير مباشرة للتفاهم المتبادل وبحلول عام ١٩٨١، كانت العلاقات الثنائية تمرّ بمرحلة جمود سياسي، لكنها لم تنقطع تماماً، إذ بقيت جذوة التعاون قابلة للإحياء مع تغير الظروف.

قائمة

المصادر



أولاً: الوثائق غير المنشورة

١- دار الكتب والوثائق العراقية

٢- د. ك. و. ، ملفه رقم ٣٨٣/٩٥ ، وكالة الأنباء العراقية، كامب ديفيد ، ١٩٧٨/٩/٢١

٢- الوثائق العربية

١- الوثائق العربية، بيروت، ١٩٧٥.

٢- الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٧.

٣- يوميات، وثائق الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٥.

٤- الوثائق الفلسطينية العربية، مج ٨، بيروت، ١٩٧٥.

٥- بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد في الوثائق الفلسطينية العربية لعام

١٩٧٨ ، مجلد ١٤ / ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، لبنان ، ١٩٧٨.

٦- الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، بيروت، مركز الدراسات العربية، د.ت.

٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠.

٨- سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٣ ، وثائق - أحداث - آراء - سياسة، بيروت ، د.ت.

٩- دار الأبحاث والنشر ، سجل العالم العربي لسنة ١٩٧٤ (وثائق - أحداث - آراء -

سياسة)، بيروت ، د.ت .

١٠- ملفات العالم العربي، ف-١ / ١٩٠

١١- ملف العالم العربي، ١٩٧٦، رقم ٥٩٦، ١٥ اذار ١٩٧٧.

١٢- د. ك. و. ، ملفه رقم ٣٨٣/٩٥ ، وكالة الأنباء العراقية ، كامب ديفيد ، ١٩٧٨/٩/٢١

١٣- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،

١٩٨١ .

١٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، مج ٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،

بيروت

١٥- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-

١٩٩٠ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٦- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،

١٩٨١.



- ١٧- يوميات، ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠ .
- ١٨- مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ١٩- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٢٠- وكالة الأنباء القطرية، وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط، ج ٢ ، مطابع الفهد ، الدوحة ، ١٩٧٦ .

٣- الوثائق الاجنبية

- 1- F.R.U.S, 1969-1976, Volume XXVI, Arab – Israeli Dispute 1974-1976, Memorandum from the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Nixon, No.3, Washington, 14 January 1974.
- 2- UK National Archives, Foreign and Commonwealth Office, FO 371/, Documents concerning Egyptian–Qatari relations, 1971–1981.

ثانياً: الكتب الوثائقية

- ١- نور الدين الساطع ، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين (احداث - اعلام - وثائق)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- ٢- رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي، بيروت د.ت.
- ٣- رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨ .
- ٤- عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية اللازمة اللبنانية ١٩٧٣ ، ج ١، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي، د.م، ١٩٨٥ .
- ٥- نوال مكداش، وآخرون، الوثائق العربية ١٩٦٧، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٧٨ .
- ٦- وزارة الخارجية والمغتربين ، الكتاب الابيض اللبناني - وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية ١٩٧٥-١٩٧٦، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٦ .
- ٧- وثيقة حرب لبنان ، ج ١ ، دار الصياد ، بيروت، ١٩٧٧ .



ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- ١- أحمد الأسطل، القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة ، ٢٠١٤.
- ٢- اسماعيل محمد مصطفى ، العلاقات المصرية - القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكااديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، ٢٠١٦ .
- ٣- تركية غمري، إيناس خير الله، أوضاع مصر في عهد الملك فاروق ١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، ٢٠٢٢.
- ٤- حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
- ٥- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، موقف مصر من قضايا إمارات الخليج العربية ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠.
- ٦- حميد عبد حمادي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية التربية ١٩٧٥.
- ٧- خالد حماد أحمد عياد ، سياسة الولايات المتحدة اتجاه عملية السلام العربية الصهيونية ١٩٧٣-٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ .
- ٨- دعاء محمد عبد علي ،جعفر النميري ودوره السياسي في السودان حتى ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.
- ٩- رائد محمد نجم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، ٢٠١٦.
- ١٠- رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العمانية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.



- ١١- عبد الرزاق عثمانى، القوميون العرب ودورهم في القضايا العربية جمال عبد الناصر أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، ٢٠٢٣.
- ١٢- عبد القهار أحمد محمد، الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة كما يعكسها المضمون الخبري في موقع روسيا اليوم والحررة ٢٠١٥-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٩.
- ١٣- محمد بن عيد ال ثاني، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١-١٩٩١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٤- محمد هاشم سعيد محمد، التنظيم الإقليمي في العالم العربي مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، القدس، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١١.
- ١٥- محمود إبراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية - السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠١٢.
- ١٦- مرتضى خلف حسين، فؤاد بطرس ودوره السياسي في لبنان ١٩١٧-١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار، ٢٠١٨.
- ١٧- نبيل علي فيصل المحمدي، موقف مصر من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد.
- ١٨- ياسر حمد خليفة ضايح الدليمي، العلاقات البحرينية - القطرية ١٩٣٧-١٩٨١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الانبار، ٢٠٢١.
- ١٩- لطيف ثجيل لطيف الصافي، التنوع الطائفي واثره على الحياة السياسية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٥ رساله ماجستير غير منشورة، كليه التربية للعلوم الإنسانية، جامعه ذي قار، ٢٠١٨.
- ٢٠- هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
- رابعاً: الكتب العربية والمعرّبة
- ١- إبراهيم عبد الكريم كريدية، أبناء الشرق، مؤسسة نوفل، بيروت، ٢٠٠٧.



- ٢- إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي ٢٠١٣-١٩١٧، جامعة بيرزيت، ٢٠١٤.
- ٣- اتفاق كامب ديفيد وآثاره (عرض وثائقي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٤- أحمد زكريا الشلق وآخرون ، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة ، الدوحة ، ٢٠٠٦ .
- ٥- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع ١٩٦٨ - ١٩٧١، دار الثقافة، الدوحة، ط ٢، ١٩٩٨ .
- ٦- احمد مفتاح البقالي، حركة عدم الانحياز، مطبعة الأنباء، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٧- امين مصطفى، الاتصالات السرية العربية - الصهيونية ١٩١٨-١٩٩٣ ، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٩٩٤ .
- ٨- أنور السادات، البحث عن الذات قصة حياتي، ط ٣ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٩- بشاره خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية وحتى اليوم، ترجمة : منصور القاضي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- ١٠- تركي الحراسي، العرب والكيان الصهيوني بين قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٤ .
- ١١- تقي محمد البحارنة، مذكرات سفير البحرين والخليج العربي في عهد الاستقلال، شركة المجموعة الطباعية، بيروت، د.ت.
- ١٢- جمال زكريا قاسم، تاريخ الإمارات العربية، دار ابو ظبي، ١٩٩٩ .
- ١٣- جمال سلامة علي، كتاب من النيل إلى الفرات.. مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الصهيوني الناشر ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ .
- ١٤- جميل مطر، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية ، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣ .



- ١٥- جورج و. بول، دوغلاس ب. بول، أميركا و(الكيان الصهيوني) ((علاقة حميمة))،
التورط الأمريكي مع (الكيان الصهيوني) منذ العام ١٩٤٧ حتى الان، ترجمة: محمد زكريا
إسماعيل، بيروت، ١٩٩٤.
- ١٦- حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١ مرحلة السادات، مركز
الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨.
- ١٧- حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد، دار الاتحاد
للطباعة، القاهرة ٢٠٠٦.
- ١٨- حمد حشمي، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية ،مركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١.
- ١٩- حمد صادق إسماعيل، العلاقات المصرية - الخليجية معالم على الطريق، ط١،
العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٢٠- حمدان جمال، شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب، مكتبة مدبولي، القاهرة،
١٩٩٤.
- ٢١- حسني أدهم جرار، نكبة عام ١٩٤٧-١٩٤٨، دار المأمون، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٢- خليل حنا تادرس ، مناحيم بيغن ، الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
- ٢٣- خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة العربية المعاصرة، المؤسسة العربية
للدراسات، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٢٤- رباب يحيى عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي، القاهرة،
٢٠٠٤.
- ٢٥- رشيدة بوجحفة، حركة الإخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة ، مركز الكتاب
الاكاديمي ، الأردن ، عمان، ٢٠١٨.
- ٢٦- رضوان زيادة، الإسلام السياسي في سوريا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨.
- ٢٧- روزماري سعيد زحلان ، فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية، ترجمة : عمر
الاويبي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .



- ٢٨- رياض محمود ، مذكرات محمود رياض من ١٩٤٨-١٩٧٨ ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٢٩- رياض محمود، البحث عن السلام في الشرق الأوسط مذكرات ١٩٤٨-١٩٩٨م، المؤسسة العربية للدراسات دمشق ١٩٩٩م.
- ٣٠- رياض نجيب الريس، الخليج ورياح التغيير مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية ، د.ت.
- ٣١- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .
- ٣٢- سوسن جبار شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨٨، دار المعتز، بيروت، ٢٠١٦.
- ٣٣- شراب، منذر أحمد زكي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٤ .
- ٣٤- شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني ، دار واسط للنشر، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ٣٥- شمس عبد المنعم، أنور السادات سيرة بطل حرر روح مصر، الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٧٤م.
- ٣٦- شناز بن قانة، دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٠.
- ٣٧- ابراهيم محمد شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .
- ٣٨- صالح الورداني، أزمة الحركة الإسلامية المعاصرة ، بيروت، دار المدى للطباعة، ٢٠٠٤.
- ٣٩- صلاح سالم، سياسة مصر العسكرية آزاء حروب الشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٠.
- ٤٠- صلاح الدين محمد أبو الرب، السياسة الإسلامية والاسلام السياسي، دار الخليج، الشارقة - ٢٠١٨.
- ٤١- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، مكتبة البيرة، القاهرة، ١٩٧٢.



- ٤٢- طه الفرنواني، الصراع العربي الصهيوني في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٤٣- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٤٤- عبد الرزاق اليحيى، بين العسكرية والسياسة، دار الجليل والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الجليل، ٢٠٠٧.
- ٤٥- علي خلفية الكواري، تنمية للضياح أم ضياح لفرص التنمية، محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧.
- ٤٦- عبد المنعم سعيد، القضية الفلسطينية في قرارات الأمم المتحدة، دار الشروق، ٢٠٠٥.
- ٤٧- عبد القادر بن حمود القحطاني، حكم الشيخ محمد بن ثاني لقطر في المدة بين ١٨٦٦-١٨٧٨م، دار نشر جامعة قطر.
- ٤٨- عبد الله حميد العتابي، أتى كاظم النقيب، التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠، مج ٤٦، العدد ٤، جامعة عين الشمس، ٢٠١٨.
- ٤٩- عبد المجيد الرافعي، لبنان المؤامرة، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧.
- ٥٠- عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٣، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٥١- عليان عليان، منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية التحرير إلى استراتيجية التسوية، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٢٢.
- ٥٢- عمار علي حسن، العلاقات الخليجية- المصرية جذور الماضي ومعطيات الحاضر وفاق المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، الامارات - دبي، ٢٠٠٦.
- ٥٣- العنود آل ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، د.ت.
- ٥٤- عوده يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الأعلام: دراسة مقارنة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨.



- ٥٥- فؤاد عوان، قوات الردع العربية في لبنان الوضع القانوني والسياسي والعسكري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩.
- ٥٦- فواز جرجس ، النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- ٥٧- قدورة بو جلال، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠ على ضوء خطابه الرئاسية، ١٩٩٠.
- ٥٨- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥ ، بيروت، ١٩٧٧.
- ٥٩- مايكل آدامز، حرب السويس نزعت مخالف بريطانيا الرأي العام، الكويت: ٣/٥/ ١٩٨٧.
- ٦٠- مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو خليفة بن حمد ال ثاني امير دولة قطر، د.ت.
- ٦١- مجموعة مؤلفين ، الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣.
- ٦٢- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد ، دار طلاس للدراسات ، دمشق ، ١٩٨٤.
- ٦٣- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ - ١٩٧٠.
- ٦٤- أمين ساعاتي، العلاقات الحضارية والتاريخية المستمرة بين مصر والخليج العربي منذ العصور الفرعونية حتى العصر الحديث مسألة الوحدة الخليجية المصرية، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٣.
- ٦٥- محمد شاعر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي ٢٠٠٤- ٢٠٢١.
- ٦٦- محمد صادق إسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية معالم على الطريق، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- ٦٧- محمد فوزي، حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة ودروس ، دار الكرامة ، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٦٨- محمد مرشدي بركات ، السادات سيرة ومسيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠١٣.



- ٦٩- محمد هاشم سعيد محمد، التنظيم الإقليمي في العالم العربي مجلس التعاون الخليجي
أنموذجاً، .
- ٧٠- محمود الكردي وآخرون، المدينة الدولة قطر، مركز الوثائق بجامعة قطر، ١٩٨٥.
- ٧١- محمود سويد، من كامب ديفيد الى المعاهدة خلفيات القرار الصهيوني ، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٧٢- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،المعاهدة المصرية - الصهيونية (نصوص وردود فعل)
، بيروت، ١٩٧٩ .
- ٧٣- منير الهور وطارق موسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢
، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٣.
- ٧٤- ناصر سياسة السعودية الخارجية في الخليج (١٩٧١-١٩٨١)، دار الساقى، بيروت،
٢٠٠٩.
- ٧٥- نايف حواتمة، الانتفاضة الاستعصاء ..فلسطين إلى أين، دار الساقى، بيروت،
٢٠٠٥.
- ٧٦- نايف بن حثلين، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ ١٩٦٢، دار العبيكان،
الرياض ٢٠١٧.
- ٧٧- نشأت الديهي، أهل الشر، فتنة الدم من الخوارج إلى الإخوان، دار كنوز، الأردن ،
٢٠١٧.
- ٧٨- نور الدين بن الحبيب حجاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢-
١٩٧٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٧٩- للمزيد ينظر: ناصر بن محمد زمل ، موسوعة أحداث القرن العشرين، المجلد ٩، مكتبة
العبيكان،الرياض، ٢٠٠٥.
- ٨٠- هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨.
- ٨١- هيكمل سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، (١٩٨٨).
- ٨٢- وليم كوانت، السعودية في الثمانينات السياسة الخارجية والأمن والنفط، ترجمة : حسين
موسى، الحقيقة برس، بيروت، ١٩٨٩.



٨٣- وليم كوانت، كامب ديفيد السياسة وصنع السلام، ترجمة: حازم صاغية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ، ١٩٨٨.

٨٤- سيبس إيمانويل جوزيف، الموسوعة العربية العالمية، مج الثالث عشر، دار العبيكان، الرياض، ١٩٩٩.

٨٥- يسرى مهدي صالح ، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٢ .

٨٦- يوسف بلال، قراءة في العلاقات البريطانية مع إمارة قطر ١٩١٤ - ١٩٤٠ سورية، د.د.

٨٧- يوسف العبيدان، تطور المشاركة السياسية في قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣.

ب- الكتب الاجنبية

1- Richard F. Nyrop and others , AREA HANDBOOK for the PERSIAN GULF STATES, First Edition , Published 1977.

2- Rabbani Mouin ,Qatar and the Palestine", Heinrich Boll Foundation, 4 November, 2012.

3- Ibrahim Karawin, Egypt and Westem Alliance: The Politics of West mania, in: Steven L. Spiegel, ed., The Middle East and its Western Alliance ,London: George Allen and Unwin,2012.

4- Rosemarie Said Zahlan The Creation of Qatar ,London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Book, 1979.

خامساً: البحوث العلمية والدراسات

١- أسعد كاظم جابر الغزي ، اتفاقية كامب ديفيد بين القبول والرفض (السعودية - قطر - الكويت - سلطنة عمان) انموذجاً ، مجلة الدراسات المستدامة ، مج ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤.

٢- أميرة أحمد حرزلي، المكانة الجي واستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة ، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ط١، ٢٠٢٠.

٣- حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية - الصهيونية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١١٧-١١٨ ، جامعة دمشق ، ٢٠١٢.



- ٤- حمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة سياسية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ .
- ٥- سلمى عدنان محمد وآخرون ، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الصهيونية وموقف دول الخليج العربي منها ١٩٧٥-١٩٨٢ ، العدد ٣٧ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .
- ٦- عزيز العظمة، التأريخ والقومية العربية والعلمانية :قسطنطين زريق عكس التيار، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٩، العدد ٣٥، فلسطين ، ١٩٩٨ .
- ٧- لطفي زير، انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج، مجلة شؤون خليجية ، ٢٠٠١ .
- ٨- محمد شاكر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي ٢٠٠٤-٢٠٢١ ، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر ، مج ١٥، العدد ١٤، ٢٠٢٢ .
- ٩- يوسف إبراهيم العبد الله، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة قبل توليه الحكم وحتى عام ١٩٥٠ ، قطر، مركز الدراسات والبحوث التاريخية، جامعة قطر، مجلة وقائع محمد أبو حديد، الحركة الوحدوية في الخليج العربي .

سادساً: الصحف والمجلات

أ- الصحف العربية

- ١- جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٢٤٤٤ ، ٢ نيسان ١٩٧٥ .
- ٢- جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٦ ، ٣ نيسان ١٩٧٥
- ٣- الأهرام، العدد ٢٥٣٧٤ ، ١٦ اب ١٩٥٦ .
- ٤- جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٣٢٩٠٢ ، ٩ كانون الثاني ١٩٧٧ .
- ٥- جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٦ ، ٣٢٩٩٩ ، ١٦ ايار ١٩٧٦ .
- ٦- جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦ .
- ٧- جريدة القبس ، الكويت، العدد ١٣٢٦ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦ .
- ٨- جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦ .



- ٩- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٨٣ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٥ .
- ١٠- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٩٧ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٥ .
- ١١- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٩٧ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٥ .
- ١٢- جريدة القبس ، الكويت ، العدد ١٢٩٦ ، ٢٩ حزيران ١٩٧٥ .
- ١٣- جريدة ، القبس ، الكويت ، العدد ١٠٣٣ ، ٧ نيسان ١٩٧٥ .
- ١٤- جريدة ، العرب ، الدوحة ، العدد ٤٣٦ ، ٣ نيسان ١٩٧٥ .
- ١٥- جريدة ، العرب ، الدوحة ، العدد ٤٣٨ ، ٦ نيسان ١٩٧٥ .
- ١٦- جريدة ، العرب ، الدوحة ، العدد ٤٨٣ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٥ .
- ١٧- جريدة العروبة ، العدد ٤٤٣ .
- ١٨- جريدة الخليج ، العدد ١٨٠٦ ، ٢٣ أذار ١٩٧٥ .
- ١٩- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٦٩٩ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦ .
- ٢٠- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٦٩٩ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦ .
- ٢١- جريدة السياسة الكويتية ، العدد ٨٧٦ ، ٣ تشرين الأول ١٩٧٧ .
- ٢٢- جريدة العروبة القطرية ، العدد ٤٤٣ ، ٢٨ أيلول ١٩٧٨ .
- ٢٣- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٧٠١ ، كانون الثاني ١٩٧٦ .
- ٢٤- جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٧٠٧ ، ١٤ نيسان ١٩٧٦ ؛
- ٢٥- جريدة الراي العام ، الكويت ، العدد ٤٤٠٥ ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٦ .
- ٢٦- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٢٩٩٩ ، ١٦ ايار ١٩٧٦ .
- ٢٧- جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٢٤٥٠ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٧ .
- ٢٨- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢٥٧٦٠ ، آب ١٩٥٧ .
- ٢٩- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢٦٦١٥ ، آيار ١٩٦٥ .
- ٣٠- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢٦٨٤٥ ، آب ١٩٦٥ .
- ٣١- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٣٠٦٠٥ ، آب ١٩٧١ .
- ٣٢- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٣٠٩٤٧ ، ٣ أيلول ١٩٧١ .
- ٣٣- صحيفة القبس ، الكويت ، العدد ١٧ ، ١٢ حزيران ١٩٧٢ .
- ٣٤- صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٥ ، ٢١ آب ١٩٧٣ .



- ٣٥- صحيفة الأهرام، القاهرة ، العدد ٣١٦٦٦ ، ٢٨ آب ١٩٧٣ .
- ٣٦- صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٧١٢ ، ٧ تشرين الأول ١٩٧٣ .
- ٣٧- صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، العدد ٤١٤٢، شباط ١٩٧٤ .
- ٣٨- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٣١٨٨٨ ، ٢٠ نيسان ١٩٧٤ .
- ٣٩- صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٣٣٧٠٨ ، السنة ١٠٥ ، ٢٦ آذار/ ١٩٧٩ .
- ٤٠- المجلات

- ١- مجلة أرشيف نشرة فلسطين، العدد ٢٠٥٩، شباط ، ٢٠١١ .
- ٢- مجلة أنساق، مج ٦، العدد ١، ٢٠٢٢ .
- ٣- مجلة الثائر العربي، لبنان ، العدد ١٣ ، السنة العاشرة ، تشرين الأول ١٩٧٩ .
- ٤- مجلة الثائر العربي، لبنان ، العدد ١٨ ، السنة التاسعة ، ١ كانون الثاني ١٩٧٩ .
- ٥- مجلة المصور، بيروت، ١٩٧٦ .
- ٦- مجلة جامعة دمشق الثانية للدراسات التاريخية، العدد ١٤٠، ٢٠٢٠ .
- ٧- مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ ، السنة ٥، القاهرة ، ١٩٦٩ .

سابعاً: الموسوعات

- ١- مظهر إسماعيل وزكي عبد الرحمن، الموسوعة العربية الميسرة (لبنان، بيروت، شركة أبناء شريف الأنصاري، ٢٠١٠ .
- ٢- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج ٢، دار أسامة ، عمان- الأردن، ٢٠٠٥ .

ثامناً: شبكة المعلومات والانترنت

- ١- إسرائ خالد، تاريخ العلاقات السياسية بين مصر وقطر (٢٠٢٢)، موقع دار الهلال الإلكتروني، تاريخ الدخول: ٢٢/٧/٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:

<https://darelhilal.com/News/1343149.aspx>

- ٢- موقع اليوم السابع، تاريخ الدخول: ٢٢/٧/٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:
<https://www.youm7.com/story/2017/7/16/%D9%82%D8%B7%D8%B1->

- ٣- محمد خالد، العلاقات المصرية القطرية ممتدة منذ السبعينيات (٢٠٢٢)، موقع صدی البلد الإلكتروني، تاريخ الدخول: ٢٢/٧/٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:

<https://www.elbalad.news/5438828>



٤- مصر وقطر (علاقات ثنائية) . عبر الرابط :

<https://www.sis.gov.eg/Story/231062/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1?lang=ar>

5- <https://m.al-sharq.com/opinion/22/09/2021.in> to 2024-11-11

Abstract

Abstract

The study deals with the political relations between Egypt and Qatar during the period from 1971 to 1981, shedding light on the factors influencing the development of these relations and the impact of regional and international events on them. Qatar's independence from Britain in 1971 stands out during this period, along with the October 1973 War and the Egyptian-Israeli Peace Treaty in 1979, which constituted a major turning point in relations between the two countries. Egyptian-Qatari relations at this stage represent a complex situation affected by regional conflicts and international pressures, as Egypt sought to achieve regional stability and develop its relations with major countries, while Qatar sought to maintain its political independence and avoid entering into regional conflicts that would affect its security. With Qatar's independence, relations between the two countries began to improve, as Qatar sought to maintain good relations with Egypt despite fears of the influence of Nasserist thought in the Arabian Gulf, especially in light of Abdel Nasser's support for revolutions in the region. Relations witnessed a major change during the rule of Anwar Sadat, who adopted a policy of peace with Israel. This policy was a major cause of tension in relations between Egypt and Qatar, especially after the signing of the Camp David Accords in 1978. Qatar rejected the agreement and considered it a departure from the Arab consensus and a betrayal of the Palestinian cause. The period from 1975 to 1977 also witnessed a difference in positions on the Palestinian issue, as Egypt believed that peace with Israel could lead to the restoration of the occupied Arab lands, while Qatar adhered to the position of the Arab consensus and rejected any settlement without achieving the rights of the Palestinians. From 1978 to 1981, differences escalated between Egypt and Qatar against the backdrop of the Camp David Accords, as Qatar continued to reject any settlement with Israel without consulting the Arab countries. Qatar also rejected the bilateral agreements concluded by Egypt with Israel, stressing the need for the Palestinian issue to be a top priority in Egyptian policy. This

difference in positions led to significant tension in relations between the two countries, as Qatar viewed the Egyptian positions as harming the interests of the Arabs and ignoring the Palestinian issue. The study focused on analyzing the impact of historical events and political decisions on relations between Egypt and Qatar, highlighting the changes that occurred in these relations from improvement to tension due to changes in Egyptian politics, especially during the Sadat era. It also addressed how Arab-Arab conflicts, such as the disagreements over the Camp David Accords, affected bilateral relations between the two countries.

Chapter One: Roots of Egyptian-Qatari Political Relations until 1974 This chapter deals with the roots of political relations between Egypt and Qatar until 1974. The first section refers to the strategic and economic importance of the State of Qatar in Egyptian foreign policy, as the Arabian Gulf had a great influence on Egyptian politics during that period. The second section deals with the emergence of relations between the two countries and the history of the formation of the State of Qatar after independence from Britain, with the influence of Nasserist thought on Qatar, especially in the workers' category. The third section also explains Egypt's position on the union project between the Gulf Emirates and the extent of its conflict with the internal disputes between the Gulf states. In addition, the chapter discusses the development of relations between the two countries between 1971 and 1974, especially Qatar's position on the October 1973 War and its use of oil as a pressure tool. Chapter Two: Egyptian-Qatari Political Relations 1975-1977 Chapter Two deals with the common issues that affected Egyptian-Qatari relations between 1975 and 1977.

The first section focuses on the impact of the 1975 Camp David Accords on relations between the two countries, as Qatar considered this agreement a unilateral step by Egypt without consulting with the Arab countries, which angered it. The

second section also discusses the impact of the Palestinian issue on relations between the two countries, as Qatar believed that the Palestinian issue should be a priority in any political settlement. In the third section, the chapter deals with the positions of the two countries on the Lebanese civil war, as both Egypt and Qatar showed a desire to prevent the expansion of the conflict and preserve the unity of Lebanon. Chapter Three: Egyptian-Qatari Relations in Arab-Arab Disputes 1978-1981 Chapter Three focuses on Arab-Arab disputes and their impact on Egyptian-Qatari relations between 1978 and 1981. The first section deals with Qatar's position on the 1978 Camp David Accords, as Qatar rejected the agreement and considered it a betrayal of the Palestinian cause, and it greatly affected Arab-Arab relations. The second section deals with Qatar's rejection of the 1979 Egyptian-Qatari Treaty, as Qatar adhered to the unified Arab position and rejected the treaty because it threatened Arab solidarity. As for the third section, it reviews the different positions on the Palestinian issue in light of the differences between the two countries, as Egypt believed in peace with Israel, while Qatar adhered to a position rejecting any unilateral settlement without achieving the rights of the Palestinians.

Ministry of Higher
Education and Scientific Research
University of Basra College of Arts
Department of History



The Political Relations of Egypt- -Qatar (1970-1981)

A HISTORICAL STUDY

A THESIS SUBMITTED BY

HANAN ABDUL AZIM NOFAL AL-HALFI

TO

THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ARTS – UNIVERSITY OF
BASRA

IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE
MASTER'S DEGREE

IN CONTEMPORARY HISTORY

SUPERVISED BY

**PROF. DR. HAIDER ABDUL REDHA HASSAN AL-
TAMIMI**

2025 A .D

1447 A.